العالم العربي
في التاريخ الحديث

الدكتور/إسماعيل أحمد ياغي

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

مكتبة العبيكان

ح مكتبة العبيكان ، ١٤١٨ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ياغي، إسماعيل
العالم العربي في التاريخ الحديث . ـ الرياض .
٢٧٣ ص ، ١٧ X ٢٤ سم
ردمك ٨ ـ ٣٨٠ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠
١ ـ العالم العربي ـ تاريخ ٢ ـ الدولة العثمانية ـ تاريخ أ ـ العنوان
ديوي ٩٥٣،٠٩ ١٨/٠٥٠٣

ردمك : ٨ ـ ٣٨٠ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ رقم الإيداع : ١٨/٠٥٠٣

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م

الناشر
مكتبة العبيكان
الرياض ـ العليا ـ طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة
ص . ب ٦٢٨٠٧ الرمز البريدي ١١٥٩٥
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

بسم اللہ الرحمن الرحیم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصبحه ومن والاه، وبعد:

فإن هذا الكتاب يتناول تاريخ العرب الحديث منذ الفتح العثماني للأقطار العربية في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي وحتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

ولا ريب أن الدولة العثمانية قد حافظت على حماية الأماكن الإسلامية المقدسة من الأخطار الخارجية، كما حافظت على وحدة البلاد العربية، واستطاعت تحقيق فترة طويلة من الهدوء. وعندما ظهر الضعف في الدولة العثمانية، واجهت الدولة تحديات كثيرة داخلية وخارجية لأسباب عسكرية واقتصادية وسياسية، وكان أولها الحركات الاستقلالية ضد الحكم العثماني، ثم تطورت الأمور إلى تدخل الدول الأوربية على مختلف المستويات، واحتلالها أجزاء كبيرة من العالم العربي، وخاصة الجزء العربي الإفريقي.

ويعتبر التاريخ العربي الحديث مجالاً خصباً للدراسات العلمية بما يشتمل عليه من حركات حددت مسار الشعوب العربية على الأرض.

وعلى ذلك فإن دراستنا للتاريخ العربي تقوم على دراسة:

أولاً: الحكم العثماني للأقطار العربية.

ثانياً: النظم الإدارية العثمانية عامة وفي البلاد العربية خاصة.

ثالثاً: الحركات الاستقلالية في بعض الأقطار العربية.

رابعاً: الزحف الاستعماري في البلاد العربية .

وختاماً أرجو أن أكون قد وفِّقت في عرض المادة العلمية عرضاً سليماً مقبولاً ، سائلاً الله العلي القدير السداد والتوفيق .

والله ولي التوفيق ، ،

د. إسماعيل أحمد ياغي

الرياض : محرم ١٤١٨هـ/ مايو ١٩٩٧م

جغرافية الوطن العربي

يسكن العرب رقعة كبيرة من الأرض ما بين اثني عشر وخمسة عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة، وتشمل هذه الرقعة القسم الأكبر من غرب آسيا وشمال أفريقيا، ويسكن هذه الرقعة الواسعة ما لا يقل عن مائتي مليون نسمة من السكان، ثلثهم في غرب آسيا وثلثاهم في أفريقيا.

ويحتل العالم العربي مركزاً جغرافياً ممتازاً، فتلتقي عنده ثلاث قارات هي آسيا وأوربا وأفريقيا، وقد استطاع بفضل هذا الموقع الفريد أن يربط بين الغرب والشرق.

وتحيط بالعالم العربي حدود طبيعية من كل جانب؛ ففي الشمال البحر المتوسط وجبال طوروس وزاغروس، وفي الجنوب الصحراء الاستوائية والمحيط الهندي، وفي الشرق الخليج العربي، وفي الغرب المحيط الأطلسي. وهذه الحدود الطبيعية تجعل من العالم العربي وحدة إقليمية متميزة، وإن قضت العوامل الخارجية والأطماع السياسية والاقتصادية على هذه الوحدة التامة بمقوماتها، فقسّمت العالم العربي إلى عدة دول ودويلات. ولم تقم الحدود المصطنعة الحالية إلا نتيجة تنافس الدول الكبرى واتفاقها فيما بينها على تخطيط مناطق نفوذها وسيطرتها.

ولا ريب أن الوحدة الثقافية التي تظلل البلاد العربية من أهم علاماته المميزة، ذلك أن اللغة العربية هي لغة كل العرب في الوطن العربي، والدين الإسلامي هو دين غالبية العرب الذين تصل نسبتهم أكثر من ٩٠٪ من عدد سكان الوطن العربي.

ويشمل الوطن العربي جناحين أحدهما في آسيا والثاني في إفريقيا، فأما

الجناح الآسيوي فيضم ما عُرف بمنطقة الهلال الخصيب، ومنطقة المربع الغربي، فأما وحدات الهلال الخصيب فتشمل العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وأما المربع الغربي فيشمل الجزيرة العربية ويضم المملكة العربية السعودية واليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان. ويضم الجناح الإفريقي من الوطن العربي مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال وجيبوتي.

وتعتبر حضارة الوطن العربي الإسلامية العربية خلاصة تفاعلات بين ثقافات واتجاهات وأجناس وشعوب مختلفة، تألفت وامتزجت في ظل الخلافة الإسلامية التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية منذ ظهر الإسلام وانتشر في أيام الخلفاء الراشدين، ثم في ظل دمشق عاصمة الأمويين، وبغداد عاصمة العباسيين، ثم في ظل القاهرة عاصمة آخر خلافة عربية.

ورغم انتقال مركز السلطة من مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى دمشق فبغداد فالقاهرة، فقد وُجدت وحدة مشتركة بين أقطار الوطن العربي تقوم على اللغة والدين الإسلامي والجنس والأرض والتاريخ المشترك، وكان قوام الوحدة الثقافية الإسلامية، الوحدة الروحية وارتباط السلطة الدينية بالسلطة الزمنية، فالخليفة هو زعيم ديني وسياسي، كما أن مبادئ الإخاء والمساواة المستمدة من الدين الإسلامي تُحَطِّم الحواجز بين الناس دون النظر إلى الجنس أو اللون.

ومهما يكن من أمر، فقد تعرَّض الوطن العربي لانقسامات داخلية بعد ضعف الخلافة العباسية، مما أدى إلى قيام دويلات إسلامية في شتى أنحاء الوطن العربي، ولكنها لم تنفصل عن الخلافة الإسلامية، كما لم يضع حكام هذه الدويلات أية قيود أو حواجز تحول دون انتقال المواطن العربي من

قطر إلى آخر ، أو تحول دون اتصال عرب المغرب بإخوانهم عرب المشرق، بل استمر العرب يشكّلون وحدة شعبية وإن اختلفت حكوماتهم وتعددت دولهم .

وفي مطلع القرن السادس عشر الميلادي كان الوطن العربي مقسّماً إلى عدد من الدول أكبرها دولة المماليك ودولة بني مرين في المغرب (مراكش)، وإلى عدد من الإمارات المستقلة كسلطنة مسقط واليمن، هذا فضلاً عن دولتين مسلمتين هما الدولة العثمانية في البلقان والدولة الصفوية في إيران والعراق .

الفصل الأول

التوسع العثماني
في العالم العربي

العالم العربي قبيل الفتح العثماني:

في مطلع القرن السادس عشر كان العالم الإسلامي - غرب آسيا - موزعاً بين ثلاث دول تنازعت فيما بينها زعامة الإسلام، وهي: الدولة الصفوية الناشئة في فارس، والدولة العثمانية، والدولة المملوكية.

ومن المعروف أن لفارس (إيران) تاريخاً مجيداً في الإسلام، وساهمت بنصيب كبير في حضارته، ولاسيما في مجال الثقافة العقلية. وكان الفرس في بادئ الأمر على المذهب السني، ثم اعتنقوا مذهب الشيعة الأمامية عندما قامت الدولة الصفوية وأخذت تفرضه على فارس وما جاورها. وكانت هذه الدولة قد نشأت بادئ ذي بدء كحركة دينية صوفية وسط الاضطراب الذي عم المنطقة عقب سقوط دولة المغول الكبرى: وتنسب هذه الحركة إلى الشيخ صفي الدين المتوفى عام ١٣٣٤م والذي كان يقيم في أردبيل من أعمال أذربيجان. ويعتبر الشاه إسماعيل الصوفي (١٥٠٠-١٥٢٤م) هو المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية التي امتدت في عهده من هرات في الشرق إلى بغداد وديار بكر في الغرب، وكانت العاصمة تبريز. وقد جعل الشاه إسماعيل الصفوي من نفسه حامياً للمذهب الشيعي الذي اتخذه مذهباً رسمياً لدولته.

وكان لا بد أن يجذب العراق أنظار الشاه إسماعيل، لما فيه من مزارات أو عتبات مقدسة، وهي مقابر أئمة الشيعة في كربلاء والنجف، والتي تهفو إليها نفوس الشيعة وتحج إليها جموعهم في كل عام. هذا فضلاً عما يحتويه العراق من أراض زراعية واسعة، كما أنه يفتح الطريق أمام الفرس إلى البحر المتوسط، ويضمن لفارس منفذاً سهلياً نهرياً على الخليج العربي. ومن ثم، ففي عام ١٥٠٨م غزا إسماعيل العراق وهدم ما كان في بغداد من

قبور أئمة السنة وقتل جماعة من علمائهم، ثم زار العتبات المقدسة في الفرات، وقام بتعيين حاكم صفوي على العراق[١].

وترتب على الغزو الفارسي للعراق أن تقاربت حدود الدولة الصفوية من ناحية الغرب مع الحدود الشرقية للدولة العثمانية، وكان الأتراك العثمانيون قد دخلوا آسيا الصغرى في الثلث الأول من القرن الثالث عشر كقبيلة من القبائل التركية التي كانت على فترات متباعدة حيناً ومتقاربة حيناً آخر، تنزح من مناطق الإستبس في آسيا متجهة غرباً نحو الأناضول. وفي منطقة مغمورة في الطرف الشمالي الغربي من الأناضول، أقام الأتراك العثمانيون «إمارتهم» أواخر القرن الثالث عشر، وقد ساعد الإمارة العثمانية على البقاء والصمود في وجه تكتل الإمارات التركية السلجوقية ضدها، وهي إمارات ظهرت في الأناضول خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر على إثر انهيار سلطنة السلاجقة الروم على أيدي المغول، ذلك الموقع الجغرافي الهام الذي شغلته الإمارة العثمانية في شمال غرب الأناضول بالقرب من الأراضي البيزنطية، فقد جعلها هذا الموقع تشرف على خط المواصلات التجارية الذي يربط القسطنطينية بمدينة قونية من ناحية وببقية العالم الإسلامي من ناحية أخرى، مما هيأ لها مورداً تجارياً ثابتاً، وساعد على قدوم العناصر المؤسسة للإمارة من العلماء والصناع والتجار من داخل العالم الإسلامي[٢].

ومنذ منتصف القرن الرابع عشر تقريباً، اتجه العثمانيون في توسعهم صوب البلقان في أوربا، وكان هذا الاتجاه الأوربي المبكر كذلك من العوامل المساعدة لهم على ازدياد قوتهم وتوسيع رقعة إمارتهم وتحولها إلى دولة

(١) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ٨ أجزاء، بغداد ١٣٥٣-١٣٨٦/ ١٩٣٥-١٩٥٦، جـ٣، ص ٣٢٥-٣٥٢.

(2) Bernard Lewis, The Arabs in History, London 1968,pp.146-148.

فإمبراطورية شاسعة الأرجاء. ومن خلال المرحلة الأولى من الغزو العسكري العثماني، والتي امتدت من بدء قيام الإمارة العثمانية في الأناضول حتى وفاة السلطان بايزيد الثاني عام ١٥١٢م، قامت إستراتيجية التوسع الإقليمي العثماني في اتجاهين مختلفين في وقت واحد: اتجاه نحو أوربا وميدانه شبه جزيرة البلقان، واتجاه نحو آسيا ورقعته شبه جزيرة الأناضول. ففي البلقان كانت فتوحات العثمانيين على حساب ما بقي من أملاك الدولة البيزنطية وعلى حساب دول الصقالبة والإمارات اللاتينية، وفي الأناضول كانت فتوحاتهم على حساب البقية الباقية من أملاك الدولة البيزنطية أيضاً، والإمارات التركية السلجوقية. وفي خلال هذه المرحلة كذلك انتقلت عاصمة الدولة بين الأناضول والبلقان: من أسكي شهر إلى بروسة إلى أدرنة إلى القسطنطينية (أو إستانبول)(١).

وقد ظل العثمانيون متجهين إلى الفتح والتوسع في البلقان وحوض نهر الدانوب حتى مطلع القرن السادس عشر، ثم وجهوا منذئذ قدراً كبيراً من نشاطهم الحربي إلى الشرق، خصوصاً بعد أن تقاربت حدودهم الشرقية مع حدود الدولة الصفوية على إثر استيلاء الصفويين على العراق عام ١٥٠٨م، وبعد أن قضت كلٌّ من الدولتين العثمانية والصفوية على الإمارات التركمانية المجاورة. ولم تكن الحدود في تلك المنطقة محددة تحديداً جيداً أو مضبوطاً، بحيث تمنع الاشتباك بين الدولتين، كما كان يسكنها كعناصر مختلفة من أكراد وعرب وتركمان وأتراك، وهؤلاء كانوا يتأرجحون في ولائهم بين العثمانيين والصفويين، فكانت مشكلات الحدود من العوامل

(1) Ibid, p. 150.

التي أدت إلى إثارة المنازعات بينهم.

وفضلاً عن ذلك فإن الشاه إسماعيل الصفوي لم يكتف بإعلان المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للعراق، بل استغل سياسة السلطان العثماني بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) السلمية نحو الشرق وجهاده ضد القوى الأوربية في البلقان بصفة خاصة، فحاول أن ينشر المذهب الشيعي بين القبائل التركمانية في شرقي الأناضول للتمهيد لبسط السيطرة الصفوية السياسية هناك، وأخذت القبائل التركمانية في شرقي الأناضول تتجاوب مع دعوة الشاه إسماعيل الشيعية. وفي عام ١٥١١م اندلعت ثورة بين تركمان الأناضول بقيادة رجل عرف بلقب شاه قولي (عبد الشاه) الذي أعلن ولاءه للشاه الصفوي وتكاثر أتباعه واحتل كوتاهية، ولكن العثمانيين أخمدوا ثورته بالقوة. ولا شك أن المسؤولين في استانبول قد شعروا بفداحة الخطر الجديد الذي يمثله الشاه إسماعيل الصفوي بالنسبة لسكان الإمبراطورية العثمانية بالذات.

وفي أوائل عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) ازدادت العلاقات العثمانية الصفوية سوءاً، فقبل اعتلائه العرش وعندما كان أميراً على طرابيزون، أدرك سليم خطورة الزحف الشيعي فحاول إثارة والده بايزيد الثاني لمواجهته، إلا أن محاولاته ذهبت سدى. ولما اعتلى سليم العرش لم يقدم الشاه إسماعيل التهنئة إليه بهذه المناسبة، كما فعل ملك المجر وقيصر روسيا والسلطان المملوكي، فاعتبر سليم ذلك تصرفاً عدائياً من الشاه يكشف عن عدم اعتراف من جانبه بسلطنته. ولم يلبث أن ثار بعض إخوة سليم الطامعين في الحكم عليه فالتجأ أخوه الأكبر أحمد إلى الشاه الذي استغله لتأليب المعارضة على سليم، وإزاء ذلك كله هب سليم

لاستئصال الخطر الشيعي الزاحف عليه، فاستصدر من شيخ الإسلام فتوى تُحَتِّم ضرورة قتال الشيعة باعتبارهم خارجين على الدين القويم، وتجيز بالتالي قتلهم. واستناداً على هذه الفتوى أجرى سليم مذابح كثيرة بين الشيعة في الأناضول، وردَّ إسماعيل على ذلك بإقامة مذابح عامة بين السنة في بلاده، وتبادل السلطان والشاه الرسائل العنيفة، وتلا ذلك أن أعلن سليم الجهاد الديني وخرج لقتال الصفويين[1].

وحدث الصدام الأول بين العثمانيين والصفويين في سهل جالديران بالقرب من تبريز، حيث دارت معركة في ٢٣ أغسطس ١٥١٤ بين القوات العثمانية المسلحة بالبنادق والمدفعية[2] وبين القوات الصفوية التي تتألف غالبيتها من الفرسان التركمان الذين يستخدمون الأسلحة التقليدية ويجهلون أساليب الحرب الحديثة حينذاك، ودارت الدائرة بالطبع على الصفويين، وأثبت سلاح المدفعية فعاليته في القتال، ودخل السلطان سليم تبريز عاصمة الصفويين واستولى على أموال الشاه ونفائس قصوره، وأمر بترحيل مهرة الصناع إلى إستانبول.

وعلى أن العثمانيين لم يتابعوا بعد احتلالهم تبريز التوغل في الأراضي

(١) د/ عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، ص ١٥-١٧.

(٢) منذ بداية تأسيس الإمارة العثمانية وطوال القرن الرابع عشر، كان المحاربون العثمانيون يستخدمون الأسلحة الشائعة وقتذاك، وهي السيوف والرماح والبلط والحراب، بالإضافة إلى أدوات الوقاية كالتروس والدروع. ونتيجة لاحتكاكهم بالأوربيين أصاب العثمانيون شوطاً من التقدم في مجال الأسلحة الحديثة بالنسبة لعصرهم، فأدخل في عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١) السلاح الناري على أسلحة الجيش، ودرَّب الإنكشارية على استخدامه، كما أُدخلتْ المدافع الكبيرة المصنوعة من البرونز، بينما كانت قذائفها عبارة عن كرات من الحجارة، ويبدو أنهم عرفوا المدافع المتحركة على عجلات التي تجرها الخيول، وقد استتبع ذلك إنتاج الذخائر والبارود اللازم للجيش.

الفارسية وملاحقة الشاه إسماعيل الذي فر إلى الداخل، ويرجع ذلك لأسباب متعددة، منها: وعورة مسالك الهضبة الفارسية، والقحط الذي عم المنطقة كنتيجة لسياسة إحراق الأرض التي اتَّبعها الشاه بعد انسحابه، إذ أتلف كل ما يمكن أن يفيد منه العدو، ولذا قطعت الإمدادات والمؤن عن العاصمة، وعلاوة على ذلك فقد تمرد الإنكشارية معلنين رفضهم لفكرة متابعة الهجوم.

وفي أعقاب معركة جالديران احتل العثمانيون كردستان وديار بكر ومنطقة مرعش من أيدي زعماء التركمان، كما دخلوا الموصل، ولكن بغداد والبصرة[1] بقيتا تحت الحكم الصفوي. وكان لضم الأناضول الشرقية نهائياً إلى الإمبراطورية العثماني، نتائج استراتيجية واقتصادية هامة، فقد حمت الهضبة الأناضولية في الشرق الدولة العثمانية من الغزاة القادمين من أواسط آسيا، كما سيطر العثمانيون على طرق نقل الحرير الفارسي بين تبريز وحلب، وبين تبريز وبورصة. وإذا كان العثمانيون قد أمنوا حدودهم الشرقية بفضل انتصارهم في جالديران، فقد كشفت هذه المعركة عن حاجة الدولة الصفوية لإعادة تنظيم جيشها وإدارتها، خصوصاً بعد أن ضعفت العلاقات السياسية بين الشاه وبين القبائل والتركمانية المعروفة بالقزلباش[2].

وكانت القوة الثالثة ذات الوزن في العالم الإسلامي وقتئذ هي دولة المماليك في مصر والشام، وصاحبة السيادة على الحجاز واليمن. وكانت هذه الدولة قد تولَّت الحكم منذ أواسط القرن الثالث عشر تقريباً، وعاش

(١) كان راشد بن مغامس أميراً مستقلاً على البصرة، ولكنه يدفع إتاوة سنوية لمن يحكم بغداد، وقد خضع للشاه إسماعيل الصفوي عام ١٥٠٨م.

(٢) د/ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص٦٤.

سلاطينها في رخاء هيأته لهم تلك الثروة الطائلة التي جنْوها من وراء فرضهم الضرائب الجمركية على السلع الشرقية عند مرورها في أراضيهم، وهي سلع كانت أوربا وبلاد الغرب بشكل عام تحتاج إليها؛ لاستخدامها في حفظ اللحوم وإعطاء مذاق خاص للطعام، أو في إعداد الدواء .

وكانت السلع الشرقية تسلك عدة طرق إلى أوربا في العصور الوسطى، فكان شطر ضئيل منها يُنقل براً بالقوافل من الشرق الأقصى عبر أواسط آسيا إلى الأستانة ومنها إلى أنحاء أوربا . ولكن معظم السلع كانت تسلك طريقين آخرين، كان أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت السفن تحمل المتاجر إلى البصرة، ومنها تنتقل براً بالقوافل عبر العراق وبادية الشام إلى موانئ الشام المطلة على البحر المتوسط . أما ثانيهما فكان طريق البحر الأحمر الذي تجتازه السفن طولاً حتى السويس، ومنها براً إلى العراق والإسكندرية وأحياناً دمياط، وكانت سفن الجمهوريات الإيطالية- وخصوصاً البندقية- تنتظر المتاجر الشرقية في الموانئ المصرية والشامية لتحملها إلى أوربا، وتمكنت حكومات المماليك في عهود قوتها من أن تُحَسِّنَ هذه التجارة وتشجعها، ووصلت الضرائب التي فرضتها السلطات المملوكية على السلع الشرقية إلى أضعاف ثمنها في حالات كثيرة، مما سمح بالإنفاق على إدارات الدولة ومرافقها وجيشها .

ومن جهة أخرى فقد كان للدولة المملوكية فضل إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة عام ١٢٦١م، وبذلك أضفت على نفسها الطابع الشرعي، وتبوأ سلاطينها مركزاً مرموقاً، فقد أصبح لهم المقام الأسمى على كل ملوك وحُكَّام العالم الإسلامي باعتبارهم حماة الخلافة والمتمتعين ببيعتها، كما أصبحت للقاهرة مكانة سياسية ممتاز تفوق كل عواصم العالم الإسلامي؛

لأنها مقرُّ الخلافة التي يدين لها بالولاء الروحي كل العالم الإسلامي[1].

غير أن الكارثة الكبرى التي اعتبرها البعض أول الكوارث التي حلت بالعرب في تاريخهم الحديث، لم تلبث أن وقعت عام ١٤٩٨م. ففي ١٧ مايو من ذاك العام رست سفينة الملاح البرتغالي فاسكو داجاما على شواطئ الهند خلال رحلته الاستكشافية البحرية حول رأس الرجاء الصالح، وعاد في أغسطس عام ١٤٩٩م إلى لشبونة ومع شحنة من التوابل. وهكذا ربطت رحلة داجاما غرب أوربا ربطاً مباشراً بالهند عن طريق الالتفات حول إفريقية، وتلت هذه الرحلة البحرية رحلات استكشافية أخرى، وأقام البرتغاليون قواعد في الهند. واعتماداً على قوة أساطيلهم البحرية، شرعوا في مهاجمة السفن العربية في كل مكان وإغراقها وإحراقها أو الاستيلاء عليها.

وحرص البرتغاليون على احتلال قواعد عند مدخلي البحر الأحمر والخليج العربي، ليسهل عليهم إغلاق المنافذ العربية الجنوبية لتجارة الشرق ومنعها من الوصول إلى أسواق مصر والشام، فاستولوا عام ١٥٠٦م على جزيرة سوقطرة في خليج عدن بالقرب من مدخل البحر الأحمر ، ثم التفتوا في العام التالي إلى مدخل الخليج العربي للسيطرة على جزيرة هرمز التي تقع في مدخل هذا الخليج وتسيطر عليه. وقاد ألبوكيرك قائد الأسطول البرتغالي حملة إرهاب وعنف وحرق وتخريب ضد السواحل الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية، فهاجم مسقط وخورفكان وأحرقهما وشرَّد سكانهما، ولاقت مدينتا صحار وكلهات مصيراً مماثلاً. وتقدم ألبوكيرك نحو هرمز فاستولى عليها بعد معركة بحرية قصيرة، واضطر حاكمها الأمير

(١) ابن زنبل، تاريخ السلطان سليم خان مع قنصوة الغوري، القاهرة، ١٢٧٨هـ، ص٨.

سيف الدين أن يعلن خضوعه لملك البرتغال، وتعهد بتقديم جزية سنوية له. وأقام البرتغاليون قاعدة لهم في هرمز، ومنعوا أية سفينة من الملاحة في مياه الخليج إلا بترخيص منهم.

وعلى هذا النحو نجح البرتغاليون في إغلاق المنافذ البحرية في وجه العرب، كما نجحوا في احتكار التجارة الشرقية، وقاموا بتحويل الجانب الأكبر من هذه التجارة إلى الطريق الجديد حول إفريقية، حيث كانت تصب مباشرة في لشبونة، مما نجم عنه خروج المشرق العربي من تيار التجارة العالمية من جهة، وسلب دولة المماليك من جهة أخرى من مقومات حياتها، إذ حُرمت من العوائد والرسوم الضخمة التي كانت تجنيها خزانتها من موانئ مصر والشام والحجاز. ولكي يتضح لنا مدى ما أصاب مصر المملوكية من خسائر، يكفي أن نذكر أن سفن القافلة لحكومة البندقية- وهي تتألف من ثمان إلى ثلاث عشرة سفينة - كانت تأتي إلى مصر مرتين كل عام، وهذا عدا سفن الأهالي التجارية التي كانت ترد إلى الإسكندرية طوال العام، وكانت جميعها تعود مُحَمَّلة بالتوابل. ولكن بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح أصبحت القافلة الرسمية لا تزيد عن ثلاث سفن ولاتشاهَد في موانئ مصر إلى مرة كل عامين، وأصبح مجيء سفن التجار نادراً؛ لأن البنادقة أصبحوا لا يجدون ما يحملونه من التوابل[1].

وكان طبيعياً أن تتصدى دولة المماليك للخطر البرتغالي، وأن تعمل لإنقاذ اقتصاديها من الانهيار بإعادة طريقي التجارة القديمين- وهما طريقا البحر الأحمر والخليج العربي- إلى سابق عهدهما، فقد كانت أكثر الدول إفادة منهما وأشدها تأثراً بالتحول التجاري الجديد لا سيما أن هذا التحول

(١) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ٤، ص ٤٥٨.

قد سايره العمل من جانب البرتغاليين لتحطيم القوى الإسلامية في الهند، ومحاولة التسلل إلى البحر الأحمر، مثلما حدث عام ١٥٠٥م حينما وصلت بعض قطع الأسطول البرتغالي إلى ميناء جدة بالحجاز، مما كان ينطوي على تهديد مباشر لمكة المكرمة .

ومع أن الدولة المملوكية كانت أضعف من مواجهة دولة البرتغال البحرية الناشئة، كما كانت أعجز عن القضاء على قوتها البحرية، إذ إن دولة المماليك لم تكن دولة بحرية شأن البرتغال، بل كان المماليك فرساناً وليسوا بحارة، هذا في الوقت الذي كان الصراع بين الدولتين يدور رحاه في البحار، فقد بذل السلطان قنصوة الغوري (١٥٠١م-١٥١٦م) جهده منذ عام ١٥٠٥م - مستعيناً بالبندقية - لإعداد حملة بحرية لإرسالها إلى الهند ومواجهة البرتغاليين هناك، وكان استنجاد الأمراء الهنود المسلمين بالغوري من العوامل التي شجعته على إرسال هذه الحملة. وفي عام ١٥٠٨م أبحر من السويس الأسطول المملوكي، وكان يتكون من حوالي ثلاث عشرة سفينة مسلحة بالمدافع، ووصل هذا الأسطول إلى المياه الهندية وتمكن من الانتصار في بعض المعارك، إلا أنه هُزم وتحطم في معركة ديو البحرية عام ١٥٠٩م[1].

وبرغم هذه الهزيمة وسوء أحوال مصر الاقتصادية، وتعرض سواحلها الشمالية لهجمات القراصنة الأوربيين وعلى رأسهم فرسان القديس يوحنا الذين كانوا يقيمون في جزيرة رودس ، فلم يفتر اهتمام الغوري بالتصدي للبرتغاليين، خصوصاً بعد أن هاجم ألبوكيرك عام ١٥١٣م عدن محاولاً الاستيلاء عليها ولكنه فشل، وكانت عدن مركزاً هاماً للتجارة وللسفن

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، تاريخ الخليج العربي، ط١، ص ١٥-١٨ .

القادمة من الهند. فقام الغوري بإرسال نجدات عسكرية إلى سلطان كجرات[1] المسلم مظفر شاه بن محمود شاه (١٥١٠م - ١٥٢٥م) الذي استنجد به ضد البرتغاليين. وتألفت القوات قد التي أرسلها الغوري إلى الهند من اللاوند[2] الذين كان العثمانيون قد بعثوا بهم إلى مصر بقيادة حسين الكردي وسلمان الرومي لتكون تحت تصرف المماليك في مواجهة خصومهم البرتغاليين، وكانت هذه القوات قد اتخذت من جدة قاعدة لها، وعين قائدها حسين الكردي والياً على جدة من قبل الغوري، غير أن حسين الكردي لم يمكث في الهند طويلاً فعاد بقواته إلى اليمن لتأمينها ضد الضغط البرتغالي.

وهكذا واجه الشرق العربي في مستهل القرن السادس عشر خطراً مزدوجاً: الضغط الصفوي الفارسي من جهة، والذي حاول جاهداً أن ينشر المذهب الشيعي تأسياً على أن نشر هذا المذهب يجيء في أعقابه بسط السيطرة السياسة، ثم الضغط البرتغالي من جهة أخرى، والذي احتكر الجانب الأكبر من التجارة الشرقية، ووطد أقدام في قواعد ومحطات مسلحة تقع على منافذ البحار الشرقية ومسالكها، وصار يحاول النفاذ إلى البحر الأحمر[3].

أما المغرب العربي فلم تكن أحواله تختلف كثيراً عن المشرق العربي، فعلى أنقاض دولة الموحدين التي سقطت عام ١٢٦٩م قامت ثلاث دول

(١) كانت سلطنة كجرات أهم المماليك الإسلامية على ساحل الملبار أو ساحل الهند الغربي، وهي تحتل أقصى شمال هذا الساحل.

(٢) اشتهر اللاوند في الأناضول منذ عهد السلطان بايزيد الثاني، والتسمية مشتقة من كلمة Levantino (أي المشارقة) التي أطلقها البنادقة على البحارة الذين عملوا في أسطولهم، وكانوا من أصل شرقي من سواحل آسيا الصغرى. وقد استعيرت هذه التسمية لإطلاقها على بحارة الأسطول العثماني والسفن الخاصة المنضمة إليه، وحُرفت بالتركية إلى لاوند Levand.

(٣) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثماني، بيروت، ١٩٦٢، ص٤٤.

صغيرة تقاسمت فيما بينها ملك المغرب، وهي: دول الحفصيين في تونس، وبنوزيان في المغرب الأوسط (الجزائر)، والمرينيون في المغرب الأقصى (مراكش). ولا شك أن هذا التفكك وما صحبه من تنافس وتنازع بين هذه الدول، قد أطمع فيها القوى الأوربية المواجهة على الجانب الآخر من البحر المتوسط، ولا سيما الإمارات الكاثوليكية المتعصبة في شبه جزيرة أيبريا التي كانت تزحف على ما بقي من ملك المسلمين هناك.

وفي أواخر القرن الخامس عشر تمكن الأسبان من تحقيق وحدتهم السياسية باتحاد إمارتي أرغونة وقشتالة، وتأكدت هذه الوحدة بالقضاء عام ١٤٩٢م على إمارة غرناطة آخر المعاقل الإسلامية في الأندلس، ثم تحول الأسبان من حرب الاسترداد في الأندلس إلى حرب الهجوم على أراضي المغرب العربي، وهي التي كانت تشكل دائماً الخطوط الخلفية التي تحمي ظهور المسلمين في الأندلس. وشارك الأسبان في تلك الحروب الصليبية دولة البرتغال التي برزت كدولة بحرية من أواخر القرن الثالث عشر، وظهرت أساطيلها في البحار خلال القرن الرابع عشر، وأصبحت قوة بحرية كبيرة في عهد الأمير هنري الملاح (١٣٩٤م-١٤٦٠م). وإذا كان البرتغاليون قد ركزوا على مراكش وبدأت السواحل المراكشية تسقط في أيديهم تباعاً، فإن الأسبان قد وجهوا نشاطهم الحربي ضد سواحل الجزائر وتونس وطرابلس المغرب (ليبيا) من أجل انتزاع السيطرة على مياه البحر المتوسط من أيدي العرب والمسلمين، واحتلال أهم ثغور شمال أفريقية. ومن ثم فقد شهد مطلع القرن السادس عشر صراعاً بحرياً كبيراً، أو بالأحرى حرباً بحرية طاحنة بين الجانبين[1].

واجتذبت هذه الحرب البحرية عدداً كبيراً من البحارة والمغامرين، الذين

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق، ١٩٦٩، ص ٧-١٢.

نشأوا في خدمة الأسطول العثماني، ثم أخذوا يكوِّنون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص، فتحصِّل على الغنائم الوفيرة وتجاهد ضد الغزاة الأوربيين أعداء الدين في الوقت نفسه. ولذلك كان هؤلاء المغامرون يُعْتَبرون في نظر المسلمين أبطالاً وطنيين ومناضلين ومجاهدين في سبيل الله، وفي نظر خصومهم قراصنة بحار لا يخضعون لأي قانون أو نظام. وقد اشتهر من بين المجاهدين المسلمين في تلك الحقبة شقيقان من أصل يوناني اعتنقا الإسلام، وهما خير الدين وعروج، وكانا يعرفان باسم برباروسا لدى أعدائهم، وذلك بسبب لحية ذاك الأخير ذات اللون الأحمر القاني. وقد ذاع صيت الشقيقين وعلت منزلتهما بين المغاربة حتى أن اسميهما كانا يرعبان أهل الملاحة الأوربية من مضيق جبل طارق إلى بوغاز الدردنيل، وكان خير الدين وعروج يذهبان بما يستوليان عليه أثناء عمليات «القرصنة» في سواحل إيطاليا وأسبانيا إلى موانئ شمال أفريقية حيث يبيعانها بثمن بخس، فأثري عددٌ كبير من الأهالي بفضل تلك الغزوات البحرية.

وفي عام ١٥١٠م سقط ميناء طرابلس في يد الأسبان بعد صراع ومعركة دامية استشهد فيها زهاء ستة آلاف من الأهالي، واهتم الأسبان بتحصين المدينة، فجددوا بناء قلعتها، وبنوا حول المدينة سوراً، وأخذوا منها قاعدة لعملياتهم الحربية في البحر المتوسط. وفي عام ١٥١٣م تخلى الإمبراطور شارل الخامس عنها لنائبه بجزيرة صقلية، فغدت مدينة طرابلس تابعة لصقلية إدارياً، وبذل نائب الملك جهوداً كبيرة في سبيل تعمير المدينة وتشجيع المهاجرين الصقليين على الاستطيان فيها، وذلك بمنحهم الأراضي الزراعية وإعفائهم من الضرائب (١).

---

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق، ١٩٦٩، ص ٧-١٢.

على أن الإمبراطور شارل الخامس لم يلبث أن تنازل عن طرابلس عام ١٥٣٠م لفرسان القديس يوحنا، تلك المنطقة الدينية العسكرية التي أنزلت إلى جزيرة مالطة بعد أن طردها العثمانيون من جزيرة رودس عام ١٥٢٢م. وقد تنازل الإمبراطور لفرسان القديس يوحنا عن طرابلس تعويضاً لهم عن الخسائر التي تكبدوها بعد أن أرغمهم الأتراك على إخلاء رودس هذا من جهة، ولكي يجد فيهم من جهة أخرى سنداً قوياً لحملاته على الشواطئ الإفريقية، وحاجزاً منيعاً ضد التوسع البحري العثماني وتقدمهم نحو الغرب، ووسيلةً فعالة للدفاع عن طرابلس ذاتها. ولم يطلب الإمبراطور من الفرسان مقابل إعطائهم طرابلس سوى مبلغ سنوي من النقد الذهبي، إلى جانب التزامهم بمساندة أسبانيا في كل معاركها ضد المسلمين. ولما كان هؤلاء الفرسان قد تفرَّغوا لمحاربة المسلمين في الحوض الغربي للبحر المتوسط، فقد رحَّبوا بالنزول في طرابلس ليُحكموا السيطرة على طرق الملاحة بين الحوضين الشرقي والغربي لهذا البحر، بالإضافة إلى تهديد السفن الإسلامية من شواطئ إفريقية الشمالية حتى البسفور.

واشتدت غارات الأسبان على تونس، حيث كان أمراء بني حفص يتولون الحكم، وضغط الأسبان أيضاً على الجزائر، ولم تكن الدولة الزيانية من القوة بحيث تستطيع رد الغزو الأجنبي عن البلاد، فعقدت صلحاً مع الأسبان عام ١٥١٢م اعترفت فيه باستيلاء الأسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر. وفي عام ١٥١٦م أرسل الأسبان حملة للاستيلاء على الجزائر، ولكن أهل الجزائر بقيادة عروج تمكَّنوا من صدِّ هذه الحملة والقضاء عليها[1].

وكان المغرب الأقصى (مراكش) هدفاً طبيعياً للحملات البرتغالية، لكونه

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق ١٩٦٩، ص١٣-٢١.

حلقة في طريق توسعهم صوب غرب إفريقية . ومع ذلك فإنه لم يسلم من اعتداءات الأسبان وحملاتهم أيضاً، وكانت هذه الحملات أشبه بغارات القراصنة التي تستهدف السلب والنهب . وفي عام ١٤١٦م احتل البرتغاليون ميناء سبتة وقاموا بحملة على طنجة عام ١٤٣٧م، ولكن الغزو البرتغالي للمغرب الأقصى لم يتسع نطاقه إلاّ في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر، وشمل في هذه الفترة موانئ البحر المتوسط والأطلنطي على السواء .

وفي مطلع القرن السادس عشر قامت في مراكش دولة عربية قوية هي دولة الأشراف السعديين (١٥٠٩م-١٦٥٨م)، وكان قيامها رد فعل مباشر لتوغل البرتغاليين في منطقة السوس على الأطلنطي، حيث أفلت زمام المنطقة من يد المرينيين الذين ضعف سلطانهم وسعى إليهم الانحلال . وكانت الدعوة التي قامت على أساسها الدولة الجديدة هي طرد البرتغاليين من منطقة السوس تمهيداً لطردهم من البلاد كلها[1] .

تلك كانت أوضاع العالم العربي - سواء في المشرق أو المغرب - أوائل القرن السادس عشر، أي قبيل زحف الأتراك العثمانيين وضمهم البلاد العربية - باستثناء مراكش- إلى إمبراطوريتهم .

(١) سرعان ما تألفت حكومة شبيهة بالحكومات التحريرية في منطقة السوس على رأسها أبو محمد ابن عبدالله أول السعديين، وتألف جيش التحرير وبدأ القتال بينه وبين البرتغاليين عام ١٥١١م، وأحرز السعديون انتصارات متوالية في الداخل، إلى أن تولى الأمر السلطان أبو عبد الله الشيخ، واستطاع أن يستأصل البرتغاليين ويطوح بهم في المحيط عام ١٥٤١، ثم استؤنف زحفهم إلى الشمال، واستطاعوا أخيراً الاستيلاء على البلاد كلها وتخليص معظم المدن الساحلية من يد البرتغاليين.

- انظر: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ٧٤-٧٥.

اختلاف المؤرخين حول تفسير الاتجاه العثماني نحو العالم العربي:

لقد سبق القول أن الدولة العثمانية حتى مطلع القرن السادس عشر كانت تقوم على أرض أوربية في البلقان بصفة رئيسة، إلى جانب الأناضول. فكانت الدولة العثمانية وقتئذ دولة بلقانية أناضولية، كما كانت الولايات العثمانية في البلقان هي أهم ولايات الدولة. وظلت العاصمة العثمانية تنتقل بين الأناضول والبلقان حتى استقرت في القسطنطينية (أو إستانبول) على طرف الأرض الأوربية الشرقية. وفي عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢م-١٥٢٠م) حدث انقلاب في استراتيجية التوسع العثماني، فتوقف زحف العثمانيين صوب الغرب أو كاد، واتجهت الدولة العثمانية اتجاهاً شرقياً في قلب المشرق العربي[1].

ويختلف المؤرخون في تفسير هذا الاتجاه العثماني نحو العالم العربي:

أولاً: هناك فريق من المؤرخين يفسر تحول العثمانيين عسكرياً نحو المشرق العربي بالقول إن الدولة العثمانية كانت قد بلغت مرحلة التشبع في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر، وإنه كان عليها في أوائل القرن التالي أن تبحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع. وبعبارة أخرى يرى هذا الفريق من المؤرخين أنه كان المتعذر على الدولة العثمانية أن تتوغل في فتوحاتها في وسط أوربا بعد المدى الذي وصلت إليه عندما ارتقى عرشها سليم الأول.

وهذا التفسير لايقبله بعض الباحثين على علاته؛ لأن السلطان سليمان

---

(١) د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٠٠.

القانوني (١٥٢٠م-١٥٦٦م) الذي خلف أباه سليم قد أوغل في فتوحاته في قلب القارة الأوربية، فاستولى على بلغراد واكتسح سهول المجر وانتزع سبعة أعشار من النمسا ووصل إلى أسوار فيينا، كما سبق أن طرد فرسان القديس يوحنا من جزيرة رودس وضم الجزيرة إلى الممتلكات العثمانية، وواصل خلفاؤه سياسة التوسع في الجبهة الأوربية .

ولا بد من الإشارة إلى أن أصحاب نظرية التشبع العثماني في أوربا يسلِّمون بأن الفتوحات العثمانية لم تنقطع تماماً من الجبهة الغربية بعد عهد السلطان سليم الأول، إلا أنهم يرون أن مركز الثقل في التوسع العثماني قد انتقل نهائياً من الغرب إلى الشرق منذ أوائل القرن السادس عشر، حتى أنه يمكن القول بأن موقف الدولة العثمانية في الجبهة الغربية كان موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً .

ثانياً: هناك فريق ثان من المؤرخين يربط هذا التحول العسكري العثماني نحو الشرق الإسلامي بالأحداث المحلية التي كانت تدور وقتذاك في المشرق العربي أو حول أطرافه، وتتمثل هذه الأحداث في قيام الدولة الصفوية الشيعية في فارس بغزو العراق ومحاولتها نشر المذهب الشيعي في المناطق المجاورة، مما أرغم العثمانيين على الخروج لحماية آسيا الصغرى خاصة والعالم السني عامة من الزحف الشيعي(١) .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن موقعة جالديران عام ١٥١٤م التي انتصر فيها السلطان سليم على الشاه إسماعيل لم تكن حاسمة، كما أن انسحاب سليم من الأراضي الفارسية عقب هذه المعركة مباشرة أعطى الصفويين الفرصة لامتصاص الصدمة، فظلت دولتهم قوية وتسعى لإزالة آثار الهزيمة

(١) د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١١٠ .

وتكوين جبهة ضد العثمانيين، وصار من المتوقع أن تحاول من جديد بسط نفوذها على شمال العراق، بل وعلى بلاد الشام، للوصول إلى البحر المتوسط والاتصال مباشرة بأوربا. ومن ثم، ففي أعقاب جالديران أخذ جوٌ من الركود المشوب بالتحفُّز يخيم على العلاقات بين الدولة العثمانية السنية والدولة الصفوية الشيعية، وأصبح من الواضح أن هاتين الدولتين الإسلاميتين الكبيرتين في حاجة إلى ميدان جديد تتصارعان فيه، ولم يكن هذا الميدان سوى المشرق العربي. وكان من المؤكد أن نجاح إحدى الدولتين في الاستيلاء عليه قبل الأخرى، سوف يكسبها قوةً وعزةً وجاهاً عريضاً.

ويبرز المؤرخ أرنولد توينبي Toynbee في مقدمة أصحاب هذا الرأي، إذ يعتقد أنه حتى نشوب النزاع العثماني الفارسي كانت آسيا الصغرى وفارس تؤلفان عالماً واحداً تسوده الثقافة الفارسية. وفي داخل هذا العالم كان المذهب السني يعيش في سلام جنباً إلى جنب مع المذهب الشيعي، ولكن حركة الشاه إسماعيل الصفوي في محاولة نشر المذهب الشيعي بين القبائل التركمانية في شرقي الأناضول، أثار السنة هناك، كما أثار المسؤولين في إستانبول، فقام النزاع بين الدولتين الكبيرتين السنية والشيعية، وهذا النزاع قسَّم العالم الفارسي الموحد في ثقافته وفي اتجاهاته الفكرية إلى عالمين متنافرين أشد النفور: عالم شيعي صفوي، وعالم عثماني سني. ومن هنا فإن الشاه إسماعيل الصفوي يتحمل - من وجهة نظر توينبي - مسؤولية انقسام العالم الفارسي.

ويمضي توينبي في شرح نظريته التي أسماها «انقسام العالم الفارسي» فيقول: إن الموقف العسكري بعد موقعة جالديران (١٥١٤م) كان مائعاً، فهو لم يؤد إلى انهيار إحدى الدولتين المتنازعتين، بل اتضح لهما أن سقوط

إحداهما مباشرةً أمر متعذر، وأن الصراع بينهما من الصعب حصره داخل فارس وحدها أو آسيا الصغرى وحدها، بل لا بد أن يمتد إلى المناطق المجاورة. وبذلك يعتبر توينبي أن استيلاء العثمانيين على الشام ومصر والعراق بل حتى اليمن ليس سوى حلقة من حلقات الصراع بين العثمانيين والصفويين[1].

ثالثاً: هناك فريق ثالث من المؤرخين يفسر التحول العسكري العثماني نحو العالم العربي في أوائل القرن السادس عشر، بأحداث عالمية وقعت حول أطراف العالم العربي، سواء الشرقية أو الغربية، ويقصد بهذه الأحداث زحف الاستعمار الأوربي على جناحي العالم العربي، وتصدي العثمانيين لهذا الزحف لمنع «إطباق فكي الكماشة الأوربية على دار الإسلام». وكان الفك الأول - ممثلاً في الاعتداءات الأسبانية والبرتغالية - قد أخذ يهدد عرب المغرب ويسعى لاحتلال بلادهم وانتزاع السيطرة على مياه البحر المتوسط من أيدي العرب والمسلمين، في الوقت الذي راح الفك الثاني - ممثلاً في الزحف البرتغالي - يطرق أبواب المشرق العربي، بعد أن التف حول إفريقية وشرع في احتكار الجانب الأكبر من تجارة الشرق وتحطيم قوة العرب وتجارتهم في البحار الشرقية، واستولى على قواعد ومحطات عند مدخلي البحر الأحمر والخليج العربي[2]، بل حاول التسلل إلى داخل البحر الأحمر، أملاً في النزول إلى الحجاز وانتهاك حرماته المقدسة.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن السلطان العثماني سليم الأول كان أكثر تفهماً للوضع الدولي وأخطاره من الشاه إسماعيل الصفوي، فقد شعر

---

(١) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٤١.

(٢) ابن زنبل أحمد الرمال، آخرة المماليك في مصر، ص ٨٢٦.

سليم بالخطر الكبير الذي يهدده إذا ما انطبق فكا الكماشة الأوربية على دار الإسلام، وقد غدا الفكان قويين وقادرين على الإطباق، فكان عليه أن يبذل جهداً مستميتاً لمنع إطباقهما بالاستيلاء على البلاد العربية واحتلال المراكز الإستراتيجية الضرورية. ووجد السلطان تشجيعاً من جانب علماء المسلمين السنيين، الذين رأوا في وحدة دار الإسلام تحت راية سلطان واحد مثلاً أعلى للحكم الإسلامي المثالي. وكان سليم - في اعتقاد أصحاب هذا الرأي- عملياً وحكيماً في قراره الذي اتخذه بالقضاء على دولة المماليك وضم إمبراطوريتهم إلى أملاكه، وذلك بعد أن أظهرت هذه الدولة عجزها عن مواجهة البرتغاليين. وقد أدرك سليم - كما أدرك غيره من المسلمين - أنه السلطان المسلم السني الوحيد القادر على حماية الحرمين الشريفين من «الكفر والهرطقة».

فتح بلاد الشام ومصر:

منذ نشأة الإمارة العثمانية أواخر القرن الثالث عشر في شمال غرب الأناضول واتساع رقعتها تدريجياً، اتسمت علاقتها بالود مع الدولة المملوكية، وتبادل سلاطينهما الهدايا والتهاني في المناسبات المختلفة. ولكن في القرن الخامس عشر تاخمت حدود الدولة العثمانية حدود الدولة المملوكية في الشام، مما أوجد احتمال التصادم بينهما، علاوة على أن خروج العثمانيين إلى البحر المتوسط جعل احتمال التصادم أمراً مؤكداً بسبب سيطرة المماليك النسبية في هذا البحر[1].

والواقع أن العلاقات العثمانية المملوكية تأرجحت بين التعاون والنزاع،

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، دمشق ١٩٧٠، ص ٧٥-٨٥.

فمع الأخطار ظهر الاتجاه نحو التعاون، ومن ذلك إغارة تيمور لنك على العراق وأطراف الدولة المملوكية، ووصوله إلى الرها عام ١٣٨٧م وتخريبها، ثم تقدمه إلى ملطية الخاضعة للسلطنة المملوكية، مما جعل أمير سيواس بآسيا الصغرى يطلب من السلطان المملوكي برقوق (١٣٨٢م-١٣٩٦م) والسلطان العثماني بايزيد الأول (١٣٨٩م-١٤٠٢م) مساعدتهما ضد هذا الخطر المشترك. ومن أجل ذلك تمكن السلطان المملوكي من تكوين جبهة تضم الدولة المملوكية والدولة العثمانية تقفان في مواجهة هذا الخطر المشترك .

غير أن هذا الموقف تغير بعد وفاة السلطان برقوق حين استولى السلطان بايزيد الأول على ملطية عام ١٣٩٩م، ثم هزيمة بايزيد في أنقرة وأسره عام ١٤٠٢م، مما جعل السلطان فرج بن برقوق (١٣٩٦م-١٤١٢م) يعدل عن فكرة التحالف الدائم بين الدولتين.

ولا بد أن العثمانيين قد شعروا بالقلق نتيجة استيلاء المماليك في عهد الأشرف برسباي (١٤٢٢م-١٤٣٨م) على جزيرة قبرص عام ١٤٢٩م، ومع ذلك فإن أنباء انتصارات العثمانيين في أوربا كانت تقابَل بابتهاج وسرور في مصر باعتبارها انتصارات للإسلام. وعندما سقطت القسطنطينية عام ١٤٥٣م في أيدي العثمانيين، احتُفل بهذه المناسبة في مصر، وأرسلت التهاني إلى السلطان العثماني محمد الثاني أو الفاتح (١٤٥١م-١٤٨١م).

ومع تذبذب العلاقات العثمانية المملوكية جرى صراع على النفوذ حول إمارة ذي القدر أو أمارة ألبستان[1]، التي تقع شمال بلاد الشام وجنوب

(١) سميت هذه الإمارة بألبستان نسبة إلى عاصمتها، وسميت كذلك بإمارة ذي القدر أو القدرية باسم أسرة تركمانية منذ حوالي منتصف القرن الرابع عشر.
انظر : د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٩ .

شرق آسيا الصغرى، وتمتد على الفرات الأعلى بين مرعش وملطية، وهي أشهر الإمارات التركمانية العديدة التي نشأت في مناطق الثغور بسبب تجمع القبائل التركمانية فيها، وكانت هذه القبائل قد اندفعت منذ القرن الحادي عشر في أواسط آسيا بضغط المغول المتجهين غرباً نحو مناطق الثغور في آسيا الصغرى، وقد تدخل المماليك والعثمانيون في شؤون هذه الإمارة العازلة بين منطقتي نفوذهم، فأيد كل منهم أميراً تركمانياً ومارسوا النفوذ من خلاله، ونتج عن هذا اقتتال أفراد الأسرة الحاكمة في إمارة ذي القدر، وتأزُّم في العلاقات المملوكية العثمانية.

ومما زاد هذه العلاقات تأزماً إيواء المماليك للثائرين على السلاطين العثمانيين، مثل الأمير بهم ابن السلطان محمد الثاني، الذي ثار على أخيه بايزيد الثاني (١٤٨١م-١٥١٢م) حين خلف أباه في السلطنة. ولما هزم بهم اتجه إلى الشام وانحدر جنوباً حتى بلغ القاهرة عام ١٤٨٢م لاجئاً سياسياً لدى السلطان الأشرف قايتباي (١٤٦٧م-١٤٩٦م)، وكان بايزيد ينتظر من سلطان مصر أن يمنعه من الإقامة فيها، إلا أن قايتباي أكرم وفادته، فغضب عليه بايزيد، وهكذا تطورت العلاقات بين المماليك والعثمانيين، إلا أن القتال لم ينشب بينهم إلا عام ١٤٨٥م، حين أغارت الجيوش العثمانية فجأة على بلاد الشام واستولت على بعض المواقع التي كان قايتباي قد نازع بايزيد الثاني السلطة عليها. وقابل قايتباي عمل السلطان العثماني بالمثل، فأرسل جيشاً إلى بلاد الشام أحرز عدة انتصارات واستولى على كثير من الغنائم والأسرى، ولكن الحرب انتهت بإبرام الصلح عام ١٤٩١م بين الطرفين لاضطراب أحوال مصر الداخلية وتفشي القحط في البلاد، ولم يرفض بايزيد الصلح حتى يتفرغ لفتح بلغراد.

واتجهت العلاقات العثمانية المملوكية نحو التحسن في مطلع القرن السادس عشر، بسبب تهديد البرتغاليين والصفويين لكل من الدولتين. فقد ترتب على ازدياد الخطر البرتغالي في البحر الأحمر، مع ضعف إمكانيات المماليك العسكرية والمالية، أن طلب السلطان الغوري (١٥٠١م-١٥١٦م) العون من العثمانيين، فأرسل هؤلاء إليه ثلاثين سفينة تحمل ثلاثمائة مدفع وأخشاباً، ولكن فرسان القديس يوحنا في رودس استولوا عليها. ورغم ذلك فقد أمر السلطان بايزيد الثاني أن يرسل إلى الغوري كل مايطلبه لإنشاء الأسطول اللازم هدية له دون أي مقابل، وقد وصلت هدية العثمانيين إلى القاهرة في يناير ١٥١١م، ثم نُقلت إلى السويس وكانت عبارة عن ثلاثمائة مدفع وثلاثين ألف سهم وأربعين قنطاراً من البارود وألفي مجداف من الخشب، وغير ذلك من المواد اللازمة لصناعة السفن. وأرسل العثمانيون كذلك عدداً من ضباط البحرية إلى مصر للإشراف على سفنها، ويبدو أن قراصنة عثمانيين من غربي الأناضول قد استخدموا في الأسطول المملوكي[1].

وكان الخطر الآخر الذي قرب بين العثمانيين والمماليك في مستهل القرن السادس عشر هو الخطر الصفوي، فقد أثار تبني الصفويين للمذهب الشيعي قلق جيرانهم من عثمانيين ومماليك، خاصة وأنهم حاولوا نشره بين القبائل التركمانية في شرقي الأناضول، زد على ذلك أن الشاه إسماعيل حاول الاتصال بالأوربيين للتحالف معهم، فقد عثر المماليك على مكاتبات بينه وبين البنادقة بهذا المعنى، مما كان يهدد مصالح العثمانيين والمماليك على السواء.

(١) د/ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص ٦٩-٧٠.

والواقع أن اتجاه التقارب هذا بين العثمانيين والمماليك لم يستمر طويلاً، ويرجع ذلك إلى موقف السلطان الغوري أثناء الحرب التي قامت بين السلطان سليم الأول وبين الشاه إسماعيل الصفوي، والتي انتهت بهزيمة الأخير في جالديران عام ١٥١٤م. فقد وقف الغوري موقفاً غير ودي من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه إسماعيل على الإطلاق، فهو لم يلتزم الحيدة التامة بين العثمانيين والصفويين، وهو لم يتخذ موقفاً عدائياً صريحاً من السلطان سليم، وكان في استطاعته لو اتخذ الموقف العدائي أن يتقدم لمساعدة الصفويين وقت توغل الجيش العثماني في الأراضي الفارسية، وكان في استطاعة الجيش المملوكي أن يزحف في أثر الجيش العثماني في اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين معاديتين: الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكي من الخلف، مما يعرض الجيش العثماني لخطر الإبادة. وكان في استطاعة الجيش المملوكي أن يقطع على الجيش العثماني خط الرجعة إلى بلاده، أو أن يتقدم في الأراضي العثمانية والجيش العثماني بعيد عنها، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عن الدفاع عن بلاده وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية.

ويفسر بعض المؤرخين عزوف المماليك عن دعم العثمانيين أثناء حربهم ضد الصفويين، بأن المماليك كانوا ضعافا من الناحية العسكرية، ثم إنهم يخافون من ازدياد قوة العثمانيين، والحقيقة أن المماليك حاولوا أثناء ذلك التفاهم مع الصفويين. وسواء كان الغوري قد تحالف مع الشاه إسماعيل على أساس أن يقدم كل منهما المساعدة للآخر ضد السلطان سليم حسب الإشاعة التي راجت وقتذاك، أم أن الغوري اكتفى بتأييد شكلي بذله للشاه فقد اعتبر السلطان العثماني موقف السلطان المملوكي عدائياً، واتهم سليم

السلطات المملوكية بتعرضها لقوافل المؤن العثمانية المتجهة نحو الجبهة الصفوية، كما اتهم الغوري بإصداره الأوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة ذي القدر المشمولة بحماية دولة المماليك بمنع تقديم المؤن والأغذية اللازمة للجيش العثماني أثناء توغله في فارس، مما أعاق زحفه بعض الوقت، واشتد حنق السلطان سليم على هذا التصرف من جانب الأمير علاء الدولة، وعزم على الانتقام منه[1] .

وفي طريق عودته من فارس أصدر السلطان سليم أوامره إلى سنان باشا بمعاقبة الأمير علاء الدولة على سلوكه، وهكذا قتل علاء الدولة العجوز في المعركة، ومنحت إمارته إلى ابن أخيه علي الذي صحب السلطان سليم في الحملة الفارسية، واعتبر ذلك عملاً عدائياً صريحاً موجهاً نحو الدولة المملوكية .

وكان طبيعياً أن يشعر الغوري بتحرج الموقف ، فترك بالقاهرة ابن أخيه طومان باي في منصبه «نائب الغيمة» وخرج بجيوشه إلى الشام مصطحباً معه قاضي قضاة مملكته والخليفة العباسي، وهو وقتذاك المتوكل على الله أبو عبدالله محمد بن المستمسك بالله . وتقدم الغوري إلى حلب في أوائل صيف عام ١٥١٦م متظاهراً بالرغبة في إصلاح ذات البين، ولكن سليمان كان قد بلغ الأرض السورية فأغلظ في معاملة الرسول الذي أرسله الغوري إليه لطلب الصلح، ولم يجد وسيلة لإذلاله خيراً من أن يأمر بحلق شعر رأسه ولحيته، وبإعادته على حمار أعرج يحمل إلى سيده نبأ إعلان الحرب . وعلى هذا النحو أصبحت الحرب واقعة لا محالة بين الفريقين .

واشتبك الجيشان في ٢٤ أغسطس ١٥١٦م عند مرج دابق شمالي حلب،

(١) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي الحديث، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٧ .

واستطاع فرسان المماليك أن يحرزوا نصراً جزئياً في أول المعركة ، ولكن هذا النصر لم يأت بالثمرة المرجوة، لتفشي الانقسامات والخلافات بين قيادات المماليك، وخيانة كل من خاير بك نائب حلب ، وجان بردي الغزالي نائب حماة، وانسحابهما من جيش الغوري، وكان خاير والغزالي على اتصال سري بالعثمانيين قبل المعركة. واستخدم الجيش العثماني المدافع والبنادق وسواها من الأسلحة ذات المرمى البعيد، كما استخدم البارود و« المدافع الكبار على عجل تجرها الخيول» ، بينما كان الجيش المملوكي يضم جماعات من البدو لا عهد لهم بمثل هذه الأسلحة، متشبثين بالنظرية القديمة التي تعتبر البطولة الشخصية العامل الفاصل في القتال. وكما كان منتظراً فقد أوقعت المدفعية العثمانية بجيش المماليك، فاختل نظامه وسقط الغوري صريعاً من صهوة حصانه لهول الصدمة وضاعت جثته بين آلاف الجثث، وبذلك تم النصر للسلطان سليم[1] .

وبعد بضعة أيام من معركة مرج دابق دخل سليم حلب، واستقبله الخليفة العباسي المتوكل على الله، الذي كان بصحبة الغوري، وبقي في حلب قبل المعركة وخطب باسم السلطان سليم في صلاة الجمعة على منابر حلب، ولقب «خادم الحرمين الشريفين»، وكان يلقب به السلاطين المماليك بحكم تبعية الحجاز لمصر. ثم زحف العثمانيون جنوباً لمطاردة فلول المماليك، فاحتلوا دون عناء حماة وحمص ودمشق، وكان المماليك المهزومون قد عينوا جان بردي الغزالي نائباً من قبلهم على دمشق ، إلا أنه هرب بدوره إلى مصر.

وأقام سليم في دمشق قرابة شهرين، قدم إليه خلالهما زعماء البلاد

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ص ٢٢.

فروض الطاعة والولاء، وكان على رأسهم قضاة المذاهب الأربعة ونقيب الأشراف ونائب قلعة دمشق المملوكي، وقصده أمراء لبنان وألقى نيابة عنهم الأمير فخر الدين المعني الأول خطبة وصف فيها السلطان سليم بأنه «ناصر الشريعة الغراء» ، وقائد الأمة الطاهرة الزاهرة، سيدنا وولي نعمتنا أمير المؤمنين . . . الذي بيده الأمر . . . » .

ويبدو أن سليماً كان لا يريد أن بادئ الأمر متابعة زحفه على مصر ، فبانتصاره في معركة مرج دابق حطم التحالف أو إمكانية قيامه بين المماليك والصفويين، بالإضافة إلى احتلاله بلاد الشام . ثم أن حملته على مصر ستعرض دون شك لمخاطر اجتياز صحراء سيناء ، بما في ذلك تعرضه لهجمات البدو، وامتداد خطوط مواصلاته . وكان المماليك يجمعون قواتهم في مصر برئاسة «نائب الغيبة» طومان باي، الذي بايعه والد الخليفة العباسي المحتجز لدى العثمانيين . وعلاوة على ذلك فإن زحف العثمانيين على مصر من شأنه أن يشجع الصفويين على استغلال ذلك وتهديد أراضي الدولة العثمانية .

ولهذه الأسباب أراد سليم أن يعقد الصلح مع طومان باي، فأرسل إليه وهو في دمشق كتاباً يطلب منه فيه الاعتراف بالسيادة العثمانية على مصر ، على أن يكون طومان باي نائباً عن سليم في حكم البلاد حتى مدينة غزة، وأن يذكر اسمه في الخطبة وعلى السكة . ولكن طومان باي - بتحريض أمراء المماليك - رفض عوض التبعية هذا، وإزاء ذلك وبإلحاح من خايربك، الذي خشي على حياته من بقاء السلطنة المملوكية، وطمع في حكم مصر تابع سليم زحفه جنوباً فاستولى على يافا وغزة والعريش ، ثم

عبر سيناء ودخل الدلتا زاحفاً إلى بلبيس ومنها اتجه نحو القاهرة[1].

واختلف شعور المصريين نحو العثمانيين عن شعور أهل الشام الذين رحبوا بالفاتحين الجدد، فقد أيد المصريون طومان باي في استعداداته لصد العثمانيين، واستعرض طومان باي قواته وأسلحته ليستعيد ثقة الأهالي في قوة المماليك، إلا أن هذه الاستعدادات لم تفد المماليك شيئاً، ففي يناير ١٥١٧م التقت القوات العثمانية مع القوات المملوكية في معركة الريدانية بين المطرية والجبل الأحمر، وأنزلت المدفعية العثمانية بالمماليك هزيمة شديدة، ودخل العثمانيون مدينة القاهرة وخُطب للسلطان سليم على منابرها. ورغم ذلك لم يتسرب اليأس إلى قلب طومان باي، وبذل أقصى جهده للدفاع عن البلاد، وحدث قتال عنيف في شوارع القاهرة لمدة ثلاثة أيام، وظفر طومان باي ببعض انتصارات محلية مؤقتة، ولكن دون جدوى. وعندئذ حاول سليم وقف القتال وعرض على طومان باي حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية، إلا أنه رفض، إذ كان لايزال يحدوه الأمل في إنقاذ البلاد. ولما انتهى القتال بهزيمة المماليك اضطر طومان باي إلى الفرار إلى الدلتا، والتجأ إلى شيخ بدو البحيرة، إلا أن الأخير عندما أيقن بزوال دولة المماليك سلمه غدراً إلى أعدائه، فأمر السلطان سليم بقتله فشنق في ١٣ أبريل ١٥١٧م على باب زويلة. وهكذا طويت صفحة دولة المماليك، وتحولت مصر والشام إلى ولايتين عثمانيتين[2].

ولم يمكث السلطان سليم في مصر مدة طويلة، فلم تتعد إقامته بها ثمانية

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣-٢٥.

(٢) محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ٤، جـ٥، القاهرة، ١٩٦٠، جـ٥، ص١٦٦-١٧٢.

شهور قضاها في دراسة أحوال مصر الداخلية بنفسه، ولم تقتصر إقامته على القاهرة وحدها، بل زار بعض المدن المصرية كرشيد والإسكندرية، حيث استعرض بعض قطع الأسطول العثماني. وجمع السلطان سليم أثناء إقامته بمصر بعض المعلومات عن الأحوال الإدارية والمالية في البلاد حتى يسترشد بها آل عثمان في حكم مصر وإدارتها، ومن أعماله وهو في القاهرة إصدار العفو عن البقية الباقية من المماليك، ليحتفظ بهم كعنصر هام في إدارة البلاد، ولذا أصدر أوامره بعدم التعرض لهم ولممتلكاتهم، وباستمرار صرف مرتباتهم. كذلك أرسل عدداً من أصحاب الحرف والصناع إلى استانبول للمساهمة في أنشطتها، كما فعل سابقاً حين احتل تبريز عاصمة الصفويين. وبعد أن عين خاير بك المملوكي والياً على مصر غادر سليم البلاد في ١٠ سبتمبر ١٥١٧م عائداً إلى استانبول، وكان قد سبقه إليها وبناء على أوامره الخليفة العباسي المتوكل على الله وبقي هناك حتى وفاة سليم عام ١٥٢٠م فعاد إلى مصر وظل مقيماً بها حتى وافته المنية[١].

ولقد قيل إن السلطان سليم الأول أكره الخليفة العباسي المتوكل على الله على التنازل له عن الخلافة، ولكن يبدو أن هذا القول ليس صحيحاً، فالمؤرخ المصري المعاصر للفتح العثماني، وهو ابن إياس، لم يذكر شيئاً عن هذه المسألة الهامة، كما لم ترد في الرسائل التي بعث بها السلطان سليم إلى ابنه سليمان في استانبول أثناء العمليات الحربية أية إشارة لتنازل الخليفة عن لقبه للسلطان. والرأي الغالب اليوم هو أن السلاطين العثمانيين لم يعيروا لقب الخليفة أي اهتمام جدي بعد فتحهم لمصر، لأن الخلافة كانت قد فقدت مكانتها منذ أحقاب طويلة، وكان الخليفة العباسي في القاهرة مجرداً من كل

(١) نفس المرجع، ص ١٨٠.

سلطة فعلية ، ولم يبدأ اهتمام السلاطين العثمانيين بلقب خليفة إلا حين اشتد ضغط بعض الدول الأوربية على الدولة العثمانية وممتلكاتها ، فاتخذ السلاطين من الخلافة وسيلة لمقاومة ضغط هذه الدول[(١)] .

خضوع الحجاز للسيادة العثمانية :

تلا سقوط مصر في أيدي الأتراك العثمانيين عام ١٥١٧م امتداد سيادتهم إلى الحجاز امتداداً سليماً ، فالحجاز بسبب الحماية التي توفرها له مصر والعون الذي تمده به ، ممثلاً في الأموال والغلال التي ترسلها لفقراء مكة والمدينة والمرتبات والهدايا للأشراف كان يتبع مصر تبعية تلقائية ، بمعنى أنه لم يكن يرتبط بدولة معينة في مصر ، بل كان يرتبط بمصر ذاتها بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها .

وكان يتولى حكم مكة المكرمة- قلب الحجاز ومركز الأرض المقدسة- الشريفيون أو الأشراف الحسينيون ، الذين ينتمون إلى علي بن أبي طالب زوج ابنة رسول الله فاطمة الزهراء . ولم يكن سلطان مصر في عهد المماليك هو الذي يختار شريف مكة ، بل كان كبار الأشراف يختارونه من بينهم ، ويطلبون إلى سلطان مصر تثبيته في منصبه[(٢)] .

وعلى أواخر أيام دولة المماليك في مصر ساءت العلاقات بين أشراف مكة والسلطان الغوري ، فقد أغضب الأشراف فشل المماليك في إيقاف التحول التجاري الذي نجم عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م ، وهو التحول الذي أدى إلى حرمان جدة من مواردها الجمركية . ولذلك وقعت بعض الاضطرابات في الحجاز ضد الحكم المصري المملوكي ،

---

(١) ابن زنبل ، المرجع السابق ، ص٣٧ .

(٢) د/ عبد الكريم غرايبة ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

رد عليها الغوري باعتقال بعض القضاة ورجال العلم الحجازيين في القاهرة. ولما دخل السلطان سليم القاهرة عام ١٥١٧م ـ أفرج عن هؤلاء المعتقلين، فعرضوا عليه أن يكتب إلى أمير مكة الشريف بركات بن محمد (١٤٩٥م-١٥٢٤م) داعياً إياه للدخول في طاعته، كما تعهدوا هم أنفسهم بأن يكتبوا إلى الشريف بركات بهذا الصدد.

ووجد الشريف بركات أن من الحكمة الاستجابة لهذه الدعوة وقبول السيادة العثمانية الجديدة، لحاجته أولاً إلى مساندة دولة إسلامية كبيرة كالدولة العثمانية في مواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر، وللاستفادة ثانياً من العون المالي الذي تمد به مصر أهل الحجاز، ومن جهة ثالثة لربما احتفظ العثمانيون بنظام الشرافة المتبع في حكم الحجاز، مما قد يؤدي إلى تقوية مركز الشريف بركات أمام منافسيه وخصومه، وخاصة من أسرة الأشراف .

وعلى ذلك فقد أسرع الشريف بركات بإرسال ابنه الشريف أبي نمي إلى القاهرة لكي يقدم التهاني وفروض الولاء للسلطان سليم المظفر، إلى جانب مفاتيح الحرمين الشريفين، إشارة إلى خضوع الحجاز للسيادة العثمانية. وأكرم السلطان وفادة أبي نمي وأعطاه تفويضاً بحكم والده، وقد قرئ هذا التفويض في مكة المكرمة وسط احتفال كبير .

وهكذا دخل الحجاز سليماً تحت السيادة العثمانية، وأبقى العثمانيون على نظام الشرافة أو الإمارة في الحجاز كما كان على أيام الدولة المملوكية، وأنشأوا كذلك صنجقية في جدة أقاموا عليها والياً تركياً ليكون ممثلاً للسلطان العثماني في الحجاز. وفي صلاة الجمعة الأولى بعد خضوع الحجاز للسيادة العثمانية انطلق الوعاظ في الديار المقدسة يبتهلون إلى الله أن

يضفي بركته على السلطان سليم الأول الفاتح بهذه الكلمات « انصر اللهم ابن السلطان، مالك البرين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وخادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللهم انصره نصراً عزيزاً، وافتح له فتحاً مبيناً، يا مالك الدنيا والآخرة، يارب العالمين» (١).

فتح اليمن:

ترتب على الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧م وبسط السيادة العثمانية على الحجاز، وهما إقليمان يطلان على البحر الأحمر ظهور العثمانيين في هذا البحر، حيث ورثوا تركة الدولة المملوكية المثقلة بالمشكلات، وفي مقدمتها مسألة تحول طريق التجارة العالمية من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح، والانهيار الاقتصادي الذي حدث في المنطقة العربية نتيجة هذا التحول، والتفوق البرتغالي الساحق في منطقة الخليج العربي، ومواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر.

والواقع أنه ماكاد العثمانيون يفرغون من فتح مصر عام ١٥١٧م حتى وجدوا أنفسهم مضطرين لاتباع نفس الخطط التي كانت تسير عليها الدولة المملوكية في مدافعة الخطر البرتغالي عن البحار الشرقية، أو بالأحرى عن الحدود الجنوبية لممتلكاتهم الجديدة في المشرق العربي. فجعلوا من السويس قاعدة بحرية لعملياتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي على نحو ما كانت عليه السويس في أواخر عهد الدولة المملوكية. وفي الوقت نفسه تطلع العثمانيون إلى قاعدة بحرية أمامية تمكنهم من مهاجمة البرتغاليين في المحيط الهندي، ومن السيطرة كذلك على البحر الأحمر وإغلاقه في وجه الدول

---

(١) د/ محمد أنيس، د/ السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٥-٣٧.

الأوربية، فكانت هذه القاعدة الأمامية هي اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة [1].

ولقد سبق أن ذكرنا أن الحملة التي رأسها السلطان الغوري بقيادة حسين الكردي لنجدة سلطان جرات مظفر شاه محمود شاه، فشلت في مهمتها في الهند وعادت إلى اليمن لتأمينها ضد الضغط البرتغالي، وبدلاً من ذلك هاجم حسين الكردي السواحل اليمنية، بيد أن عامر بن عبد الوهاب آخر ملوك الدولة الطاهرية في اليمن[2] رفض تقديم المؤن والذخائر لأسطوله، فضلاً عن تراجعه عن وعده الذي قطعه على نفسه بالموافقة على إقامة قواعد بحرية مملوكية على السواحل اليمنية، وذلك عندما استنجد بالغوري بعد هجوم البوكيرك على عدن عام ١٥١٣م. وتمكن حسين الكردي - بمساعدة الزيدية أعداء السلطان عامر - من دخول زبيد في ٢١ يونيو ١٥١٦م، ثم توجه لاحتلال عدن ولكنه فشل في احتلالها بعد أن تلقت مساعدة عسكرية وصلتها من تعز من الأمير عبد الملك شقيق السلطان عامر. واضطر حسين الكردي إلى رفع الحصار عن عدن والعودة إلى جدة، وبعد وصوله بقليل جاءت الأنباء بسقوط مصر في يد السلطان العثماني سليم الأول، ولم يلبث أن دبر شريف مكة مقتل حسين الكردي غرقاً أمام ميناء جدة بأمر من

(١) د/ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) تعتبر الدولة الطاهرية (١٤٥٤م-١٥١٧م) آخر الدولة السنية الجنوبية التي كانت تتوالى الحكم في اليمن، وكان بنو طاهر عمال الدولة الرسولية في عدن ولحج، فخرجوا عليها وأسسوا دولتهم على أنقاضها. وقد حاول ملوك هذه الأسرة توحيد اليمن تحت سيادتهم فلم يتمكنوا من ذلك لاصطدامهم بالأئمة الزيدية في المنطقة الشمالية الجبلية، وظلت البلاد مقسمة بين الطاهريين والزيديين حتى آخر ملوك الدولة الطاهرية، وهو عامر بن عبد الوهاب. انظر: قطب الدين النهرواني المكي، البرق اليماني في الفتح العثماني، الرياض، ١٩٦٧، ص ١١-٢٧.

السلطان سليم، فهربت قواته المملوكية من الحجاز إلى زبيد في اليمن، حيث يوجد الأمير بومباي المملوكي، وثبتوا أقدامهم هناك بدعم من الزيدية، وقتلوا في ١٥ مايو ١٥١٧م السلطان عامر بن عبد الوهاب الذي كان قد تحصن في تعز، وبموته انقرضت الدولة الطاهرية ولو أن بعض أفرادها استمروا في حكم عدن لبعض الوقت.

وتولى أمر القوات المملوكية في اليمن كل من الأمير بومباي والأمير اسكندر الجركسي والأمير رمضان الرومي، وكان الأخير قائد اللاوند. وبرغم وصول الأنباء بزوال دولة المماليك فقد استأنف برمباي محاولات حسين الكردي لاحتلال اليمن، وزحف على تعز فاحتلها ولكنه قتل في كمين على طريق زبيد، وخلفه الأمير اسكندر قائداً للقوات المملوكية، إلا أن الأمير رمضان وقواته الرومية (العثمانية) الأصل أعلنوا ولاءهم للعثمانيين، فاضطر الأمير اسكندر إلى إعلان ولائه للعثمانيين أيضاً. ولما علم السلطان سليم بذلك أرسل إليه أمراً بأن يستمر والياً على اليمن تحت السيادة العثمانية، وبذا سمي اسكندر بالمخضرم لأنه تولى حكم اليمن في عهدين متلاحقين: عهد المماليك الجراكسة، وعهد الأتراك العثمانيين.

وبهذه الوسيلة امتدت السيادة العثمانية بادئ ذي بدء امتداداً سليماً إلى اليمن، إلا أن سيطرة العثمانيين هناك ظلت صورية مدة العشرين عاماً التالية، ويرجع ذلك لاضطراب أحوال اليمن، والذي كان مبعثه وجود قوى مختلفة فيه تتصارع على النفوذ، فهناك الولاة المحليون من اللاوند الذين قبلوا الخضوع للعثمانيين ولكنهم عارضوا استبدال باشوات عثمانيين بهم، وهناك أيضاً الزيديون بزعامة الإمام شرف الدين، ثم بقايا الأسرة الطاهرية الحاكمة في عدن. وقد شجع على هذه الفوضى ارتباك أحوال

مصر خلال السنوات الثماني الأولى من الحكم العثماني (١٥١٧م-١٥٢٥م)، بالإضافة إلى تهديد البرتغاليين لسواحل اليمن[1].

وإزاء ذلك أرسل السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠م-١٥٦٦م) الوزير أو الصدر الأعظم إبراهيم باشا عام ١٥٢٤م لتنظيم الإدارة العثمانية في بلاد الشام ومصر. وفي أثناء الشهور الثلاثة التي قضاها بمصر أعاد إبراهيم باشا تنظيم الشئون البحرية بميناء السويس. وفي عام ١٥٢٥م أبحر الأسطول المملوكي القديم من السويس لمحاولة إخضاع اليمن للنفوذ العثماني الفعلي، إلا أن الحملة لم تحقق نجاحاً كبيراً. وكان بعد الفتح العثماني للعراق (١٥٣٤م - ١٥٣٥م) أن بدأ السلطان سليمان يهتم جلياً بشن هجوم مضاد قوي ضد الغزو البرتغالي في البحر الأحمر.

وصدرت الأوامر إلى والي مصر سليمان باشا الخادم ببناء أسطول جديد في السويس، وهي مهمة بدئ العمل فيها عام ١٥٣٧م وانتهى في ربيع العام التالي. وكان الأسطول يتكون من أربع وسبعين أو ثمانين سفينة من مختلف الأنواع والأحجام، ومن عشرين ألف جندي من مصر والشام، على حين أن بحارته كانوا من البنادقة المقيمين بالإسكندرية، وكانت مهمة الحملة مقاومة البرتغاليين في الهند وتقديم المساعدة للقوى الإسلامية هناك، بالإضافة إلى التعريج على اليمن لإصلاح مافسد من أحوالها.

وخرج سليمان باشا في يونيو ١٥٣٨م على رأس هذه الحملة من السويس، واستولى في أغسطس من هذا العام على عدن غدراً من حاكمها عامر بن داود وهو من بقايا بني طاهر، وعين على عدن أحد صناجق الحملة وهو الأمير بهرام، ثم سار إلى الهند ولكنه كسابقه الأمير حسين الكردي عاد

(١) قطب الدين النهرواني المكي، المرجع السابق، ص ٢٨-٣٥.

منها بعد قليل. وتوقف سليمان باشا في اليمن في طريق عودته لإتمام فتح السواحل اليمنية، فدخل ميناء مخا ثم انتقل منه إلى ميناء الصليف، ثم استولى على مدينة زبيد وحاول احتلال تعز مقر الإمامة الزيدية لكنه فشل، وتبع ذلك إخضاع ميناء جيزان وتحصينه، وذلك أثناء عودة الحملة إلى جدة ثم السويس[1].

وتعرف حملة سليمان باشا الخادم بالفتح العثماني الأول لليمن، لأن السلطة العثمانية هناك كانت تقوم قبلاً على ولاء الأمراء المحليين فحسب، وكان من أهم نتائج هذه الحملة:

١- خضوع منطقة السواحل اليمنية من جيزان شمالاً إلى عدن جنوباً للحكم العثماني، أما جهات اليمن الداخلية فقد ظلت تحت حكم الزيديين بزعامة الإمام شرف الدين.

٢- انتزاع عدن من أيدي الطاهريين وإخضاعها للسيادة العثمانية، ونقل السلطة في زبيد والمناطق التهامية من أيدي المماليك إلى أيدي موظفين عثمانيين.

وبعد عودة حملة سليمان باشا الخادم اهتم العثمانيون بتنظيم ممتلكاتهم في اليمن ودعم سيطرتهم في المناطق التي خضعت لهم، كما عملوا على بسط نفوذهم على أقاليم اليمن الداخلية، إذ إنه رغم التواجد العثماني في عدد من مدن اليمن وأبرزها زبيد فقد سيطر الزيديون بقيادة الإمام شرف الدين وابنه المطهر على جزء كبير من اليمن، وخاصة الجبال بين كوكبان وعدن، وحصنوا مدينة تعز. وفي عام ١٥٤٠م عين مصطفى النشار والياً

(١) المرجع السابق، ص ٣٧-٣٩.

على اليمن على أساس التفاهم مع الإمامة الزيدية، ونجح مصطفى النشار في مهمته وتمتع اليمن خلال ولايته (١٥٤٠م-١٥٤٥م) بالهدوء النسبي.

على أن هذا الهدوء لم يدم طويلاً، فلم يلبث أن اصطدم الولاة العثمانيون بالزيديين عندما راح الولاة يمارسون سياسة التوسع في أنحاء اليمن المختلفة، واضطر هؤلاء الولاة إلى القتال في جبهتين: جبهة شمالية ضد الزيديين، وجبهة جنوبية ضد القبائل اليمنية التي خرجت على طاعة العثمانيين في جنوب اليمن وطردتهم من عدن. ومع أن القوات العثمانية واصلت زحفها واستولت على أغلب الأقاليم اليمنية حتى وصلت إلى صعدة شمالاً، وذلك أثناء ولاية أزدمر باشا (١٥٤٩م-١٥٥٥م)، إلا أن سيطرة العثمانيين في اليمن سرعان ما أخذت في الاضمحلال والتدهور، كما أخذت ممتلكاتهم في الانكماش تدريجياً، حتى أنه لم يبقَ في أيديهم سوى زبيد والتهائم [1].

وعلى ذلك فقد أرسل السلطان سليم الثاني (١٥٦٦م-١٥٧٤م) حملة كبرى عام ١٥٦٩م بقيادة سنان باشا لإعادة السيطرة العثمانية على اليمن، وتسمى هذه الحملة بالفتح العثماني الثاني لليمن. وغادرت الحملة السويس في يناير ١٥٦٩م قاصدة ينبع، حيث أنزل معظم أفراد الحملة، ومن الحجاز زحفت الحملة براً إلى اليمن وأخضعت في طريقها جيزان، ثم استولت على تعز وقلعتها الحصينة، وفرضت حصاراً برياً وبحرياً على عدن مما أدى إلى سقوطها في أيدي العثمانيين. ولم يلبث أن وجه سنان باشا أنظاره صوب منطقة الهضبة اليمنية، ورغم وعورة هذه المنطقة ومناوشات اليمنيين ومهاجمتهم مؤخرة الجيش العثماني الزاحف فقد استطاع سنان باشا أن

(١) د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٣٥.

يستولي على معظم جهات وسط الهضبة، ثم دخل صنعاء في ٢٦ يوليو ١٩٦٩م[١].

ولم يعد أمام سنان باشا لاخضاع اليمن إلى السيطرة العثمانية سوى المنطقة الشمالية الجبلية، ولكن المقاومة اليمنية العنيفة بزعامة الإمام المطهر ابن شرف الدين، واضطرار القائد العثماني إلى توزيع جيوشه على الأقاليم اليمنية المختلفة، وعدم إرسال إمدادات من مصر إلى اليمن، كل ذلك كان من العوامل التي أرغمت سنان باشا على عقد الصلح أخيراً مع الإمام المطهر في ٣ ديسمبر ١٥٧٠م على أساس اعتراف المطهر بالسيادة العثمانية وقبوله وجود حامية عثمانية رمزية في سعدة. وبعد أن قام بتنظيم شئون اليمن وتسليم أموره إلى يهرام باشا غادر القائد العثماني اليمن عام ١٥٧١م متوجهاً إلى الأستانة[٢].

ساحل البحر الأحمر الغربي (ولاية الحبش):

أدت حملة سليمان باشا الخادم على اليمن عام ١٥٣٨م إلى سقوط عدن في أيدي الأتراك العثمانيين، ومنذ هذا الوقت فصاعداً حلت عدن ذات الموقع الاستراتيجي الهام محل جدة بالحجاز كخط دفاع أمامي وقاعدة بحرية متقدمة ضد البرتغاليين، ولو أن ذلك لم يمنع الأخيرين من التوغل في البحر الأحمر من وقت لآخر، مثلما حدث في عامي ١٥٤٠م و ١٥٤١م. ففي هذا العام الأخير قام الأسطول البرتغالي بغزوة باءت بالفشل، رغم وصول السفن البرتغالية إلى الصور، وذلك بفضل تحذير أمير سواكن على ساحل البحر الأحمر الغربي، مما جعل البرتغاليين ينتقمون منه بإحراق

(١) المرجع السابق نفسه، ص٣٧.

(٢) قطب الدين النهرواني، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٥٠.

سواكن وتخريب صهاريج المياه فيها ، على أن يؤدي ذلك إلى اضمحلال هذه المدينة التجارية المزدهرة التي كانت قد دخلت في حوزة الأتراك نتيجة لفتحهم مصر. ولقد كان في أثناء الغزوة البرتغالية للبحر الأحمر، أن أنزل إلى ميناء مصوع على الساحل الأفريقي المواجه لليمن قوة تبلغ أربعمائة جندي برتغالي.

ولمواجهة هذا الخطر البرتغالي المتزايد رأي العثمانيون ضرورة إبعاد البرتغاليين عن سواحل البحر الأحمر الغربية، حتى يتمكنوا من إخضاعها لنفوذهم مثلما أخضعوا السواحل الشرقية، مما يساعدهم على حماية البحر الأحمر من الهجمات البرتغالية. هذا بالإضافة إلى أن الاحتلال العثماني لميناء مصوع من شأنه قطع سبل الاتصال بين الحبشة والهند البرتغالية[1].

ومن ثم وبعد انتهاء ولاية أزدمر باشا في اليمن (١٥٤٠م-١٥٤٥م) وعودته إلى استانبول بطريق مصر أحسن السلطان سليمان القانوني استقباله وولاه أمر ميناء سواكن، حتى يبسط السيطرة العثمانية على امتداد ساحل البحر الأحمر الغربي، فعاد أزدمر إلى مصر حيث جمع جيشاً من ثلاثة آلاف جندي وزحف بهم براً من مصر فاحتل النوبة السفلى الواقعة بين الشلالين الأول والثالث، مستفيداً من الصراع بين القوى المحلية . وأقيمت الحاميات العثمانية في أسوان وأبريم وغيرهما، وعُين أحد الكشاف المماليك لإدارة هذه المنطقة التي عرفت باسم بربرمتان. ثم تقدم أزدمر باشا باتجاه ساحل البحر الأحمر الغربي ليقيم فيه قاعدة ضد البرتغاليين من جهة وضد الأحباش من جهة أخرى، فاحتل عام ١٥٥٧م ميناء مصوع، وفي العام التالي زحف من مصوع صوب الغرب فاستولى على دباروا Dabarwo

(١) قطب الدين النهرواني، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٥٠.

عاصمة إقليم ميدري بحري[1] Medri Bahri وبنى فيها حصناً من الحجر أنزل فيه حامية عثمانية . ثم قاد أزدمر قواته عبر الأراضي الحبشية فهاجم أحد الأديرة شمال غرب أديجرات Adigrat وقتل رهبانه وخرب كنيسته، وعاد إلى الساحل . ومن جهة أخرى فقد دأب العثمانيون من عام ١٥٥٧م إلى عام ١٥٦٢م على شن إغارات من سواكن على الحبشة .

وعلى العموم فقد أسفرت حملة أزدمر باشا عن خضوع حاكم ميدري بحري، وهو البحر نجش اسحق لنفوذ العثمانيين، إلا أنه مالبث أن ثار عليهم وأوقع الهزيمة بالقوات التي أرسلوها لاحتلال شبه جزيرة بوري Buri ذات الأراضي الخصبة، وفرض الحصار على دباروا حتى سقطت، واضطرت الحامية العثمانية أن تلوذ بالفرار صوب الساحل . وبعد بضع سنوات انتهز اسحق فرصة اشتداد الخلافات الدينية في الحبشة فأعلن الثورة على النجاشي ميناس (١٥٥٩م-١٥٦٣م) ولم يجد غضاضة في الذهاب إلى مصوع للتحالف مع الباشا التركي على أساس التنازل له عن معظم أراضيه بما فيها عاصمته دباروا[٢] .

على أن النجاشي الجديد صارصا دنجل Sarsa Dengel (١٥٦٣م-١٥٩٥م) بعد أن أخمد الثورات المحلية التي اندلعت داخل الإمبراطورية الحبشية مالبث أن زحف عام ١٥٧٨ صوب الشرق، واشتبك مع القوات المشتركة للبحر نجش اسحق والأتراك في معركة بإقليم تيجران الحبشي، لقي فيها كل من اسحق وباشا مصوع التركي حتفهما، ثم اتجه النجاشي شطر قلعة

(١) ميدري بحري أو بحر مدر Bahrmeder أي بلاد الشاطئ أو الإقليم المطل على البحر، وهي أريتريا الحديثة تقريباً. وكان حاكم ميدري بحري يتخذ لنفسه لقب بحرنجش Bahrnag أي سيد أو ملك الإقليم المطل على البحر .

(٢) قطب الدين النهرواني، المرجع السابق، ص ١١٦-١٤٧ .

دباروا ودك أسوارها وخرب مسجدها . وبذلك أخمدت ثورة اسحق التي ظلت مشتعلة نحو عشرين عاماً ، استمر خلالها الحكم التركي قائماً في مصوع والمنطقة الساحلية الممتدة من سواكن شمالاً إلى مصوع جنوباً ، وهي التي أطلق عليها الأتراك «ولاية الحبش» باعتبار أنها تمثل مخارج الحبشة .

وفي عام ١٥٨٩م اشتعلت ثورة أخرى بقيادة البحر نجش ولد عزوم Wald Ezum ضد النجاشي صارصا دنجل ، واتصل ولد عزوم بباشا مصوع الجديد وتحالف معه ، واحتل الأتراك دباروا مرة أخرى ، لكن النجاشي سرعان ما زحف على رأس قواته ونصب كميناً للقوات التركية التي كانت قد عبرت نهر مرب جنوباً وأبادها . وانسحب الباشا مسرعاً إلى قاعدته في مصوع وتعقب الأحباش إلى هناك وحاصروا قواته وهاجموها ، إلا أنه تمكن من صد هجومهم ، وفشلت جميع جهود النجاشي لإلقاء الأتراك في البحر ، واضطر أن يعود أدراجه إلى الداخل ، ووجد في دباروا هدايا ثمينة من باشا مصوع في انتظاره فقبلها ووافق على أن يعقد صلحاً معه ، مما كان من نتيجته – على حد قول لونجريج – أن بقي الأتراك العثمانيون بساحل البحر الأحمر الغربي لمدة ثلاثة قرون أخرى[١] .

وبضعف النفوذ العثماني على ساحل البحر الأحمر الغربي منذ أواخر الثمانينات من القرن السادس عشر نتيجة انشغال الدولة العثمانية بجبهات متعددة استعانت السلطات التركية بأحد الزعماء المحليين ليكون «نائباً» عنها في البر الساحلي للمعاونة في أعمال الحكومة بالإدارة بمصوع ، كما استعانت بزعيم محلي آخر في سواكن . وكان «نائب البر» يعين بواسطة والي جدة ، ويتجدد فرمان تعيينه سنوياً ، ويتقاضى مرتباً شهرياً ومبلغاً معيناً

---

(١) قطب الدين النهرواني ، المرجع السابق ، ص ١٤٧–١٥٠ .

من إيراد جمرك مصوع مقابل إمداد جزيرة مصوع بالماء العذب من الآبار القريبة والإنفاق على الحامية العثمانية بالجزيرة. وقد تعددت مهام «النائب» فكان مكلفاً بتحصيل الأموال الأميرية والعوائد باسم الزكاة من القبائل، علاوة على تحصيل «رسوم المرور» من المسافرين والقوافل التي تدخل الهضبة الحبشية أو تخرج منها، هذا فضلاً عن فض المنازعات التي تنشب بين القبائل بتخصيص منطقة معينة للرعي لكل منها[1].

والجدير بالذكر أنه رغم أن القوات العثمانية لم تفتح الحبشة إلا أن العثمانيين كانوا يعتبرونها تابعة لهم، مستندين في ذلك إلى أمرين:

أولاً: حق فرض رسوم المرور على المسافرين والقوافل التي تدخل الحبشة أو تخرج منها بحكم احتلال القوات العثمانية لميناء مصوع، منفذ الحبشة على البحر الأحمر والعالم الخارجي.

ثانياً: أن بطريرك الكرازة المرقسية في مصر هو الذي يعين مطران الحبشة، الأمر الذي لايتم إلا برضاء السلطة الزمنية، أي بموافقة السلطان العثماني منذ أن خضعت مصر له عام ١٥١٧م[2].

فتح العراق:

كان من الطبيعي بعد أن أخضع العثمانيون بلاد الشام ومصر أن يتطلعوا إلى إخضاع العراق فيبسطوا سلطتهم على المشرق العربي ويوقفوا محاولات الصفويين للتوسع غرباً، وكان العثمانيون في أعقاب انتصارهم على الصفويين في جالديران عام ١٥١٤م قد فرضوا نفوذهم على الموصل وديار

(١) المرجع نفسه، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) د/ عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص٢٧.

بكر وماردين وعينوا حكاماً من قبلهم عليها، وأسرع أمراء بدليس وأردلان والعمادية وجزيرة ابن عمر بتقديم الولاء لهم، وأقيمت حامية عثمانية قوية في منطقة وان، أما بغداد فقد ظلت تحت الحكم الصفوي إلا أن السيطرة الصفوية هناك أخذت تضعف شيئاً فشيئاً حتى أصبحت اسمية.

وعندما قضى الشاه إسماعيل الصفوي نحبه عام ١٥٢٤م استغل زعيم قبيلة كردية يدعى ذو الفقار خان- وكان حاكماً على الكهلر (أطراف لورستان- فرصة وفاة الشاه مع ضعف الحكم الصفوي في العراق الأوسط فزحف على بغداد وقتل حاكمها الصفوي إبراهيم سلطان، واحتل المدينة بعد حصار قصير، ولكنها مالبث أن شعر بالعزلة والأخطار المحيطة به، ولكي يكسب تأييد العثمانيين ودعمهم أعلن ولاءه للسلطان سليمان القانوني، وأرسل بذلك إلى استانبول مبلغاً ومبشراً، واعتقد أنه نجح في تأسيس دولة كردية موالية للعثمانيين[١].

ولم يكن من المنتظر أن يسكت الشاه طهماسب (١٥٢٥م-١٥٧٦م) ابن الشاه إسماعيل عن انتزاع ولاية غنية كالعراق لها أهميتها بالنسبة للشيعة وتضم عتباتهم المقدسة، فجهز حملة كبيرة وزحف على بغداد عام ١٥٣٠م وحاصرها طويلاً، ولما استعصت عليه اتصل سراً بشقيقي ذي الفقار وحرضهما ضد أخيهما، فاغتالاه وسلما المدينة للشاه. وبذلك حققت الخيانة ماعجز السلاح عن تحقيقه، وانتهت وصاية استانبول على حاكم بغداد وعاد طهماسب إلى عاصمته قزوين تاركاً محمد خان والياً على العراق.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩.

وهكذا توترت العلاقات من جديد بين العثمانيين والصفويين، وساعد على ذلك تأرجح أمراء الأكراد على الحدود في ولائهم بين السلطان والشاه، فحاكم بدليس شرف خان خضع للنفوذ الصفوي بعد أن كان موالياً للعثمانيين، وبالمثل لجأ حاكم تبريز الصفوي إلى العثمانيين فبعثوا به لقتال شرف الدين، هذا فضلاً عن قيام الأكراد الموالين للفرس بشن الغارات على ولايتي ديار بكر وحلب. واستعاد العثمانيون أيضاً محاولة طهماسب إثارة قبائل القزلباش في الأناضول، مقتفياً بذلك خطى سلفه الشاه إسماعيل، وكانت ثورة قد اندلعت في الأناضول بقيادة قلنور جلبي عام ١٥٢٧م بتشجيع من الصفويين. كذلك لم ينظر العثمانيون بارتياح لاتصالات الدول الأوربية بالصفويين، إذ استقبل الشاه طهماسب عام ١٥٢٩م سفراء من البرتغال والدولة الرومانية المقدسة، الذين عرضوا عليه المساعدة ضد العثمانيين، وقد علم السلطان سليمان القانوني بذلك من عيونه وجواسيسه ببلاط طهماسب، زد على ذلك أن مبعوثي أهل السنة في بغداد صاروا يتوافدون على استنابول للاستنجاد بالسلطان العثماني وحثه على إنقاذ السنة من الحكم الشيعي، ويغلب على الظن أن هؤلاء المبعوثين كانوا يبالغون في وصف ما أصاب السنيين في بغداد من مذابح وتنكيل على أيدي الصفويين[1].

ولهذه الأسباب قرر السلطان سليمان احتلال العراق، فقاد الصدر الأعظم إبراهيم باشا جيشاً غادر استانبول في ٢١ أكتوبر ١٥٣٣م وقضى فصل الشتاء في حلب ثم اتجه نحو ديار بكر وجرت بعض الاشتباكات بينه وبين الأمراء المحليين في مناطق الحدود، واعترف كثيرون منهم بالسيادة

(١) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ٤، ص٤٦-٥٢.

العثمانية، ثم انطلق نحو تبريز فاحتلها في ١٣ يوليو ١٥٣٤م وقدم له فيها الأمراء المحليون خضوعهم، وبقي إبراهيم باشا في تبريز إلى أن لحق به السلطان سليمان هناك، واتجه الاثنان نحو بغداد عن طريق همذان بهدف السيطرة على الطريق الذي يربط بغداد بالشمال والشرق، وقطعت القوات العثمانية بذلك إمكانية نجدة الصفويين لبغداد. ولم يحاول طهماسب التصدي للهجوم العثماني، مما أخاف الأمراء الخاضعين للصفويين والمنتشرين على الطريق إلى بغداد، فأعلنوا خضوعهم للعثمانيين، وفي أثناء ذلك كان محمد خان حاكم بغداد الصفوي متردداً قلقاً لا يدري ماذا يفعل، ولكنه ما أن رأى الشاه قد تخلى عنه ولم يرسل له مدداً ، وأدرك أن الجند والأهالي يرحبون بالفاتح الجديد ولايريدون مقاومته حتى تظاهر أنه سيرحب بالسلطان مثلهم ثم فر إلى فارس. ودخل الصدر الأعظم بغداد في ٣١ ديسمبر ١٥٣٤م، وبعد يومين دخلها السلطان سليمان وسط مظاهر الحفاوة الشيعية.

ولم تتوغل القوات العثمانية جنوباً إذ هرع زعماء القبائل إلى بغداد معلنين ولاءهم للسلطان العثماني، وكان من بينهم شيخ المنتفق وأمير البصرة راشد بن مغامس الذي كان قد استقل بها، فأبقاهم سليمان ولاة من قبله. وهكذا خضعت البصرة للعثمانيين ونجم عن ذلك إلقاء مسئوليات دفاعية جديدة على عاتقهم، وخاصة ضد البرتغاليين في منطقة الخليج العربي[١].

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، المرجع السابق، ص٢٩.

وفي خلال الشهور القليلة التي قضاها السلطان سليمان في العراق لإراحة قواته من ناحية ولتنظيم أحوال الولاية الجديدة من ناحية أخرى حاول العاهل العثماني إرضاء الشيعة والسنة على السواء بكل ما وسعه من جهد. وبخصوص السنة قام سليمان بجهد خاص للبحث عن موقع قبر الإمام أبي حنيفة وإعادة بناء ضريحه الذي كان الصفويون قد هدموه ودنسوا الرفات نفسه، وأصبحت القبة التي بناها سليمان على ضريح أبي حنيفة مزاراً سنياً عظيماً على مدى العصور. وأما عن إرضاء الشيعة فقد قام سليمان بزيارة ضريح عبد القادر الكيلاني، وقبة موسى الكاظم، وقبر الإمام علي بالنجف، وبنى سداً عُرف «بسد السليمانية» على مدينة كربلاء لحماية المزارات بها من مياه الفيضان التي كانت تغمر المنطقة المحيطة بكربلاء كما كانت تغمر المزارات نفسها داخل كربلاء، ووسع الترعة المعروفة بالحسينية وزاد من عمقها لكي تأتي بالماء باستمرار، فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة بالبساتين وحقول القمح.

وبعد أن عين السلطان سليمان حاكم ديار بكر العثماني سليمان باشا والياً على بغداد، وأبقى فيها حوالي ألفين من الجنود غادرها في ٢ أبريل ١٥٣٥م باتجاه أزربيجان، واحتل كثيراً من القلاع الاستراتيجية في منطقة كركوك لحماية المناطق التي فتحها، ووصل تبريز في ٢ يوليو فاستسلمت له واضطر الشاه الصفوي إلى طلب الصلح، ووافق السلطان على ذلك وأخلى له تبريز مقابل تقديم الشاه الطاعة للسلطان، ثم غادر سليمان المنطقة ووصل استانبول في ٢٩ ديسمبر من العام نفسه.

ومما يجدر ذكره أن الفتح العثماني للعراق في عهد السلطان سليمان القانوني لم ينه النزاع العثماني الفارسي حول هذه البلاد، فقد عاد العراق

إلى السقوط أكثر من مرة بعد ذلك في يد الفرس .

الخليج العربي:

عرفنا أن البصرة قد خضعت للعثمانيين على إثر فتحهم بغداد، إذ كان أمير البصرة البدوي راشد بن مغامس من بين زعماء القبائل الذين هرعوا إلى بغداد معلنين ولاءهم للسلطان العثماني، فأبقاه الأخير والياً على البصرة من قبله. ولما تمرد راشد وأيد ثورة القبائل على السلطان قاد إياس باشا والي بغداد حملة عام ١٥٤٦م على البصرة تمكنت من هزيمة أسطولها النهري وإحراقه، ففر راشد إلى نجد بينما دخل إياس باشا البصرة وأعلن خضوعها للسيطرة العثمانية المباشرة.

وعلى إثر احتلال العثمانيين للبصرة حاولوا أن يوجهوا اهتمامهم إلى شط العرب باعتباره منفذا لهم إلى الخليج العربي، وأرادوا أن يجعلوا من البصرة قاعدة للانطلاق منها ضد البرتغاليين في مياه الخليج ، ولذلك بنوا أسطولاً بلغ عدد قطعه ثلاثين قطعة، إلا أنه كان أسطولاً ضعيفاً فسفنه محلية الصنع وصغيرة، كما أنها رديئة التركيب وضعيفة التسليح.

واحتل العثمانيون عام ١٥٥٠م القطيف ثم مدوا نفوذهم إلى الأحساء التي احتلوها عام ١٥٥٥م، وأبعدوا عن حكمها قبيلة بني خالد[١] القوية . وجعلت الأحساء ولاية عثمانية قاعدة أمامية للدفاع ضد البرتغاليين المتمركزين في هرمز، وكذلك ضد الصفويين، واشترك والي الأحساء مع والي البصرة في صد غزوات البدو عند مناطق الحدود مع الجزيرة العربية[٢] .

وفي أثناء ذلك لم يتوقف الصراع بين العثمانيين والبرتغاليين في مياه

(١) ظلت هذه القبيلة تقوم بالثورة تلو الأخرى حتى استعادت حكم الأحساء عام ١٦٧٠م.

(٢) عباس العزاوي ، المرجع السابق، جـ٤ ، ص٤٩-٥٠٢ .

الخليج، ففي عام ١٥٥٢م أبحر من السويس أسطول عثماني كبير بقيادة بيري ريس لاحتلال الطرف الشرقي من الجزيرة العربية وقطع خطوط الإمداد المحلي للبرتغاليين، واحتلت الحملة مسقط ثم أبحرت إلى هرمز وضربت الحصار على قلعتها لمدة شهر، ثم انسحبت على إثر رواج إشاعة عن قرب وصول نجدة برتغالية لشن هجوم معاكس وقطع خط الرجعة على الأسطول العثماني، وقد جاءت هذه النجدة بالفعل فوجدت أن العثمانيين قد رحلوا عن هرمز، فعادت إلى جوا عاصمة الهند البرتغالية. أما بيري ريس فكان قد التجأ إلى البصرة، وبعد أن ترك هناك معظم أسطوله، عاد هو بثلاث سفن إلى السويس فقد إحداها في الطريق. ومن مصر عاد براً إلى تركيا بقافلة من الجمال محملة بالهدايا ليهدئ من غضب السلطان، إلا أنه اتهم بالخيانة وأعدم. ويبدو أن صراعاً خفياً نشب بينه وبين والي البصرة العثماني، فأصدر أمراً للتخلص منه.

وتلا ذلك أن كلف السلطان سليمان عام ١٥٥٣م قائداً بحرياً جديداً هو مراد بك بالتوجه إلى العراق للخروج بقطع الأسطول العثماني المحصورة في خليج البصرة، ونزل مراد بالبصرة وبعد أن أبحر بأسطوله خاض معركة غير حاسمة مع البرتغاليين بالقرب من الساحل الفارسي، فاضطر إلى العودة إلى البصرة[١].

ثم كلف السلطان أحد القادة البحريين المشهورين وهو سيدي علي ريس- الذي خاض الحروب في البحر المتوسط وتدرب على يد خير الدين بربا روسا- بالتوجه إلى البصرة لقيادة قطع الأسطول العثماني فيها. وأقلع الأسطول العثماني من البصرة في يوليو ١٥٥٤م قاصداً القطيف فالبحرين،

(١) عباس العزاوي، المرجع السابق، جـ٤، ص٦٧.

وعلم من طلائعه أن لا أثر للأسطول البرتغالي في الخليج، فأبحر باتجاه هرمز ولكن البرتغاليين اعترضوا طريقه عند مضيق هرمز ثم بالقرب من مسقط، ونجح في التخلص منهم ودفعت الرياح الأسطول العثماني في اتجاه شمالي شرقي فوصل ميناء بندرهاهبور الفارسي فتزود بالمياه، وقصد بعد ذلك سواحل اليمن، ولكن الرياح دفعته مرة أخرى نحو ساحل الهند الغربي، فاضطر إلى الالتجاء إلى ميناء سورات حيث باع ماتبقى من أسطوله وعاد بطريق البر خوفاً من تعرض البرتغاليين له إذا عاد بحراً[1] .

المغرب العربي :

ارتبط التوسع العثماني في الجناح الغربي من العالم العربي بالحملات والإغارات التي شنها الأسبان على العرب والمسلمين في شمال إفريقية، كما ارتبط الصراع بين الإسلام والمسيحية في الحوض الغربي من البحر المتوسط، ذلك الصراع الذي اجتذب كما سبق القول عدداً كبيراً من البحارة والمغامرين الذين نشأوا في خدمة الأسطول العثماني، ومن أبرز هؤلاء المغامرين الشقيقان عروج وخير الدين بربار وسا .

ولما ضاق أمراء المغاربة - وخاصة في الجزائر - بضغط الأسبان واضطهادهم دعوا عروج وأخاه خير الدين لإنقاذهم وتحرير بلادهم، وكان الأخوان بعد أن قويت شوكتهما وطار صيتهما قد تحولت أهدافهما من « القرصنة» إلى الاستقرار والتملك، معتمدين على القوة البحرية ورضاء الأهالي عنهما. وحين قتل عروج على أيدي الأسبان عام ١٥١٨م[1] بعد أن نجح في ضم صفوف الشعب الجزائري رأى أخوه خير الدين أن الإمارات المغربية بحالتها الراهنة عاجزة عن الصمود وحدها للخطر الأسباني، وأن

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، المرجع السابق، ص٢٩.

الدولة العثمانية أقدر على القيام بهذا العمل الخطير، ولذلك طلب المعونة من حكومة الأستانة فأدخله السلطان سليم الأول في خدمته وأمده بألفين من الإنكشارية، وسمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب. وبهذه الطريقة دخلت الجزائر رسمياً عام ١٥١٨م في حظيرة الدولة العثمانية، كما دخل العثمانيون في حلبة الصراع البحري بين العرب والأسبان في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وتمكن خير الدين- باسم السلطان العثماني - من تخليص المنطقة الساحلية من الجزائر من الاحتلال الأسباني، واستولى على القلعة التي بناها الأسبان على جزيرة مواجهة للساحل، وقام بوصل هذه الجزيرة بالبلاد عام ١٥٢٩م فأصبحت نواة لمدينة الجزائر الحالية[١].

أما طرابلس الغرب (ليبيا) فإن أهلها الذين قاموا كثيراً على أيدي الأسبان ثم فرسان القديس يوحنا هم الذين دعوا العثمانيين للمجيء إلى بلادهم، ذلك أن الليبيين وقد أدركوا عدم قدرتهم وحدهم على طرد الغزاة قرروا طلب العون من الدولة العثمانية، فأرسل أهل مدينة تاجوراء لهذا الغرض وفداً إلى استانبول. ولما كان العثمانيون يتطلعون لتوسيع رقعة أراضيهم ومضايقة البحرية الأسبانية والقضاء على النشاط العدائي لفرسان القديس يوحنا الذين تمكنوا خلال أعوام قليلة من إقامة تحصينات قوية في طرابلس أو «رودس الثاني» فقد استجاب السلطان سليمان لطلب الوفد الليبي وأرسل مراد أغا على رأس قوة عسكرية صغيرة لاستطلاع أحوال البلاد.

وعندما وصل مراد أغا إلى تاجوراء حاول الاستيلاء على طرابلس، ولكنه فشل لقلة جنده وقوة تحصينات أعدائه، ولهذا بقي فترة طويلة في تاجوراء يستعد للهجوم من جديد بعد أن طلب المساعدة من السلطان. وفي

(١) د/ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، ص ٣٣-٤٧.

انتظار المدد من استانبول عني مراد أغا بتحصين تاجوراء وتهيئة سبل المواصلات بينها وبين طرابلس، ولم يلبث أن أمر السلطان سنان باشا بالتوجه بقواته وأساطيله لمساعدة مراد أغا، وتمكن سنان باشا - ومعه درغوث باشا - من الاستيلاء على مدينة طرابلس ودخولها في ١٦ أغسطس عام ١٥٥١م، حيث كانت طلقات المدافع تحيي المدينة التي لم تعد منذ ذلك التاريخ خاضعة للقوى المسيحية. وبهذا غدت ليبيا ولاية عثمانية، كما أضحى ميناء طرابلس معقلاً هاماً من معاقل العثمانيين في شمال إفريقية وفي البحر المتوسط[١].

وقبل أن يغادر سنان باشا طرابلس عائداً إلى الأستانة، ترك بالبلاد حامية تركية صغيرة من الانكشارية، كما ترك درغوث باشا لمساعدة الوالي العثماني مراد أغا (١٥٥١م-١٥٥٣م) في توطيد أركان الحكم الجديد، وأسهم درغوث في بسط النفوذ العثماني على مقاطعات مصرات وزوارة وجربة، وفي الداخل حتى سفوح الجبل. ومن أهم الأحداث التي تميز عهد ولاية مراد أغا القصيرة تلك الحملة الفاشلة التي قام بها فرسان القديس يوحنا من مالطة على زوارة عام ١٥٥٢م بقصد النهب والسلب، واستطاع الفرسان أن يلحقوا بالمدينة الدمار وأن يأسروا من أهلها خمسمائة شخص، ولكن مراد أغا سرعان ماداهمهم بخيوله وجيوشه فولوا هاربين نحو الساحل تاركين كل ماكانوا قد استولوا عليه من أموال وأسرى. وبينما كان مراد أغا يصد في زوارة فرسان مالطة ويشتت جموعهم كان درغوث باشا يقاوم في البحر وتمكن من التوغل بغاراته البحرية حتى سواحل كالابريا، وجمع غنائم كبيرة وعدداً ضخماً من الأسرى، ثم توجه إلى الأستانة.

(١) محمد الأمين المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٢٨٤/١٨٦٩، بيروت، ١٩٩٦، جـ٢، ص٢١٦.

وأما تونس فقد اكتسبت أهمية خاصة في الصراع الأسباني العثماني بالبحر المتوسط نظراً لموقعها الجغرافي، ولذا تبادل الفريقان المتنازعان احتلالها أكثر من مرة، وكان خير الدين برباروسا بعد أن فرغ من تخليص المنطقة الساحلية من الجزائر قد عرض على العثمانيين فتح تونس، منتهزاً فرصة قيام فتن أهلية وحروب داخلية بين مولاي الحسن الحفصي آخر سلالة بني حفص وبين إخوته على الملك، بالإضافة إلى كراهية أهل تونس لمولاي الحسن لاعتقادهم بأنه ألعوبة في يد شارل الخامس إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة. ولبى السلطان سليمان طلب خير الدين وزوده بمائتين وخمسين سفينة حربية، فتم له فتح تونس بسهولة ويسر عام ١٥٣٤م.

على أن شارل الخامس ما لبث أن قاد أسطولاً أسبانياً من برشلونة وفتح تونس في العام التالي، وأعاد الحسن الحفصي إلى العرض بعد أن وقع على معاهدة شبيهة بمعاهدات الحماية، ثم غادر البلاد عائداً إلى أسبانيا. ولم يتقاعس العثمانيون فطردوا الأسبان من المدن الساحلية بفضل حملات درغوث باشا، وبمساعدات القبائل العربية. وظلت الحرب مشتعلة بين الأسبان والعثمانيين مدة طويلة، وبعد أن استرجع العثمانيون مدينة تونس عام ١٥٧٠م عاد إليها الحكم الأسباني المباشر عام ١٥٧٣م ثم غزاها في العام التالي أسطول تركي جاء من الأستانة بقيادة سنان باشا، بينما زحفت إليها قوات تركية أخرى من طرابلس الغرب والقيروان. وهكذا استردت تونس بصفة نهائية عام ١٥٧٤م، وأصبحت ولاية تابعة للدولة العثمانية وجزءاً من ممتلكاتها في شمال إفريقية الممتدة من الجزائر غرباً إلى مصر شرقاً[١].

---

(١) أحمد بن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ٨ أجزاء، تونس ١٩٦٣-١٩٦٨، جـ٣، ص ٩-١١.

الفصل الثاني

نظام الحكم العثماني

نشأت الدولة العثمانية على أطراف ماتبقى من الدولة البيزنطية، وكانت دولة أوربية قبل أن تصبح دولة آسيوية، لهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث إن نظام الحكم في الأناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي. وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي أخذ به السلاجقة، وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات. إلا أن النظام العثماني كانت له ملامح خاصة يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أول عهدها، بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح النظام البيزنطي. ولما كانت تحيط بالدولة بلاد تمر بحالة اضطراب عام فإنها (الدولة العثمانية) قد اصطبغت بصبغة عسكرية واتجهت إلى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع، ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد دار الحرب (الكفر) بصفة مستمرة، وقد ترتب على هذا الاتجاه أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية، بل إنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية[1].

نظام الحكم:

كان الرئيس الأعلى للدولة العثمانية هو السلطان، وهو القوة المؤثرة الأولى سياسياً وعسكرياً، وقد عُرف بلقب خنكارويعني بالتركية السلطان الأعظم، كما عُرف أحياناً بلقب بادشاه الفارسي ويعني الحاكم الأعلى. وقد أطلق على بايزيد نفسه لقب السلطان بعد موافقة الخليفة العباسي في القاهرة بصفة رسمية، وعندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية اتخذ لنفسه لقب سلطان البرين والبحرين، رغم شيوع لقب خنكار أو بادشاه عليهم، ثم تلقب مراد الأول بعد فتح أدرنة بلقب خليفة الله، وبعد فتح

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٦.

مصر تنازل الخليفة العباسي على لقب الخليفة للسلطان سليم الأول، وكان للسلطان سلطة مطلقة على جميع موارد الدولة[1].

وكان السلطان يتمتع بسلطات واسعة مطلقة، فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الحاكمة -القولار- وفي ذات الوقت رئيس الهيئة الإسلامية الحاكمة. فكانت أهم وأكبر هيئتين على الإطلاق في الدولة تلتقيان في شخص السلطان، وكان يعتبر الحامي والمنفذ للشريعة الإسلامية والمدافع عن العقيدة والإسلام، وله هيمنة تامة على جميع موارد الدولة[2].

ورغم أن السلطان العثماني لم يكن يحد من سلطته قانون مدني أو وجود طبقة أرستقراطية ذات امتيازات فإنه لم يكن في الواقع حاكماً مطلقاً، إذ لم يكن باستطاعته أن يتجاهل حدود الشريعة الإسلامية بصورة علنية، فقد كانت المراسيم السلطانية تأتي في المرتبة الرابعة بعد المصادر الأساسية للقانون الإسلامي، أي القرآن والسنة والمذاهب الأربعة. كما كان على السلطان أن يحصل على فتوى من شيخ الإسلام قبل اتخاذ أي إجراء سياسي هام حول تمشي هذا الإجراء مع الشريعة، وإذا رفض المفتي ذلك الإجراء فإن السلطان غالباً ما كان يعدل عن مشروعاته[3].

وهناك كثير من ملامح الحياة العثمانية كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية، ومنها الطوائف الدينية لغير المسلمين (الملل) وطوائف الحرف والمؤسسات والهيئات، مما يدل على أن السلطان العثماني لم يكن

(١) د/ محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، ص٣٠٤.
(٢) كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة د/ نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٩، ط١، ص٩٣.
(٣) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٩٤.

يتمتع بالسلطة المطلقة. فقد كانت كل المدن تتمتع بمزايا وصلاحيات محلية واسعة في الشئون المحلية والمالية والإصلاحات والبوليس (الشرطة)[1].

وقد اتصف السلاطين العشرة الأوائل - من عثمان إلى سليمان- بالكفاءة والخبرة الإدارية والعسكرية نتيجة لتولي كل منهم حكم إحدى الولايات في مقتبل حياته العامة، كما كان السلطان الحاكم يتولى قيادة الجيش بنفسه ويرأس جلسات الديوان الذي يبت في مختلف شئون الدولة[2].

أما السلطة التنفيذية فقد رأسها السلطان أيضاً، ولم يكن الوزير سوى مستشار له، ثم قوي مركزه فيما بعد حتى أصبح مطلق الصلاحية، وكان الصدر الأعظم (الوزير الأول) يحمل الخاتم السلطاني رمزاً لقوته، ولا يظهر للجماهير إلا وسط حاشية ممتازة. وكان يعاون الصدر الأعظم أربعة أو ستة من الوزراء أقل منه في النفوذ، وكان الصدر الأعظم هو رئيس الديوان ويهيمن على شئون الجيش، ويقود المعارك الحربية حين تدعو الضرورة، كما كان يرأس المحكمة العليا ويشترك معه قضاة الشريعة الإسلامية. وكان الصدر الأعظم كذلك يقوم بجولات في العاصمة ويتفقد أسواقها في هذه الجولات قاضي القضاة[3].

وكان الوزير الأول أو الأعظم (الصدر الأعظم) حتى فتح القسطنطينية عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) من المسلمين الأحرار وخاصة من أسرة جندرلي، ثم أصبح يعين من الإنكشارية (الدوشرمة)، وضمن السلطان بذلك ولاءه وطاعته لأن أفراد الدوشرمة كانوا يتربون تربية عسكرية في القصر

(١) المرجع نفسه.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص١١٠، وكذلك جب وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم، ط١، ص٥٤.

(٣) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، ط١، ص ٣٦٠-٣٦١.

السلطاني[1]. وفي أعقاب انقطاع السلطان إلى حياة القصر مع ازدياد مسئوليات الصدر الأعظم أصبح للأخير مقر خاص عام (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م) عُرف بالباب العالي، حيث تولى إدارة شئون الدولة العامة التي كانت تُدار قبلاً من قصر السلطان. ولم يكن الباب العالي مجرد سكن للصدر الأعظم وخدمه وحرسه، بل كان ديواناً عاماً يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مهامهم ماعدا الشئون المالية. ويمكن القول إن الباب العالي هو مقر الحكومة المركزية للإمبراطورية، وقد بلغ من شهرة الباب العالي فيما بعد أن أشيع خطأ أنه هو مقر السلطان، وأن أوامر الباب العالي تعني أوامر السلطان. واشتهر من الصدور العظام في هذه الفترة أفراد من أسرة كوبريلي الذين احتكروا الصدارة العظمى في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وأعادوا إلى الدولة العثمانية بعض هيبتها[2].

الديوان:

كان الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع، وكان سلاطين الفترة الأولى يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته، وكان يطلق عليه الديوان الهمايوني، واستمر هذا التقليد متبعاً حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي تخلف عن حضور جلساته وتخلى عن رئاسة الديوان للصدر الأعظم. فأصبح الديوان في وضعه الجديد يتكون من رئيسه الصدر الأعظم والوزراء وكبار موظفي الدولة الذين أطلق عليهم أركان الدولة[3] (القضاة

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) محمد جميل بينهم، فلسفة التاريخ العثماني، ص٦٣، نقلاً عن عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ط١، ص٣٧١-٣٧٢.

(٣) د/ عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

والولاة والدفترداريون وأمير البحر والنشانجي).

ويختص الديوان بالإشراف على السكرتارية الخاصة بالصدر الأعظم وكبار الكتاب في الخزانة وحفظ القوانين، وإصدار براءات السلطة، وبحث كافة القضايا الهامة التي تهم الدولة.

وكان الديوان يعقد اجتماعاته أربع مرات في الأسبوع هي السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، وتبدأ المناقشات في الصباح وتنتهي في الليل، وبإمكان أي فرد من الرعية أن يعرض مايريد ويشكو ظلمه للمسئولين. وكان السلطان في البداية يرأس جلسات الديوان، ثم اكتفي فيما بعد بالاستماع إلى مقرراته، وكان لكل من حاكمي آسيا وأوربا قوة ذات أثر فعال في إدارة الولايات[1].

ولم يكن للديوان سلطة قطعية في المسائل التي تعرض عليه أو في القرارات التي تصدر عنه، لأن موافقة السلطان عليها كانت شرطاً أساسياً لتنفيذها[2].

وكان الوزراء يعتبرون أهم دعائم الدولة، وكان الصدر الأعظم أعلى مناصب الدولة (مدنية وعسكرية)، وكان رجال القانون و (العلماء) يشغلون الدعامة الثانية، وكان على رأس تنظيمهم قاضيا العسكر في أوربا والأناضول.

وقد أشرف العلماء على الأوقاف وعلى التعليم الذي كان يتركز في المسجد وما يلحق به من مدارس، كما تولوا مناصب القضاء. وحين ظهر

(١) د/ علي حسون، الدولة العثمانية، ص٣٢٠.

(٢) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٧٦.

منصب المفتي شيخ الإسلام أصبح أعلى رتبة ومكانة من مكانة قاضي العسكر[1].

ومن الفئات المهمة في الديوان أهل العلم الذين يشكلون أهم فروع الطبقة الحاكمة، وكانوا يندرجون في فئتين :

١ – الديوان الهمايوني المسئول عن المراسلات والإدارة .

٢– الخزانة السلطانية المسئولة عن المالية والمحاسبة .

وكان الموظفون يتلقون تعليمهم على أيدي العلماء والكتبة، ولهذا أحرز العلماء نفوذاً حين أصبح عدد كبير منهم يلتحقون بهيئة الكتاب[2] .

أما القانون فقد نشأ أولاً على أساس عسكري، ومن هنا كان قاضي العسكر لايزال يرأس الهيئة القضائية، وكانت سلطة قضاة الجيش تشمل الشئون العسكرية والمدنية، وكان يتلو قضاة الجيش في الترتيب العلماء الكبار وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات، ثم يتلوهم العلماء الصغار الذين يتولون القضاء في عشر مدن ثانوية، أما قضاة الدرجة الثانية ومادونها، فكانوا ينقسمون إلى طبقات ثلاث : المفتشون والقضاة ونواب القضاة، وكان القاضي هو صاحب السلطة القضائية العليا في منطقته، فهو الذي يقضي وفقاً لمبادئ الشرع الشريف (القرآن والسنة)[3] .

---

(١) د/ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، ط١، ص٤٢٨-٤٢٩ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص١١٥ .

(٣) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٧٨ .

الإدارة والتنظيمات الإدارية:

كان سلطان قونية يقطع الأمراء أرضاً مكافأة لهم على مايقومون به من أعمال، وهؤلاء بدورهم يقطعون أبناء قبائلهم ممن أبلوا بلاء حسناً في ساحة الجهاد، لقاء تقديمهم الفرسان للخدمة العسكرية. وقد سميت هذه الإقطاعات العسكرية باسم سناجق أي رايات[1]، وجعلت بروسة بعد فتحها عاصمة لسنجق جديد أقطع لولي العهد مراد بن أورخان وعُرف باسم «خداوند» أي أرض الحاكم، وفيما بعد تشكل سنجقان آخران يقع أولهما في الجنوب الشرقي وهو سلطان أونو (سلطان أوكي) وينتظم مراكز العثمانيين القبلية، وثانيهما المناطق الساحلية في الشمال الغربي «قوجه إيلي»[2].

وباتساع رقعة الدولة العثمانية استلزم الأمر تقسيمها إدارياً وعسكرياً إلى إيالات أو ولايات أو باشويات كثيرة العدد بلغ عددها ٣٢ ولاية أواخر القرن السابع عشر. وقسمت بعض الولايات إلى أقسام إدارية صغيرة عُرف كل منها بالسنجق أو اللواء، وحاكمه بالصنجق بك أو أمير اللواء، وكلمة الصنجق التركية تعني الراية أو اللواء، ثم أطلقت على المقاطعة التي يحكمها الصنجق بك[3].

وكان يمثل السلطة العثمانية في مركز كل ولاية ممثل أو نائب للسلطان

(١) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢١.
(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٠.
(٣) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٤١. في بداية نشأة الدولة العثمانية كان الصنجق هو الوحدة الإدارية الأساسية، حيث انقسمت الدولة إلى عدد من الصناجق على رأس كل منها صنجق بك (أمير لواء)، ولكن عندما اتسعت رقعة الدولة وكثر عدد الألوية، عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في ولاية واحدة، ومع ذلك فقد خلت بعض الولايات الكبيرة من مثل هذه التقسيمات (اليمن ومصر).

يُعرف بالوالي، كما يُلقب عادة بالباشا، وكان الولاة يختارون من جنسيات مختلفة، وكان الوالي يُمنح إقطاعاً أو راتباً سنوياً (ساليانه) للقيام بنفقاته ونفقات حاشيته وجنوده، واختلف هذا الراتب من ولاية إلى أخرى حسب الرتبة التي كان يشغلها الوالي قبل تعيينه في منصبه[1].

وكان الوالي رئيساً للجهاز الإداري في الولاية ومسئولاً عن ضمان استمرار ولائها للسلطان وتأمين العدل والأمن للمواطنين. ومارس الوالي صلاحيات إدارية وعسكرية وقضائية، وأشرف إشرافاً مطلقاً على الشئون الإدارية والإقطاعية. وكثيراً ما تضاربت صلاحياته مع القضاء، فأمر بفرض عقوبات فورية تصل إلى حد الإعدام بدون محاكمة ومن غير إثبات ولا دعوى، وتدخل في تحديد الأسعار وتأمين المواد الغذائية ومراقبة النقد.

وساعد الوالي على إدارة الولاية عدد من الموظفين، ارتبط بعضهم به مباشرة واستقل عنه البعض الآخر وارتبط باستانبول، فضمن الباب العالي بذلك وجود سلطات في الولاية تحد من نفوذ الوالي وتمنعه من التفكير في التمرد. ودعمت هذه القوى المناوئة أو المنافسة للوالي إيجاد ديوان الولاية، الذي يشير على الوالي في الأمور الهامة، ويتألف من كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان. وكان للوالي حاشية ضمت وكيله أو مدير مكتبه الخاص (الكتخدا والكخيا) وكاتب الرسائل (المكتوبجي) وحامل الأختام (المهردار) وأمين الصندوق (الخزنة دار) وحامل السلاح (السلحدار) والتشريفاتي (احتشامات أغاسي) أو غيرهم من الموظفين الأقل شأناً، وفي حالة مرض الوالي أو غيابه عن ولايته أو عزله كان يقوم بأعماله موظف

---

(١) المرجع نفسه.

يسمى المتسلم (قائمقام)[1].

التنظيمات المالية :

من المؤسسات العثمانية الهامة تلك التي كانت تعنى بالشئون المالية، أي حساب واردات ومصروفات الدولة، وتسمى الدفتردارية، ويرأسها الدفتردار وهو يرافق الصدر الأعظم دائماً ويحتفظ في عهدته بسجلات الأراضي وتوزيع الإقطاعيات. ومنذ فتح القسطنطينية عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) كان الدفتردار موظفاً على جانب كبير من الأهمية، وهو الموظف الوحيد في الإدارة الذي له حق تقديم العرائض بنفسه إلى السلطان. وكان هناك بادئ ذي بدء دفترداران أحدهما في الأناضول والآخر في «الروملي» وحتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني وجد دفتردار واحد للولايات في بلاد الشام والعراق ومركزه حلب ولقب بدفتردار عرب وعجم، ثم عين دفتردار خاص لكل ولاية نظراً لتشعب الأمور المالية فيها[2]. وكان الدفتردار يقوم بتحصيل الضرائب التي تصب جميعاً في الخزانة السلطانية، وأهم هذه الضرائب العشور والجزية والزكاة وضريبة الإدارة المحلية. ويشرف على حسابات أموال الولاية الإقطاعية ديوان دفتر اليومية (الروزنامة) برئاسة الروزنامجي[3].

وكان الدفتردار يعتبر وكيل السلطان في الولاية للشئون المالية، ولذا فإنه كان مسئولاً أمام الباب العالي عن أموال الولاية، فلم يكن يسمح للوالي بمغادرة الولاية عند نقله أو عزله، إلا بعد أن يؤدي حساباً دقيقاً يثبت فيه

---

(١) د/ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ٥٢.
(٢) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٣.
(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١١٥.

براءة ذمته[1] .

وفرضت الدولة على الوالي والدفتردار أن يؤمنا كل عام إرسال « الميرة
- وهو المبلغ الذي حددته الدولة كنصيب الولاية في مصاريف الإد
المركزية- إلى استانبول .

وقد عمدت الدولة العثمانية إلى سك النقود منذ نشأتها، لأن ضر
النقود رمز الاستقلال والسيادة، وكانت هذه النقود مماثلة للنقود التي ضر
السلاجقة على النمط البيزنطي، ومن المرجح أن يكون وزنها الكامل ك
يبلغ قراريط، أي مايعادل ربع الدرهم المتداول في البلدان الإسلامية، و
أطلق على القطعة النقدية اسم «أقجة»[2]، وكانت كل أربعين منها تعا
عشرة دوكات. وكانت تلك النقود التي ضربها العثمانيون تحمل ع
وجهها الأول كلمة الشهادة، في حين تحمل على الوجه الثاني اسم الأم
باللغة الدارجة (أورخان) وعبارة يقصد بها الدعاء له «خلد الله ملكه»، د
الإشارة إلى اسم الأب ولا زمان الضرب ومكانه[3]، وأدى ذلك إلى نشـ
الحركة التجارية الخارجية .

التنظيمات الاجتماعية:

تنقسم الدولة العثمانية إلى طبقتين هما: الحكام والرعية، وتشمل الطب
الأولى الإداريين والقوات المسلحة ورجال الدين، ولا دخل لها بالإنتاج و
تدفع ضرائب، على حين أن المجموعة الثانية (الرعية) هي التي تقوم بالإنتـ
وتدفع الضرائب. وكانت الدولة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد من طبقته

(١) د/ رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٣ .
(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٢ .
(٣) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٢ .

على اعتبار أن ذلك من المستلزمات الأساسية للنظام السياسي الاجتماعي وللانسجام[١].

وكانت أكثر أنواع الأراضي انتشاراً في الدولة العثمانية هي الأراضي الأميرية (أراضي الدولة)، وكان يوزع قسم منها على شكل إقطاعات، بينما تجبى ضرائب القسم الآخر بواسطة ملتزمين. وقد اختلفت الإقطاعات حسب ماتدره من عوائد، وقسمت بالتالي إلى ثلاثة أنواع:

١- إقطاع صغير يسمى تيمار ولايتجاوز دخله عشرين ألف أقجة (أصغر وحدة نقد عثمانية) ويطلق على صاحبه تيمارجي.

٢- إقطاع زعامت، ويتجاوز دخله عشرين ألف أقجة، ويطلق على صاحبه زعيم.

٣- إقطاع خاص، وهو أكبر الإقطاعات مساحة، ويتجاوز دخله مائة ألف أقجة، وأعطي إلى أفراد الأسرة الحاكمة. وكان صاحب الإقطاع يتمتع به مدى الحياة، كما أن السلطان العثماني كان مالكاً للأرض في أنحاء الدولة[٢].

وقد طبقت الدولة العثمانية النظام الإقطاعي العسكري لمزاياه العديدة، فهو يضمن زراعة الأرض من جهة، ويضمن حصول الدولة في زمن الحرب على قوات من الفرسان دون تكاليف تذكر من جهة أخرى، لأن صاحب الإقطاع كان يذهب للحرب ومعه حصانه وسلاحه، ولهذا طبق هذا النظام الإقطاعي على سلاح الفرسان دون المشاة، فضلاً عن أن صاحب التيمار

---

(١) جب وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ط١، ص ٥٨-٥٩.

(٢) بخصوص الإقطاع العسكري في الدولة العثمانية، انظر: Lybyer, A.H., Government of the Ottoman Empiere, p. 100-105.

كان مكلفاً بتقديم تابع مسلح عن كل ثلاثة آلاف أقجة من إيراد إقطاعه، بينما يقع على عاتق صاحب الزعامة تقديم تابع مسلح كل خمسة آلاف أقجة من إياد إقطاعه بعد إعفائه من الخمسة آلاف أقجة الأولى، ومن ثم قد يصل عدد أتباعه إلى ثمانية عشر تابعاً. ومن جهة ثالثة فإن هذا النظام الإقطاعي كان يخفف العبء على الخزينة، فلا تدفع الدولة زمن السلم مرتبات للسباهية (الفرسان)[1].

وفي المناطق التي لم تخضع لنظام الإقطاع العسكري طبقت الدولة نظام الالتزام، وقد طبق بشكل واسع في عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٤هـ/ ١٥٧٤-١٥٩٥م). والالتزام في المصطلح الإداري والمالي العثماني هو التعهد من قبل فرد أو عدة أفراد من ذوي العصبية بسداد المال الميري السنوي المقرر على القرية أو عدة قرى، بواقع سعر معين للفدان الواحد يتحدد حسب جودة الأرض. وبذلك لم تكن الدولة تتعامل مع الفلاحين مباشرة وإنما تطرح حصص الالتزام بطريق المزايدة، وكانت مدة الالتزام سنة واحدة[2].

ومهما يكن من أمر فإن نظام الالتزام كان في صالح الدولة والفلاحين والملتزمين على السواء، فالدولة بفضل هذا النظام تلقي عن كاهلها أعباء جمع الأموال الأميرية من الفلاحين والملتزمين الذين يتولون هذه العملية، وكان من صالحهم أن يقوم بينهم وبين الفلاحين نوع من التعاون فيمدونهم بالبذور والأسمدة وكل مايحتاجون إليه حتى ينصرفوا إلى زراعة الأرض وفلاحتها، فينتفعوا بخيراتها ويسددوا منها ماعليهم من ضرائب للدولة

(١) د/ عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، جـ١، ص ١٣٥-١٤٥.
(٢) د/ عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ١٦٦-١٦٧.

والملتزمين، مما يعود بالنفع على الجميع .

ولكن الذي حدث من الناحية العملية كان على عكس ذلك تماماً فقد استغل الملتزمون الفلاحين وأخذوا ينهبونهم وينتزعون منهم كل مايملكون، ويسيئون بذلك إلى الفلاحين وإلى اقتصاد الريف. وأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات وتمردات. وحاولت الدولة كبح جماحهم دون أن تحقق نجاحاً يذكر، بل تمادى الملتزمون- في فترة الضعف العام للسلاطين- إلى استغلال الفلاحين.

ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية كانت دولة دينية، لأن الأحكام في الدولة كانت تستند إلى الشريعة الإسلامية من ناحية، ومكانة الهيئة الإسلامية من جهة أخرى، ولأن رعايا الدولة كانوا يخضعون لنظام الملل العثماني من جهة ثالثة[1] .

ويترأس الهيئة الإسلامية شيخ الإسلام، وهو يلي السلطان في الأهمية. وكان التشريع والمحاكم والمدارس الملحقة بالمساجد وممتلكات الأوقاف الواسعة جميعها خاضعة له، كما كان خاضعاً له القضاة الشرعيون والقضاة العسكريون والمفتون. وكانت الأولوية في بداية نشأة الدولة العثمانية لقاضي عسكر الذي رافق الجيش المحارب، ثم صارت للمفتي رئيس العلماء والفقهاء في عهد السلطان سليمان القانوني، وأصبح المفتي هو شيخ الإسلام نفسه. وحرص السلاطين على تدعيم سلطة شيخ الإسلام، فكانوا يلجؤون إلى استغلال سلطته والإفادة منها كلما تعرضوا لأزمة خطيرة، وبلغ من ازدياد سلطة شيخ الإسلام أنه كان يحق له إصدار فتوى بعزل

(١) د/ محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢-١٤.

السلطان نفسه[١] .

كما كانت الدولة لاتقدم على حرب دون صدور فتوى منه يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لاتتعارض مع الدين، وكانت أحكام المفتي نهائية لامعقب عليها، وكان الجهاز الإسلامي يضم أيضاً الأشراف وهم الذين ينحدرون من سلالة الرسول ﷺ ، وكان نقيب الأشراف يحتل مكانة عالية في المجتمع[٢] .

وتركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع، وانتشرت هذه الطرق انتشاراً واسعاً في آسيا الصغرى، ثم انتقلت إلى معظم أقاليم الدولة، وكانت أهم هذه الطرق : الصوفية، والنقشبندية، والمولوية، والبكتاشية، والرفاعية، والأحمدية وغيرها[٣] .

أما نظام الملل فهو يقوم على التبعية الدينية للطوائف غير الإسلامية، وقد اعتمد العثمانيون التبعية الدينية كأساس للتقسيم الإداري ، وكانت كل من الفئات الدينية تسمى ملة، وكانت أكبر الملل ملة الإسلام وملة الروم الأرثوذكس، واعتبر الأرمن واليهود في جملة الملل. وكانت جميع الملل غير الإسلامية مقسمة إلى طوائف دينية لكل طائفة رئيس من أبناء الطائفة يقوم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية لأتباع هذه الملة وفقاً لقوانينها دون تدخل من الدولة، وهكذا منح نظام الملل الرعاية غير المسلمين كياناً ذاتياً خاصاً[٤] .

---

(١) عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص ٥٤ .

(٢) المرجع نفسه.

(٣) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٩ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق، ص١٣٠-١٣١ .

التنظيمات العسكرية:

احتل الجيش مكانة بالغة في حياة الدولة العثمانية، فهو أداة للحكم والحرب معاً، إذ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أي شيء آخر، وكان كبار موظفي الدولة هم في الوقت نفسه قادة الجيش، ومن هنا جاء القول الشائع بأن الحكومة العثمانية والجيش العثماني وجهان لعملة واحدة. وتقوم أسس الجيش العثماني على الجند السباهية (الفرسان)، وهم من أقدم أنواع الجنود في الدولة، وكان عليهم المرابطة داخل حدود الصناجق أو الألوية حيث تقع تيماراتهم، ويشكل السباهية الذين يقيمون ضمن حدود الصنجق الواحد وحدة عسكرية من الخيالة العثمانية، وتحشد هذه الوحدة عند نشوب حرب ماتحت راية الصنجق بك الذي يتولى المقاطعة (الصنجق) ويدير في الوقت نفسه شئون فرسان صنجقه[1].

على أنه بتدهور الجنود السباهية الذين تمسكوا بالأرض أكثر من اهتمامهم بالحرب ولجأوا إلى دفع مال البدل عوضاً عن الخدمة العسكرية ازداد الاعتماد على الإنكشارية وكانوا فرقة من المشاة المحترفين لها امتيازاتها الخاصة، وقد شكلت في أواخر القرن الرابع عشر وضمت في صفوفها الصبية السلاف الأسرى الذين تلقوا تعليماً وتدريباً خاصاً لكي يصبحوا جنوداً مسلمين، وكانوا يقومون بخدمة السلطان بغيرة وحماس. وقد ترأس هؤلاء في استانبول أغا (قائد) الإنكشارية الذي كان مسئولاً عن تعيين أغا الحامية الإنكشارية في مركز كل ولاية، وكانت هذه الحامية تقيم عادة في القلعة ويعهد إليها بحراسة أسوار المدينة وأبوابها، وفي بعض الأحيان الاشتراك في حملات الوالي المحلية أو حملات السلطان في الجبهات

(١) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

الرئيسية. وكان أغا الحامية العثمانية في مركز كل ولاية مستقلاً عن الوالي ومرتبطاً باستانبول مباشرة[1].

ولما دب الفساد إلى صفوف الإنكشارية حدث شبه اندماج بين الإنكشارية والأهالي عن طريق الزواج أو عن طريق انتساب الإنكشارية إلى أصحاب الحرف، وبازدياد انتشار السكان المحليين إلى الفرق الإنكشارية في الولاية للتمتع بامتيازاتها غلب الطابع المحلي على الإنكشارية حتى أصبحوا يعرفون باليرلية[2].

وإلى جانب السباهية والإنكشارية وُجد الجند الخاص أو المرتزقة، الذين استخدمهم حكام الولايات بصورة خاصة، وكانت نفقاتهم تدفع عادة من واردات الولاية، وقد ازداد اعتماد الولاة على الجند المرتزقة بازدياد الفوضى وانعدام النظام في صفوف السباهية والإنكشارية، وخصوصاً في القرن الثامن عشر. ولم يكن الولاة وحدهم الذين استخدموا الجند المرتزقة، بل نجد بعض الأمراء المحليين يحتفظون بمثل هذه القوات لدعم سلطتهم ضد أعدائهم ، ولاسيما ضد حكام الولايات التابعين لها[3].

وكان الإنكشارية يرافقون طليعة الجيش ويتبعهم الأغاوات، ثم قضاة العسكر والمحاسبون، ثم يليهم موكب السلطان يحيط به حرسه الخاص والحاجب، ويرتفع وراءه العلم الإمبراطوري، ثم الألوية الستة الخاصة بفرق الجيش المختلفة، بالإضافة إلى أعلام فرسان السباهية المرتزقة، أما القلب فيحتله الصدر الأعظم والوزراء ووراءهم باشا الروم إيلي وباشا

---

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٥-٤٦٧.
(٢) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٤٧.
(٣) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص٣٢٤.

الأناضول وعدد كبير من الفرسان الإقطاعيين[1] .

وأثناء المعركة كان باشا الروم إيلي وباشا الأناضول يتقدمان إلى الصف الأول عند ابتداء المعركة، وكان الجناح الأيسر يعتبر محل الشرف، وكان يدعم كلا الجناحين فرقة من المدفعية وفرقة أخرى من طلائع جيش الخيالة، يتلوهما فرسان السباهية، في حين يقف الإنكشارية إلى الوراء في القلب، وكان السلطان يتخذ مكانه خلفهم، وإلى جانبه راية الحرب والحاشية السلطانية[2] .

وهكذا يتضح لنا أن مهمة الجيش الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة، وقد اهتم العثمانيون بالمدفعية منذ أيامهم الأولى وأنشأوا فرقة خاصة بالمدفعية (طوبجي) بلغ عددها ألف رجل في عهد بايزيد الثاني ٨٨٦هـ/ ٩١٨هـ، وفي عهد سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م) تشكلت فرقة أخرى من المدفعية الثقيلة . كما اهتم العثمانيون أيضاً ببناء أسطول قوي بعد توسع دولتهم بحيث يستطيع التصدي لأسطول البنادقة، ووصل عدد سفنه إلى ٣٠٠ سفينة في عهد سليمان القانوني، واستطاع قائده خير الدين بربروسا أن ينشر الفزع والرعب في نفوس الأوربيين[3] .

الإدارة العثمانية في الولايات العربية:

لم يفرض العثمانيون على جميع البلاد العربية قوانينهم وأنظمتهم الخاصة بهم، بل اكتفوا في بعضها بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها، وتركوا لشعوبها مؤسساتها القديمة. ولذلك فإن بعض المناطق كالحجاز

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٧ .
(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٨ .
(٣) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٨ .

واليمن ولبنان وإمارات الجزيرة العربية احتفظت بتنظيماتها القبلية والإقطاعية برئاسة أمرائها الوارثين الذين كانوا يقلدون الرئاسة بألقاب عثمانية (بكلربك، فيرميران، ميملوا)[1].

فقد قسمت الشام إلى ثلاث ولايات يتولى كلاً منها وال عثماني (ولايةالشام وطرابلس وحلب)، وغدت أربعاً في القرن السابع عشر بتحويل صيدا إلى ولاية. أما في لبنان فقد تولى بعض مناطقه أسر إقطاعية مثل بني عساف في كروان، وبني سيفا في طرابلس، وآل أرسلان في الشوف، وبني حرفوش في البقاع، وكان الحكم وراثياً في مناطقهم، ثم قامت أسرة المعنيين وأسست لنفسها إمارة قوية بفضل الأمير فخر الدين المعني، وأقام الشيخ ظاهر العمر في صفد وعكا بفلسطين كياناً مستقلاً فترة من الزمن[2].

أما في العراق فقد قسم العثمانيون العراق إلى أربع ولايات: ولاية بغداد وولاية الموصل وولاية شهر زور (المنطقة الشمالية) وولاية البصرة، وفي مطلع القرن الثامن عشر ظهرت في العراق قوة المماليك الذين سيطروا على كل ولايات العراق بدعم من الدولة العثمانية نفسها، حتى يقفوا في وجه فارس المجاورة. وبقي الوضع في العراق على هذا الحال حتى عام ١٨٣٩م[3].

وفي مصر عهد العثمانيون بولاية مصر إلى باشوات من الأتراك كما فعلوا بالنسبة إلى دمشق، غير أن المماليك قد حصلوا على منصب مشيخة البلد

---

(١) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيين، دمشق، ١٩٧٤، ص ٤٤.
(٢) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٩٥.
(٣) عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، جـ٤، بغداد ١٩٥١، ص ٥٠-٧٠.

فتولاه رئيسهم، وعلى منصب أمير الحج، وكان الوالي بحاجة إلى ثقة شيخ البلد وتأييده كي يستطيع الاستمرار في منصبه، وإلا جرى عزله. كما كان ديوان مصر مكوناً من بكوات المماليك، فأمسى نفوذهم في تعاظم مستمر حتى سيطروا على الأمور سيطرة تامة منذ أوائل القرن الثامن عشر، وجعلوا سلطة الباشا العثماني ضعيفة[١].

وفي اليمن كان الأئمة الزيديون في صراع مستمر مع العثمانيين طوال العهود التي تقلبوا فيها على بلادهم، وعلى العموم كان للأئمة النفوذ الكبير في اليمن أوقات السلم، ولم يكن باشوات الأستانة (استانبول) سوى ممثلين للسلطان، ولا سلطة لهم على القبائل العربية[٢].

أما في الحجاز فكان النفوذ لأشراف مكة ولم يكن الباشا العثماني يقيم في مكة بل في جدة، وقد انتقل مركزه إلى المدينة المنورة في منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأت الدولة تسير في طريق الحكم المركزي والسيطرة المباشرة[٣].

وفي المغرب العربي اختلف الوضع في كل من ليبيا وتونس والجزائر، إذ كانت حياة أهل المغرب تعتمد على النشاط البحري وعلى البحارة المغيرين على سفن الأعداء، لذلك كان لرؤساء البحارة وضباط الجيش شأن كبير ونفوذ عظيم في دوائر الحكومة، مما أتاح لهم أن يسيطروا على الحكم ويستقلوا في داخل إماراتهم مع التبعية الاسمية للسلطان، فقام حكم الدايات في الجزائر وحكم البايات في تونس وحكم القرمنليين في ليبيا[٤].

---

(١) د/ عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، دمشق ١٩٦٨، ص ١٦٨-١٧٥.
(٢) د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٩٣-٢٩٦.
(٣) توفيق برو وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق، ١٩٧٦، ص ٢١.
(٤) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ١١٥.

الفصل الثالث

الحركات الاستقلالية في المشرق العربي

عوامل ضعف الدولة العثمانية ومظاهره:

بلغت الدولة العثمانية أقصى اتساعها في عهد السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني، فامتدت امتداداً واسعاً في ثلاث قارات هي آسيا وأوربا وإفريقيا، ولكن منذ عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦م-١٥٧٤م) بدأت علامات الضعف العثماني تظهر بوضوح، فتجمدت حدود الإمبراطورية ثم أخذت تنكمش بعد ذلك[١].

ويعزى تدهور الدولة العثمانية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولاً العوامل الداخلية:

١- تعاقب على عرش الدولة بعد السلطان سليمان القانوني مجموعة من السلاطين كانوا يفتقرون إلى الكفاية والمقدرة والدراية بأساليب حكم الإمبراطورية العثمانية، وقد احتجب هؤلاء السلاطين الضعاف في قصورهم وأهملوا قيادة الجيوش في الحروب، وتسربت مقاليد الأمور إلى أيدي الحريم السلطاني، وعاشوا حياة ترف وبذخ، وأسرفوا في إنفاق الأموال الباهظة على قصورهم وعلى حفلات الزواج. هذا فضلاً عن ابتعادهم عن الدين وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتأثر بالغرب الأوربي.

٢- ازدياد اعتماد الدولة على الإنكشارية منذ عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١م-١٤٨١م)، مما ترتب عليه إهمال الجنود الإقطاعيين من السباهية الفرسان، ولم يظهر هؤلاء كفاءة عسكرية أمام الجنود الأوربيين، وذلك لعدم أخذهم بأساليب القتال الحديثة إعداداً وتنظيماً

---

(١) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة ١٩٨١، ص٨٧.

وعتاداً، هذا فضلاً عن أن الدولة باعت أراضي الإقطاع العسكري إلى أفراد غرباء عن الجيش، ونجم عن هذا كله أن تناقصت أعداد الفرسان تناقصاً خطيراً في الجيش العثماني، وفي الوقت نفسه ازدادت قوات الإنكشارية زيادة كبيرة وشكلت عبئاً ثقيلاً على الدولة[١].

٣- فساد الإنكشارية، وذلك حين سمحت الدولة لأفراد فرق الإنكشارية بالزواج في أواخر القرن السادس عشر، مما ترتب عليه أن أصبح الانتماء إلى الإنكشارية وراثياً دون أي اعتبار للكفاءة العسكرية، ونتيجة لذلك انضم إلى الإنكشارية خليط من العمال وأصحاب الحرف وغيرهم من فئات أخرى كقطاع الطرق والمتسترين، وكان الدافع إلى هذا هو الحصول على الإمتيازات العسكرية التي كانت تغدق على أفراد هذه الفرق بالذات كالمرتبات والبدلات والترقيات. وعلاوة على ذلك فقد أجازت الدولة لهم ممارسة التجارة وغيرها من أنواع النشاط، وكانوا لا يقيمون في الحصون والثكنات بقدر ما يقيمون خارجها، ففقدوا صفاتهم العسكرية، وتدخل رؤساؤهم في الشئون السياسية فكانوا يطالبون بعزل السلطان أو قتل كبار موظفي الدولة ويرضخ السلطان لطلباتهم، وازداد تمردهم بعد التحاق السكان المحليين بصفوفهم، ففي استانبول كان أول ضحاياهم البارزين السلطان عثمان الثاني الذي عزلوه ثم قتلوه عام ١٦٢٢م، ومارسوا كثيراً من التعسف في الولايات بشكل أرهق أهلها لما ابتزوه منهم من مال[٢].

٤- الأزمة الاقتصادية، فقد ارتبك الاقتصاد العثماني نتيجة لتوقف

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، القاهرة، ١٩٨٤، ص٧٥.
(٢) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٨٠، ص١٢٠.

الفتوحات العثمانية وانقطاع مواردها بالتالي، وذلك بسبب تزايد أعداد الجنود الإنكشارية والموظفين الذين يتقاضون المرتبات، وقد تناقصت واردات الدولة بسبب فساد نظام الالتزام وجباية الضرائب، كما تأثر الاقتصاد العثماني بسبب نقص واردات الرسوم الجمركية. وأدى ذلك كله إلى انهيار قيمة النقد العثماني وهو الأقجة الفضية، وارتفاع سعر الذهب وندرة وجوده [١].

ثانياً – العوامل الخارجية:

لاشك أن العوامل الداخلية قد مهدت الطريق لعوامل خارجية تضافرت معاً وأدت إلى اضمحلال الدولة وتدهورها، فإن التوازن القديم بين الدولة العثمانية والدول الأوربية – والذي كان في صالح الدولة العثمانية – قد تغير لصالح الدول الأوربية بعد تحولها من دول إقطاعية إلى رأسمالية تجارية، ثم رأسمالية صناعية عقب الانقلاب الصناعي، حتى أصبح ميزان القوى بشكل نهائي في صالح الدول الأوربية[٢].

١ – **الإمبراطورية الرومانية المقدسة**: واجه العثمانيون في أوروبا خصماً عنيفاً هو شارل الخامس إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة (١٥١٩م–١٥٥٦م)، واضطروا إلى عقد معاهدة مع أسرة الهايسبورج النمساوية بعد أن تم عقد حلف صليبي ضد الدولة العثمانية لوقف هجومها على فيينا عاصمة النمسا عام ١٦٨٣م، واندفع النمساويون واحتلوا المجر واليونان، وعُقد صلح كارلوفيتز عام ١٦٩٩م تخلى فيه العثمانيون عن كل المجر وترانسلفانيا ومودوليا، وتخلوا بعد ذلك عن

---

(١) د/ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٤٩.

(٢) د/ أميل توما، فلسطين في العهد العثماني، عمان، ١٩٨٤، ص ١٣–١٥.

مناطق أخرى[1].

٢- **البنادقة:** انحصر الصراع بين البنادقة والعثمانيين في المجال البحري فقط، وقد اضطر العثمانيون إلى التخلي عن جزيرة مالطة عام ١٥٦٦م لكنهم احتلوا قبرص عام ١٥٧٠م قبل أن يحطم أسطول غربي ضم قوات من البندقية وأسبانيا والبابوية الأسطول العثماني في معركة لبانتو ١٥٧١م، وفقد العثمانيون في أعقاب هذه المعركة السيطرة البحرية في المتوسط[2].

٣- **روسيا القيصرية:** ظهر عداء روسيا القيصرية للدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر، وكان هدفهم السيطرة على البحر الأسود، وعندما فرض العثمانيون نفوذهم على شبه جزيرة القرم أسرع الروس بفرض نفوذهم على اصطراخان وقازان في النصف الثاني من القرن السادس عشر. وفي عام ١٦٩٦م استولى القيصر بطرس الأكبر على بعض مناطق أزوف، واستمرت الحروب بين الدولتين لكي تبسط روسيا سيطرتها على بحر أزوف وجزيرة القرم والبحر الأسود، وظهر الأسطول الروسي في البحر المتوسط فاتصلت روسيا بالعناصر السلافية الثائرة في أوروبا وشحنتها، كما شحنت بعض الحركات المناوئة في الولايات العربية، وانتهت الحرب بمعاهدة كوجك قينارجي عام ١٧٧٤م، ونتج عنها حصول روسيا على الأراضي التي كانت تطمع في الاستيلاء عليها، ونالت كذلك حقوقاً تجارية وبحرية هامة، فأصبح من حقها إنشاء قنصليات في ممتلكات الدولة العثمانية، وصار لرعاياها حق الاتجار في

---

(١) د/ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٢) د/ رأفت الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، القاهرة، ١٩٨٩، ص٤٥.

الولايات العثمانية، وحصلت روسيا على حق مرور السفن في مضيقي البسفور والدردنيل[1].

٤- **الدولة الصفوية :** واجهت الدولة العثمانية الصفويين وتوقفت الجيوش العثمانية عند حدود العراق مع فارس، ولم تستطع التوغل أبعد من ذلك، واستطاع الصفويون أن يحتلوا بغداد وأجزاء أخرى من العراق عام ١٦٢٣م، ولم يتمكن العثمانيون من طردهم منها إلا عام ١٦٣٨م، وانحسر بعد ذلك الخطر الصفوي عن العراق بعد أن قضى الأفغان السنة على الحكم الصفوي في فارس عام ١٧٢٢م، ثم تجدد بعد ذلك الصراع العثماني الفارسي حتى عقدت معاهدة أرضروم ١٨٤٧م التي تم بموجبها تحديد الحدود بين الدولتين وجعل العراق ولاية عثمانية[2].

وكان لضعف السلطة العثمانية واضطراب أحوال الدولة صدى ملموس في الولايات العربية، فبدأت نظم الحكم العثماني فيها تتعرض للانهيار نتيجة لاختلال التوازن بين السلطة المركزية ممثلة في الباشا العثماني من جهة، وبين الحاميات العثمانية والعصبيات المحلية من جهة أخرى، وما صاحب ذلك من حدوث ثورات وتمردات هددت سلطان العثمانيين بالزوال[3].

ونتيجة لذلك قامت محاولات لتركيز السلطة في أيدي بعض الزعماء المحليين، وذلك بسبب التدهور الذي وصلت إليه الدولة العثمانية. فقد حاول بعض الحكام المحليين الاستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية بإطالة

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٩٠-٩١.

(٢) د/ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص٧٥.

(٣) د/ عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٥.

فترة حكمهم ومحاولة تأسيس أسر محلية (المماليك في العراق، آل العظم في سوريا، المعنيون والشهابيون في لبنان، محمد علي في مصر، ظاهر العمر في فلسطين، أحمد الجزار في عكا، علي بك الكبير في مصر)[١].

أولاً : حركة الأمير فخر الدين المعني

استولى العثمانيون على لبنان عام ١٥١٦م، وبالإضافة إلى المناطق الجبلية من سوريا وفلسطين فإن وضع لبنان الخاص كان يستدعي من الدولة العثمانية تعاملاً خاصاً، ذلك أنه كان هناك تركيب اجتماعي قسم السكان إلى قيسية ويمنية، وتركيب ديني يقسمهم إلى مسلمين ومسيحيين، بل كان التقسيم الديني أكثر تفصيلاً، فوجدنا بين المسلمين سنة وشيعة ودروزاً، ووجدنا بين المسيحيين موارنة كاثوليك وأرثوذكس وغيرهم. فلا عجب أن يكون لبنان أول قطر عربي يثور ضد الحكم العثماني[٢]، وذلك لأن جغرافية المنطقة تساعد على ذلك.

فعندما فتح السلطان سليم الأول بلاد الشام كان الأمراء اللبنانيون قد انقسموا إلى فريقين: فريق منهم وعلى رأسه الأمراء التنوخيون انحازوا إلى المماليك، أما الفريق الآخر بزعامة فخر الدين المعني الأول- أمير دروز الشوف - فقد انحاز إلى السلطان العثماني وحارب في صفه فكافأه السلطان بتعيينه أميراً على جبل لبنان، فتضاءل بذلك نفوذ بقية الأسر الكبرى وعلا نجم المعنيين[٣].

---

(١) د/ عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص١٢٤-١٢٦.
(٢) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ٥٠.
(٣) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٩٠.

الأمير فخر الدين المعني الأول :

عهد السلطان سليم الأول العثماني بأمر لبنان إلى الأمير فخر الدين المعني الدرزي الأول، وسماه سلطان مقابل أن يعترف هذا الأمير بالسيادة العثمانية ويقدم للدولة في استانبول الجزية السنوية ومعها دلائل خضوعه لها[١].

وقد نهضت هذه الإمارة وترسخت أقدامها على حساب الإقطاعيين الآخرين أمثال أسرة العساف وآل سيفا، وقد رجح فخر الدين المعني كفة القيسيين على اليمن وتزعمهم آل علم الدين وآل أرسلان، وانشغل فخر الدين في تقوية نفسه لمواجهة ولاة دمشق وأعدائه آل سيفا. وقد نجح في توطيد حكمه في وقت اندلعت فيه التمردات ضد الدولة العثمانية، وكانت الدولة العثمانية قد تمادت في طلباتها مما دفع الأمير فخر الدين إلى أن يعلن العصيان على الدولة، وظل الصراع بين الطرفين طويلاً حتى قتل فخر الدين عام ١٥٨٤م وواصل ابنه قرقماز كفاحه ضد الحملات العثمانية التي أُرسلت لإبادة الدروز، ولكن قرقماز لقي حتفه عام ١٥٨٥م مع كثيرين من زعماء لبنان وقادته[٢].

الأمير فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٠م-١٦٣٥م):

تولى الأمير فخر الدين المعني الثاني الحكم في جبل لبنان عام ١٥٩٠م وكان أبوه قرقماز بن فخر الدين المعني الأول: وتطلع إثر تسلمه الإدارة إلى مد سلطته على لبنان الشمالي وعلى سهل البقاع في الشرق. وقد حرص خلال هذه الفترة من توطيد سلطته على كسب عطف العثمانيين بالهدايا وتقديم مال الميري دون تأخير، غير أنه لم يستطع القضاء على جاره ووالد

(١) أميل توما، المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢) د/ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٦٤-١٦٥.

زوجته يوسف باشا سيفا وعلى نفوذ أسرته حتى عام ١٦٢٧م، وظل بنو سيفا طيلة هذه الفترة شوكة في جنب فخر الدين، وحدوا من توسعه في الشمال، ولكن بقيت له حرية التوسع في الشرق والجنوب(١).

وشارك الأمير فخر الدين المعني الثاني علي جنبلاط الكردي الثورة على الباب العالي منذ عام ١٦٠٣م، ولكن الدولة العثمانية لم تتعرض له حتى بعد هزيمة جنبلاط، بل تركت إليه حكم البلاد الواقعة في حوزته لقاء جزية سنوية يدفعها(٢). وكانت مهارته هي سبب موقف الباب العالي الودي منه، ذلك أنه بعث للسلطان العثماني بجزية ضخمة وأعلن أن كل ما يغتنمه في حروبه سيتقاسمه مع الباب العالي(٣).

غير أن امتداد نفوذ فخر الدين المعني الثاني على البقاع الخاضع لولاة الشام زاد من الاحتكاك والمنافسة بين الطرفين، لاسيما وأن المنطقة التي أصبح يسيطر عليها فخر الدين كانت تمر فيها الطرق التي تربط بين دمشق والساحل، وبين دمشق وفلسطين ومصر، وتتحكم في سلامة قافلة الحج الشامية. ومن ثم بدأت المشاحنات بين فخر الدين وولاة دمشق.

ولدرء الأخطار المتوقعة من جانب ولاة دمشق اتخذ فخر الدين له عيوناً ووكلاء في استانبول، واتفق على عدد من الجواسيس استخدمهم في قصور منافسيه وخصومه، ولم يتردد في تقديم رشاوى للموظفين الأتراك العثمانيين. وقام كذلك باتصالات مع حكام تسكانيا في إيطاليا لتنشيط تجارة بلاده معهم، وخاصة تجارة الحرير، وعقد مع فرديناند الأول حاكم

---

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٥٤.
(٢) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ١٥٣.
(٣) د/ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٦٤-١٦٥.

تسكانيا معاهدة عام ١٦٠٨م اشتملت على بنود عسكرية سرية موجهة ضد الباب العالي، وجاء فيها أن فخر الدين صرح بعزمه على احتلال دمشق والقدس وتسليمهما إلى أمير تسكانيا، وطلب أسلحة. وأرسل حاكم تسكانيا كوزيمو الثاني سفناً محملة هدايا مع البنادق ومعدات القلاع والمواد المتفجرة مع رسالة إلى فخر الدين يعلن فيها عن رغبته في استمرار الصداقة مع تسكانيا[١].

وإزاء ذلك كله شرع الأمير فخر الدين يُعد للثورة على تركيا عام ١٦١٣م بعد أن أعد جيشاً كبيراً وقوى حصونه وتفاوض مع دوق تسكانيا الإمارة الإيطالية، كما تفاوض مع أسبانيا وبابا روما لمساندته في الحرب ضد الدولة العثمانية، فأرسل العثمانيون حملة عسكرية كبيرة نزلت في لبنان وأجبرت فخر الدين على الفرار إلى إيطاليا حيث مكث هناك خمس سنوات في ضيافة حاكم تسكانيا، وأخذ والي دمشق عدداً من الرهائن من المعنيين، وفرض عليهم مبلغاً كبيراً من المال. وقد خف العداء في استانبول ضد فخر الدين أثناء غيابه في إيطاليا، وذلك لانشغال الدولة العثمانية بحربها مع الصفويين[٢].

وقد عاد فخر الدين إلى لبنان عام١٦١٨م بعد أن أصدر السلطان العثماني فرماناً بالعفو عنه، وشرع في توطيد سلطته من جديد، فاهتم بتطوير اقتصاديات بلاده الزراعية والتجارية، واعتمد على تنشيط التجارة كمورد من موارد الثروة، واستخدم عائدات الجمارك في بيروت وصيدا لتمويل جيشه، وترتب على ذلك أن غدت صيدا أكبر ميناء تجاري في شرقي البحر

---

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ١٥٣.

المتوسط، وكان تجار فلورنسا يصدرون منها منتجات لبنان من الحرير والصابون وزيت الزيتون والقمح مقابل المنسوجات، واستقدم فخر الدين من إيطاليا مهندسين مدنيين للري وخبراء زراعيين، لاستخدمهم في مشاريعه العامة والخاصة[1].

وأياً كان الأمر فقد نجح فخر الدين في بسط نفوذه على منطقة واسعة تمتد من حدود حلب إلى حدود العريش، ووطد سلطته فيها. ووجد العثمانيون صعوبة في إخضاعه لنفوذهم بسبب انشغالهم وقتذاك في صد الخطر الصفوي، ولذا اعترف السلطان مراد الرابع (١٦٢٣م-١٦٤٠م) بسلطة فخر الدين، وأصدر عام ١٦٢٤م فرماناً على بلاد عربستان (من حلب إلى العريش) شريطة أن يقدم فخر الدين مال الميري لخزينة الدولة وأن يحافظ على الأمن في منطقته[1].

وقد عزز فخر الدين دفاعاته وقواها، فبنى الحصون والقلاع، وأثار ذلك شكوك السلطان من أن فخر الدين بعد أن بلغ من القوة حداً فإنه قد يعلن الثورة مستغلاً انشغال العثمانيين بقتال الصفويين، ولهذا أمر السلطان العثماني عام ١٦٣٣م واليه في دمشق أحمد باشا (كجك أحمد) بالتوجه لقتال فخر الدين، ووضع تحت تصرفه جيشاً كبيراً من جنود الأناضول ومصر، وقام في الوقت نفسه أسطول عثماني بمهاجمة الموانئ والحصون الساحلية. وانتصر كجك أحمد باشا على الأمير علي بن فخر الدين في البقاع عام ١٦٣٤م وفتك بمعظم قواته، وكانت هذه بداية النهاية بالنسبة لفخر الدين الذي ارتكب خطأ توزيع القسم الأكبر من قواته على القلاع

(١) المرجع نفسه.

(٢) فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، جـ٢، ص ٣٢٩.

المبعثرة التي أخذت تنهار الواحدة بعد الأخرى. وحوصر فخر الدين في قلعة جزين، ولما أدرك عدم جدوى المقاومة استسلم إلى كجك أحمد باشا في ١٣ أبريل ١٦٣٥م هو وثلاثة من أبنائه كانوا قد اعتقلوا معه[١].

وعلى إثر إزالة فخر الدين من المسرح السياسي طرأ على لبنان عهد من القلق والفوضى، وأدى ذلك إلى ملاحقة العثمانيين للمعنيين ومصادرة ممتلكاتهم وإبادة الكثير منهم، مما أدى إلى إضعاف أسرته من جهة، وأضعفت بالتالي إمارة جبل لبنان. وقد أدى القضاء على فخر الدين إلى حدوث شبه فراغ سياسي في جبل لبنان وفلسطين، ولم يستطع أي أمير محلي أن يملأ هذا الفراغ إلى أن سيطر ظاهر العمر على فلسطين وطغى بنفوذه على أمراء جبل لبنان والولاة العثمانيين[٢].

وكان فخر الدين يتولى حماية قوافل الحج من خطر واعتداءات البدو، غير أن الأمراء المحليين في بلاد الشام تنافسوا لتعيين أمراء للحج، ولكن السلطات العثمانية كانت تحرص على إخضاع القبائل البدوية لسطوتهم، وقد واجهت الدولة العثمانية صعوبات في السيطرة على القبائل، مما عرض كثيراً من القرى إلى الدمار فهجرها أهلها[٣].

الأسرة الشهابية:

تسلم الأمير الدرزي بشير الشهابي الأول السلطة في لبنان بعد أن انقرضت الأسرة المعنية عام ١٦٩٧م، فأجمع أتباع المعنيين على تعيين الأمير

---

(١) د/ أميل توما، فلسطين في العهد العثماني، ص ٣٢-٣٣.
(٢) د/ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٦٦-١٦٧، وانظر: د/ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص١٦٨.
(٣) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٥٨-٥٩.

بشير بن حسين الشهابي وهو ابن أخت الأمير المعني، أما السلطان العثماني فكان يرغب في تعيين حيدر الشهابي ابن عم بشير. ونظراً لصغر سن حيدر عُين بشير عليه حتى يبلغ سن الرشد[1].

واجه الأمير بشير الشهابي ثورة قام بها المتاولة الشيعة بزعامة شيخ يمني، ولكن الأمير الدرزي بشير الأول استطاع أن يقضي على ثورة المتاولة، وعين الشيخ ظاهر العمر في صفد وهو ينتمي إلى أسرة قيسية تدعى بنو زيدان[2].

ولكن الصراع لم يتوقف بين الأسرة الشهابية وبين الدولة العثمانية التي كانت تستخدم اليمنيين في هذا الصراع، لكن حيدر الشهابي تمكن من مد سيطرته على مناطق الشيعة في جنوب لبنان، غير أن التحالف العثماني اليمني قد نجح عام ١٧١٠م في الإحاطة بالأمير حيدر الشهابي، إلا أن الشهابيين بزعامة حيدر لم يستسلموا وتمكنوا من القضاء على كافة زعماء أسرة علم الدين اليمنية، مما دفع الأتراك إلى التخلي عن معاداة الأسرة الشهابية والتدخل في شئون لبنان الداخلية لمدة طويلة[3].

وبعد هذا الانتصار الساحق جدد حيدر الشهابي نظام لبنان وفقاً لمصالح أعوانه، فأقطع آل أبي اللمع إقليم المتن بين كسروان والشوف، كما أقطع آل جنبلاط الشوف، وظلت كسروان تحت سيطرة الخازن، ومنح آل أرسلان في منطقة الشويفات. وبذلك توطد النظام الإقطاعي في لبنان، واستكمل هيكله الأساسي، فقاعدته تتكون من الشعب ودورهم الرئيسي الزراعة

---

(١) حيدر أحمد الشهابي، الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، بيروت ١٩٣٣، ص٣-٥.

(٢) د/ محمد أنيس، د/ السيد رجب حراز، الشرق العربي، في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٦١.

(٣) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص٥٥.

والرعي وإنتاج الحرير، ويخضعون لمشايخ من الدروز والموارنة، وفوق هذا البناء الإقطاعي كله يقوم الأمير الشهابي- أمير الجبل - وله الرئاسة العليا على العامة والمشايخ وغيرهم[1].

وفي عام ١٧٩٥م تسلم القيادة بشير الثاني، ووضع لبنان تحت سلطته ودخل في صراع مع أحمد باشا الجزار حاكم عكا (ولاية صيدا)، ووقف الباب العالي مؤيداً لبشير الثاني خشية أن يستغل الجزار انتصاره على حملة نابليون ١٧٩٩م للانفصال عن الدولة، ومنح بشير الشهابي الثاني حكم مناطق البقاع والجبل الشرقي وصيدا، وأصبحت تبعية بشير الشهابي للسلطان العثماني مباشرة بدلاً من تبعيته لباشوية عكا وواليها الجزار، وكان ذلك مثار خلاف بين الرجلين حتى توفي الجزار عام ١٨٠٤م فأخذ بشير الثاني يعمل لإصلاح الأحوال في لبنان ويضع السلطة في يده بقوة. ومع ذلك شهدت البلاد نهضة اقتصادية واستطاع بشير الثاني استقطاب القوى المتناحرة في لبنان باللين تارة وبالعنف تارة أخرى، غير أنه واجه متاعب كثيرة من والي عكا حتى ثار اللبنانيون ضده، ، فهرب بشير الثاني إلى مصر عام ١٨٢٢م وكان هروبه سبباً في ظهور الأسرة الجنبلاطية، حتى إذا نجح محمد علي في الحصول على عفو من السلطان العثماني عاد بشير الثاني إلى لبنان كحليف لمحمد علي ١٨٣١م وبقي إلى ١٨٤٠م عندما غادر لبنان للمرة الأخيرة[2].

أما لبنان فقد عاش جواً من الانقسامات والطائفية حتى ثارت فتنة دينية عام ١٨٦٠م بين الدروز والموارنة كانت نتيجتها مذبحة لكلا الطرفين،

(١) د/ عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص١٧٩.

(٢) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص٥٥-٦٦.

وامتدت المذابح إلى سوريا . وكانت فرنسا وراء هذه المذابح لإيجاد مبرر بتدخل فرنسا لحماية الموارنة الكاثوليك، ونتيجة لهذه المذابح وتدخل الدول في أمور لبنان فقد تم وضع نظام أساسي لحكم جبل لبنان حصل بمقتضاه (جبل لبنان) على حكم ذاتي برئاسة حاكم مسيحي يخضع للباب العالي مباشرة، ويساعده (المتصرف) مجلس إداري مكون من ١٢ عضواً، عضوان من كل طائفة هي :

الدروز والماردنيين والسنيين والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، وقد اعتبر النظام الأساسي دستوراً للبنان حتى عام ١٩١٤م، ثم عُدل بعد خضوع لبنان للحكم الفرنسي عام ١٩٢٠م[١] .

أسرة آل العظم في سوريا

بانتصار السلطان سليم الأول في معركة مرج دابق ودخوله دمشق عام ١٥١٦م تقررت السيادة العثمانية على بلاد الشام، فعين جان بردي الغزالي والياً على دمشق (١٥١٧م-١٥٢٠م) مكافأة له على خيانته للدولة المملوكية ومساعدته العثمانيين إبان الفتح، غير أنه قد أعلن الثورة بعد وفاة السلطان سليم عام ١٥٢٠م واستولى على قلعة دمشق ومنع الخطباء في سائر الجوامع من أن يخطبوا باسم السلطان سليمان، إلا أن الدولة العثمانية قضت على حركته وقتلته عام ١٥٢١م[٢] .

وعلى إثر القضاء على ثورة الغزالي أعاد العثمانيون تنظيم بلاد الشام للمرة الأولى، فأسسوا ثلاث ولايات هي : ولاية حلب في الشمال،

---

(١) المرجع السابق نفسه .

(٢) د/ محمد أنيس، د/ السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦٧، ص٥٧ .

وولاية دمشق في الوسط، وولاية طرابلس، وتشرف على الساحل السوري وجبل لبنان. وفي خارج المدن أبقى العثمانيون على أصحاب العصبيات والزعماء المحليين الذين قامت زعامتهم إمّا على أسس دينية وإمّا إقطاعية أو بدوية[1].

ومهما يكن من أمر فقد ازداد النفوذ المحلي في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر، وشهدت سوريا حركة سلمية مع الدولة العثمانية تمثلت في تولي آل العظم الحكم في سوريا لمدة ستين عاما. فقد لجأت الدولة العثمانية إلى تولية آل العظم الولاية في سوريا بسبب الفوضى والاضطرابات التي سادت سوريا أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، بعد أن شهدت دمشق وحلب ازدهاراً اقتصادياً واستقراراً، حتى أصبحتا أكبر وأهم المراكز التجارية. كما استخدم الباشاوات العثمانيون جنوداً مرتزقة، وحصل نزاع بين الإنكشارية السلطانية (القابقوك) والإنكشارية المحلية (يرليه)[2].

وفي وسط هذا الاضطراب برزت أسرة آل العظم، وتولت باشوية دمشق وأثبتوا أمام السلطان العثماني أنهم جديرون بثقته، ونجحوا في ذلك وأصبح حكم الولاية وراثياً في هذه الأسرة.

وكانت دمشق محط اهتمام السلطان العثماني باعتبارها تتحكم في طريق الحجاج القادمين من تركيا ومن شمال سوريا. وتأمين هؤلاء الحجاج في الطريق أمر له أهميته عند السلطان العثماني باعتباره حامي حمى الإسلام والمسلمين، لذا فإن السلطان عهد إلى باشا دمشق بقيادة حملة عسكرية لمرافقة قوافل الحجاج كل موسم لحمايتها من غارات البدو، ويحمل الباشا

---

(١) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في العصر الحديث، ص ٥٢.
(٢) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ١١٥-١١٦.

لقب أمير الحج، ومن ثم فإنه يتولى إمداد هذه القوافل بما تحتاج إليه من مؤن ورعاية طوال عبورها أراضي بلاد الشام حتى الأراضي المقدسة[1].

ولاريب أن استعانة السلطان العثماني بآل العظم كانت بهدف القضاء على الاضطرابات في دمشق، وقد نجحوا في ذلك وثبتوا السيادة العثمانية فيها، مما أدى إلى عدم استطاعة الدولة العثمانية الاستغناء عن خدمات هذه الأسرة[2].

وقد منح السلطان آل العظم أراضي واسعة في ولاية الشام، فكونوا من وراء ذلك ثروة كبيرة، كما أفادوا من الازدهار الاقتصادي في ولاية طرابلس[3].

وأول ولاة آل العظم في بلاد الشام هو إسماعيل باشا العظم الذي عين حاكماً على معرة النعمان وحماة عام ١٧٢٠م، ثم عين بعد خمس سنوات والياً على الشام. واعتمد على قواته من المرتزقة المغاربة في دعم سلطته والحيلولة دون نشوب ثورة ضده، واستطاع أن يؤمن قافلة الحج الشامية من اعتداءات البدو، فيما عدا العام الأخير من ولايته ١٧٣٠م حين شنت قبيلة حرب في الحجاز هجوماً على قافلة الحج ونهبتها. ولم يتورع إسماعيل باشا عن ابتزاز الأموال من الفلاحين، مما جعل فلاحي منطقة القدس يثورون عليه عام ١٧٢٩م فأسرع لنجدته أخوه سليمان باشا حاكم صيدا[4].

وكان سليمان باشا العظم قد عين على ولاية طرابلس بعد نقل أخيه

---

(١) د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ١٥٢.
(٢) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص١١٨.
(٣) د/ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٦٥.
(٤) د/ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث، دمشق، ١٩٦٠، ص٥٥.

إسماعيل باشا إلى ولاية الشام عام ١٧٢٥م، وبعد عامين عين إبراهيم باشا العظم على ولاية طرابلس ونقل سليمان باشا إلى ولاية صيدا، وبذلك حكم آل العظم ولايات الشام وطرابلس وصيدا في وقت واحد. ولكن ثورة الإنكشارية في استانبول في ٢٨ سبتمبر ١٧٣٠م وما أدت إليه من عزل السلطان أحمد الثالث وتنصيب محمود الأول مكانه صحبها إجراء حركة تغيير واسعة بين كبار الموظفين في الولايات، فعزل جميع الولاة من آل العظم في بلاد الشام وسجنوا وصودرت أموالهم. ويعزى غضب الإدارة العثمانية في استانبول على آل العظم إلى عدة أسباب منها ما لجأوا إليه أثناء حكمهم من ابتزاز أموال الشعب وتلقي الإدارة الشكاوى بهذا الصدد، بالإضافة إلى استيائها من هجوم قبيلة حرب في الحجاز على قافلة الحج الشامية عام ١٧٣٠م، والتي كان إسماعيل باشا أميرها، زد على ذلك أن الدولة كانت تغب في مصادرة أموال آل العظم الضخمة لحاجتها إليها في تمويل حربها مع فارس(١).

غير أنه لم يمض عام واحد على إلغاء الولاء من آل العظم في السجون ومصادرة أموالهم حتى أصدرت الدولة أمراً بالعفو عنهم، وعينت إسماعيل باشا والياً على طرابلس. ولم يقنع الأخير بهذه الولاية، فصار يسعى للحصول على ولاية الشام، وتم له ما أراد عام ١٧٣٤م. واهتم سليمان باشا خلال ولايته الأولى على الشام (١٧٣٤م-١٧٣٨م) بتوطيد الأمن في دمشق، فضرب على أيدي اللصوص وقطاع الطرق، ووضع حداً لمنازعات البرليه والقابقول، وبطش بعدة أفراد منهم، كما أمن سلامة قافلة الحج طيلة عهده، وتشدد مع سكان الريف لابتزاز الأموال منهم بحجة إخضاعهم

(١) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ١٣٥ .

لسلطة الدولة، ولم يلبث أن وجه اهتمامه نحو طاهر عمر الزيداني الذي ازدادت قوته كثيراً[1].

وخلال السنوات الثلاث التي انقضت بين ولاية سليمان باشا العظم الأولى على الشام (١٧٣٤م-١٧٣٨م) وبين ولايته الثانية على تلك الولاية (١٧٤١م-١٧٤٣م)- حيث تعاقب ثلاثة ولاة على الحكم هم : حسين باشا وعثمان باشا وعلي باشا- فقد ساءت الأمور واضطربت الأحوال بسبب النزاع بين البرليه (الإنكشارية المحلية) والقابقول (الإنكشارية السلطانية)، مما اضطر الدولة العثمانية لإعادة آل العظم إلى الحكم وتثبيت حكمهم في بلاد الشام، فأعادت سليمان باشا العظم إلى ولاية الشام للمرة الثانية في يوليو ١٧٤١م، غير أن الوضع المضطرب في دمشق لم يمكنه من استعادة سلطته المطلقة، فقد تحداه البرليه ولم ترهبهم قوة سليمان باشا، ولم يستطع سليمان باشا إعدام الخارجين على القانون تحاشيا لسوء العاقبة، غير أن تساهل سليمان مع البرليه وتسامحه مع سكان المدن لم يمنعه من محاولة تشديد قبضته على القوى المحلية في الريف، فقد خرج سليمان باشا من دمشق على رأس حملة لاحتلال طبريا التي تحصن فيها ظاهر العمر، غير أنه فشل. وتوفي سليمان باشا في عام ١٧٤٢م وخلفه ابن أخيه أسعد باشا العظم[2].

وفي عهد أسعد باشا العظم اتسع نفوذ أسرة العظم بتولي أفرادها في باشوية دمشق وتولي أسعد باشا أيضاً إيالة حلب عام ١٧٥٥م، بالإضافة إلى حصوله على موافقة السلطان بتعيين أقاربه وأتباعه في ولايات طرابلس

(١) د/ محمد أنيس، د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٥٩.
(٢) د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٥٣.

وصيدا. ورغم اتساع نفوذ آل العظم فقد شهدت دمشق اضطرابات أدت إلى خروج أسعد العظم ثم عثمان باشا العظم الذي فشل في صد التحالف المملوكي المصري الشامي عام ١٧٧١م حتى دخل الجنود دمشق، مما جعل الدولة العثمانية تعزل عثمان باشا[١]، فحدثت اضطرابات في دمشق فثبتت الدولة العثمانية محمد باشا العظم في مكان عثمان باشا المصري وحكم مايقرب من عشر سنوات. وبعد وفاة محمد العظم في عام ١٧٨٢م حكم إبراهيم باشا من عام ١٧٨٥م حتى عام ١٧٩٠م، وخلفه في ولاية دمشق أحمد الجزار الذي يعتبر حكمه أسوأ حكم شهدته ولاية دمشق[٢].

حركة ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين

خضعت بلاد الشام منذ دخول العثمانيين إليها في أوائل القرن السادس عشر لنظم الحكم العثمانية، وطبقاً لهذه النظم فقد انقسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي : ولاية حلب وولاية طرابلس وولاية دمشق. وظل هذا التقسيم ساري المفعول حتى عام ١٦٠٠م حيث أعيد تقسيم بلاد الشام إلى أربع ولايات بإضافة ولاية صيدا التي ضمت المناطق الساحلية لبلاد الشام (حيفا وعكا ويافا وغيرها)، وكان الدافع أمام الدولة العثمانية لإنشاء ولاية صيدا هو مراقبة الدروز والموارنة في لبنان، وضمان عدم تجدد الثورات في لبنان[٣].

---

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٠٧-١٠٩.
(٢) د/ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٦٨.
(٣) د/ رأفت الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، ص١٢٣.

وبذلك اكتسبت ولاية صيدا مركزاً خاصاً بين ولايات الشام، ويعود ذلك إلى عدة عوامل هي: تجدد النزاع مع دروز لبنان، وتطلع مماليك مصر إلى جنوب بلاد الشام، ونشاط الأوربيين التجاري في صيدا[1].

وكانت ولاية صيدا مقسمة إلى إقطاعيات يلتزم كل مقاطعة منها شيخ من البيوت ذات المكانة الاجتماعية العالية، وهؤلاء المشايخ كانوا يتحصنون في حصونهم وقلاعهم ويلتف حولهم رجال أشداء من عشائرهم ينفذون أوامر المشايخ ولايخرجون عليها.

ونظراً لأن ولاية صيدا كانت أقل أهمية من بقية ولايات الشام، فلم يتواجد بها قوات عسكرية من أهل البلاد أو من الإنكشارية، وإنما اعتمد الولاة على قوات عسكرية مرتزقة مأجورة غرباء عن أهل البلاد. وقد أساءت القوات المأجورة معاملة أهالي البلاد، فنهبت وسلبت وقتلت العديد، فنقم الأهالي على الجنود واضطربت أحوال البلاد[2].

وهكذا فإن أوضاع ولاية صيدا المضطربة هيأت للشيخ ظاهر العمر أن يطلق آماله وتطلعاته وطموحاته للسيطرة عليها، فمن هو ظاهر العمر؟

هو ظاهر بن عمر الزيداني، عربي الأصل من قبيلة بني زيدان النازلة في معرة النعمان بين دمشق وحلب، ولم يكن يعرف من بني زيدان سوى عمر والد ظاهر الذي عينه الأمير بشير الشهابي ملتزماً على ولاية صيدا عام ١٦٩٨م وكان واليها الأمير منصور الشهابي، واستمر الشيخ في مهمته وحافظ على هذه العلاقة مع الشهابيين حتى بعد وفاة الأمير منصور في عام

---

(١) د/ محمد أنيس، د/ السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٦١.
(٢) ميخائيل الصباغ، تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني، بيروت ١٩٥٦، ص١٠-١١.

١٧٠٢[1].

ومنذ ذلك التاريخ بدأ بنو زيدان يوسعون رقعة نفوذهم ويوطدون وحدة مقاطعاتهم، فقد وزع الشيخ عمر صالح الزيداني مقاطعات التزامه على أبنائه وأصغرهم ظاهر العمر الذي ولد عام ١٦٨٩م، واشتهر بالأخلاق والرحمة مع الشجاعة والمهارة والذكاء وتأدب في الآداب العربية والثقافة الإسلامية، ولكن مع الأيام تولى ظاهر زمام القيادة وقد استطاع بحسن سمعته وتدبيره أن يحصل من والي صيدا على التزام طبريا، وأصبح الملتزم الحقيقي أمام والي صيدا، وقد عمل على استقرار الأوضاع وتوطيد الأمن في البلاد.

وباستقرار ظاهر العمر في طبريا أخذ يوسع التزامه بضم البلاد التي حولها بموافقة باشا صيدا، بالهدايا تارة والحرب تارة أخرى، وقد فرح أهالي البلاد بحكمه لما اتصف به من عدل ورحمة وقدرة على حماية الأهالي من غارات البدو[2].

وقد مرت فترة حكم الشيخ ظاهر العمر بأربعة أدوار:

- الدور الأول (١٦٨٩م-١٧٣٠م) وتشمل نشأته وباكورة أعماله في منطقة عرابة البطوف، معرة النعمان.
- الدور الثاني (١٧٣٠م-١٧٤٣م) ويشمل إقامته في طبريا واستيلاءه على بلاد صيدا والجليل.
- الدور الثالث (١٧٤٤م-١٧٧٠م) ويشمل إقامته في عكا واتخاذها عاصمة

(١) د/ أميل توما، فلسطين في العهد العثماني، عمان، ١٩٨٤، ص ٤٠.
(٢) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ١٣٥.

لبلاده.

- الدور الرابع (١٧٧٠م-١٧٧٥م) ويبرز دوره في تحالفه مع روسيا وعلي بك الكبير ومحاربته للدولة العثمانية[١].

ونتيجة لاتساع التزام ظاهر وقوة شوكته فقد أخذت العلاقات تسوء بين ظاهر من ناحية وممثلي الدولة العثمانية من ناحية أخرى. فقد تعرضت دويلة ظاهر العمر لعدد من الهزات الخطيرة. فقد هاجمها الولاة بأمر من السلطنة العثمانية في أكثر من مناسبة، وواجهتها صراعات مع قبائل من ناحية ومشايخ منافسين من ناحية أخرى، وعصفت بها حروب أهلية حيث ثار أبناء ظاهر العمر على أبيهم سعياً وراء مصالح ذاتية ضيقة[٢].

وكان المحك الأول بين ظاهر وباشا صيدا هو مدينة عكا التي أراد ظاهر أن يأخذ التزامها بحجة حمايتها من القراصنة المالطيين، إلا أن والي صيدا رفض إعطاءها ا لظاهر رغم العروض السخية التي عرضها ظاهر، فأشار عليه أخوه سعد بأخذها بالقوة، وحارب المتاولة في جبل عامل في لبنان وضمها إلى إقطاعاته، كما ضم منطقة نابلس إلى أراضيه.

وكان ظاهر العمر قد ضم طبريا إلى منطقة صفد منذ عام ١٧٤٢م وتحالف مع المتاولة الشيعة وهم الذين تحملوا طويلاً ظلم الموظفين الأتراك لتحرير المنطقة من حكامها، وكان المتاولة على أتم استعداد لتأييد أي زعيم يعمل على تحريرهم. ولم تلبث نابلس والناصرة أن خضعتا لظاهر، وكانت الغنيمة الكبيرة التالية هي مدينة عكا التي وقعت في يده عام ١٧٥٠م وكانت

---

(١) توفيق معمرة، ظاهر العمر، بيروت، ١٩٣٠، ص ١٢٠.
(٢) د/ أميل توما، المرجع السابق، ص٤١.

في حالة من الدمار الجزئي منذ عهد الصليبيين، فحصنها وجعلها مقره واستخدمها لتصدير الحرير والقطن والقمح وسواها من منتجات فلسطين إلى الأسواق الخارجية. وحرص ظاهر أثناء ذلك على تحسين علاقاته مع السلطات العثمانية، فدفع مال الميري بانتظام، وقبض على عدد من مشاغبي البرلية الخارجين عن القانون والهاربين من دمشق، وقتل بعضهم وأرسل رؤوسهم إلى الأستانة للتدليل على طاعته ومحافظته على القانون. وفي عام ١٧٥٣م عقد الفرنسيون معه اتفاقاً لتنظيم التجارة بينهما، وانعكس ازدياد سلطته على الألقاب التي اتخذها، فقد لقب نفسه: ضابط عكا وبلادها، وضابط عكا وبلاد الجبل[١].

ولاريب أن حملات ولاة دمشق المتكررة وأبرزهم سليمان باشا العظم ضد دويلة ظاهر العمر بقصد إنهاء هذه السلطة المحلية، قد أخفقت. واستمر ظاهر العمر في توطيد مواقعه وحكمه، وساعد على ذلك النمو الاقتصادي للدولة القائم على التبادل التجاري بين فرنسا ودويلة ظاهر، وكذلك سياسته التي تقوم على التسامح بين طوائف البلاد مما ساعد على استقرار الدولة[٢].

ومهما يكن من أمر فإن ظاهر العمر قد حقق توطيد الأمن في دويلته بإنشاء قوات عسكرية من أبناء البلاد، وبنى الحصون والقلاع في المواقع الاستراتيجية، وحول بعض المدن وبخاصة طبريا وصفد وعكا إلى قلاع حصينة صمدت أمام حملات السلطنة العثمانية. وكان لتقدم الدولة اقتصادياً وازدهار تجارتها مع فرنسا أثر كبير في ترسيخ النظام وتوطيد

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، جـ٣، ص٣٠٢.
(٢) د/ أميل توما، المرجع السابق، ص٣٢.

الاستقرار وصد الحملات العثمانية عن دولته[1].

وإزاء صعود دويلة ظاهر العمر فإن الدولة العثمانية وولاتها وشيوخ الالتزام أخذوا يثيرون المشكلات والصعوبات ضد ظاهر العمر، واشتد النزاع بينه وبين والي دمشق عثمان باشا الكرجي، وحاول السلطان العثماني عزله عن ولاية صيدا وتسليمها للوالي الجديد درويش باشا بن عثمان باشا والي دمشق، وكلف والي دمشق وأولاده للقضاء على ظاهر وأسرته، ولما يمض وقت طويل على وصول الفرمان السلطاني للشيخ ظاهر بولاية صيدا والبلاد التي في يده لكن ظاهر استطاع هزيمة القوات المتحالفة المعادية له هزيمة كبيرة، ورجع منتصراً إلى عكا، فوسع إمارته وضم يافا والقدس والخليل تلبية لطلبات أهلها، وأرسل للدولة العثمانية بطلب موافقتها فاضطر السلطان العثماني إلى الموافقة على ذلك نظير مبلغ كبير من المال[2].

ونتيجة لكل الظروف والملابسات التي واجهت ظاهر العمر، ولما كانت الصلات بينه وبين الدولة العثمانية أخذت في السوء فقد تحالف ظاهر مع علي بك الكبير في أوائل عام ١٧٧٠م، وتلا ذلك دخول قواتهما دمشق بقيادة محمد بك أبي الذهب في يونيو ١٧٧١م، ثم انسحاب أبي الذهب فجأة من دمشق وعودته إلى مصر مما أحدث اضطراباً في ميزان القوى في بلاد الشام. وقد تمكن ظاهر العمر من احتلال صيدا وسيطر مع قوات حليفه علي بك على معظم مناطق فلسطين الغنية، ولم يكن أبو الذهب قد أعلن بعد عن عدائه لعلي بك، فلما كشف عن هذا العداء هرب علي بك من مصر أواخر إبريل ١٧٧٢م ولجأ إلى ظاهر العمر. وبناء على طلب

(١) المرجع نفسه، ص ٤٤.

(٢) ميخائيل الصباغ، المرجع السابق، ص٦٦.

الحليفين توجه الأسطول الروسي إلى بيروت لتحطيم السفن العثمانية فيها ولإشغال الأمير يوسف الشهابي بالدفاع عنها، فقصفها بالمدافع في ٨ يونيو وأنزل فيها قواته التي ما لبثت أن انسحبت منها بعد خمسة أيام بضغط من الأمير يوسف الذي كان يحكم بيروت. وفي أوائل مارس ١٧٧٣م عاد علي بك إلى مصر ومعه بعض قوات ظاهر لقتال أبي الذهب، واشتبكت قواتهما بالقرب من الصالحية في ٢٨ مارس، وجرح علي بك ثم توفي بعد أيام[١].

وما لبث أن جهز أبو الذهب جيشاً وخرج به من مصر في أوائل مارس ١٧٧٥م لمحاربة ظاهر العمر والاستيلاء على ممتلكاته باسم السلطنة العثمانية، وخضعت له غزة والرملة ويافا وعكا وصيدا، وهرب ظاهر لكنّ أبا الذهب توفي فجأة في يونيو ١٧٧٥م فانسحب جيشه عائداً إلى مصر، وما كاد ظاهر يتخلص من خطر أبي الذهب حتى أرسلت الدولة العثمانية قوة بحرية بقيادة القبطان حسن باشا للقضاء عليه. وبعد أن استسلمت حيفا لحسن باشا انتقل منها لفرض الحصار على عكا مركز ظاهر، وحين حاول ظاهر الهرب قتله بعض أتباعه من المغاربة في أواخر أغسطس ١٧٧٥م، وهكذا انهار حكم ظاهر. ومالبثت أن ورث ممتلكاته في بلاد الشام الجنوبية أحمد باشا الجزار[٢].

وكان أحمد الجزار مملوكاً لعلي بك الكبير، ونال في مصر رتبة البكوية، ولقب بالجزار لشدة بطشه بأعراب إقليم البحيرة، ولما اقترفه من مذابح لا تحصى. ثم توجه مع بعض مماليكه إلى بلاد الشام حيث أدى خدمات عسكرية للدولة ضد ظاهر العمر، كوفئ عليها بتعيينه حاكماً لعكا ثم والياً

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٢) ميخائيل الصباغ، المرجع السابق.

على صيدا عام ١٧٧٦م، واستطاع أن ينتزع بيروت من الأمير يوسف الشهابي، وأخضع عام ١٧٨١م المتاولة وأخذ منهم مدينة صور، واتخذ عكا مركزاً له وكان يقيم فيها حوالي عشرة شهور ويقيم المدة الباقية في صيدا التي كانت مركز الولاية الرسمي(١).

وأعاد أحمد باشا الجزار تحصين عكا، وأنشأ جيشاً من المرتزقة ومولِه بطرق مختلفة منها الضرائب التي أرهقت كاهل الفلاحين ومصادرة أموال التجار الأجانب، مما جعل الكثير من الفلاحين يهجرون قراهم. وحين توفي محمد باشا العظيم في يوليو ١٧٨٣م طمع الجزار في الحصول على ولاية الشام، إلا أن السلطان عبد الحميد (١٧٧٣م-١٧٨٩م) عين عليها ابناً آخر لعثمان باشا الكرجي وهو درويش باشا، وبعد وفاة درويش باشا في أواخر عام ١٧٨٥م عين الجزار والياً على الشام ثم عين عليها بعد ذلك ثلاث مرات، وبقية ولاية صيدا ومدينة عكا خاصة مركز قوة الجزار، فلم يتخل عنها حتى عين على ولاية الشام. وطول عهود ولايته الأربع حتى وفاته عام ١٨٠٤م مارس الجزار سياسة العنف والبطش وابتزاز الأموال من الناس، وقضى على معارضيه بلا رحمة أو شفقة، ناشراً الرعب والفزع في بلاد الشام بوجه عام(٢).

ولاشك أن صفحة الجزار كانت صفحة مظلمة حالكة في تاريخ بلاد الشام، لما قاساه الفلاحون والحرفيون من قسوته وظلمه اللذين أديا إلى تدمير عدد كبير من القرى وهجرة أهلها(٣).

---

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٠٩.
(٢) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص١٣٨-١٣٩.
(٣) د/ أميل توما، المرجع السابق، ص٦٦.

المماليك والقوى المحلية في العراق

خضع العراق للحكم العثماني في عام ١٥٣٤م في عهد السلطان سليمان القانوني الذي قاد حملة احتل فيها العراق وقضى على الحكم الفارسي في العراق، غير أن هذا الفتح العثماني للعراق لم ينه النزاع العثماني الفارسي حول هذه البلاد، فقد عاد العراق إلى السقوط أكثر من مرة بعد ذلك في يد الفرس[١].

ولاريب فإن موقع العراق الجغرافي يؤثر في تاريخه؛ فبلاد فارس تقع في شرق العراق، وجزيرة العرب مجاورة له من الغرب، والخليج العربي من الجنوب، والمناطق الجبلية من الشمال. ومن ذلك تتضح العوامل الأربعة التي تؤثر في تاريخ العراق، وهي : التهديد الفارسي من الشرق، والاتصال بجزيرة العرب وطبيعة البدو الذين يقومون باتحادات قبلية وعشائرية والتي كانت تمثل خطراً دائماً من شأنه قطع طرق اتصالاتها وإنهاك قواها السياسية والعسكرية، وكذلك النفوذ الأجنبي في الجنوب ثم تنوع الأجناس ووعورة المنطقة في الشمال. ومن أجل الدفاع عن الحدود ورد الأخطار الخارجية اعترف السلطان العثماني بالحكام الأقوياء في العراق، مثل آل الجليلي في الموصل وحسن باشا وأولاده وأتباعه في بغداد والبصرة[٢].

وخلال فترة ضعف الحكم العثماني تعرضت البصرة وبغداد لاعتداءات الفرس وإعادتهما إلى السلطة العثمانية، ومنذ أن استرد العثمانيون بغداد من أيدي الفرس عام ١٦٣٨م وتولي حسن باشا ولاية بغداد عام ١٧٠٤م قاست

(١) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ٤، بغداد، ١٩٤٩، ص٤٩-٥٠.
(٢) المرجع نفسه، ص١٠٦-١٠٨.

البلاد من الفوضى وعدم الاستقرار، وتعاقب الولاة على الحكم الواحد تلو الآخر بحيث بلغ عددهم ثمانية وثلاثين والياً، ولم يستطع أي منهم أن يقضي على تلك الأحوال السيئة. إلا أن اعتلاء حسن باشا الولاية كان بداية عهد جديد وطيد الأركان، لما امتاز به من كفاءة وقوة، وقد وجد حسن باشا نفسه أمام مشكلات كبيرة؛ منها فساد الإنكشارية التي تحولت أداة للفوضى والفساد، حتى أنه يمكن القول بأنهم لم يحضروا إلا لتسلم الرواتب، هذا فضلاً عن مشكلات المجتمع العراقي الذي تتحكم فيه العصبية القبلية التي تحول دون احترام الحكومة وإطاعة أنظمتها[1]. لذا فقد كان على حسن باشا استخدام القوة أو ترك الأمور على ماهي عليه.

فقام حسن باشا بتكوين فرقة عسكرية خاصة به من المماليك ودربهم تدريباً عسكرياً، كما علمهم مبادئ الدين الإسلامي الحديث والقراءة والكتابة، وعينهم في وظائف إدارية وعسكرية عليا. وبعد وفاة حسن باشا ١٧٢٣م خلفه ابنه أحمد باشا (١٧٢٣م-١٧٤٧م) والذي سار على نهج أبيه في جلب المماليك والعناية بهم، ووازنت قوة المماليك بل فاقت قوة الإنكشارية والبدو. ولا شك أن تأسيس نظام المماليك الذي توطدت دعائمه في البلاد منذ عام ١٧٠٤م وحتى عام ١٨٣١م إنما يمثل حلاً طبيعياً لمعالجة مشكلات البلاد وإنقاذها من الفوضى[2].

فقد قام حسن باشا بمجهودات كبيرة لإخضاع العشائر العربية، ولم يكن يخرج من حرب مع إحدى العشائر إلا ويشتبك في حرب مع أخرى، ولم تسلم من ضرباته سوى عشيرة قشعم التي كانت تسكن البادية غرب

(١) د/ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٩٢-١٩٤.
(٢) د/ عبد الكريم غرايبة، المرجع السابق، ص١١٨-١٢٠.

الفرات. وتمكن بالقوة والدبلوماسية من إخضاع القبائل الكردية واليزيدية المتمردة في الشمال، ونجح في عام ١٧٠٨م في استرجاع البصرة من أيدي عشيرة المنتفق بعد قتال استمر أربعة أيام، وإزاء عجز والي البصرة عن الصمود بمفرده في وجه المنتفق فقد فوضت الدولة حسن باشا أمر تعيين من يراه كفؤاً لإدارتها والدفاع عنها، فسلمها إلى زوج ابنته مصطفى أغا. وبذلك أصبحت البصرة تابعة للأسرة الحاكمة في بغداد[١].

وبينما كان العراق يتمتع بعهد من الاستقرار والهدوء كانت الدولة الصفوية تسير نحو التدهور بسبب غزو الأفغان لبلاد فارس، مما أدى إلى سقوط الحكم الصفوي. ولهذا انتهزت الدولة العثمانية فرصة الاحتلال الأفغاني لفارس (١٧٢٢م-١٧٢٩م) وأعلنت الحرب عليها عام ١٧٥٣م، وتوغلت القوات العثمانية بقيادة حسن باشا والي بغداد في بلاد فارس واحتلت كرمنشاه، غير أن حسن باشا مالبث أن توفي وخلفه ابنه أحمد باشا عام ١٧١٣م في ولاية بغداد وقيادة الجيش العثماني في بلاد فارس. وفي ربيع عام ١٧٢٤م و وصل أحمد باشا إلى همدان واحتلها وأصبحت ولاية عثمانية، وقد اغتنمت بعض العشائر العراقية فرصة غياب الوالي وأعلنت تمردها، مما اضطر أحمد باشا لترك الجبهة والعودة إلى بغداد على وجه السرعة، وأنزل بالعشائر المتمردة ضربات شديدة[٢].

ويتميز عهد أحمد باشا بالتصدي لغزوات الفرس على العراق بقيادة نادر شاه في الفترة مابين ١٧٣٢م-١٧٤٣م، ونجح في إفشال مخططات الفرس. لكن محاولات الفرس المتكررة لاحتلال بغداد شجعت العشائر على التمرد

(١) عباس العزاوي، المرجع السابق، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) د/ أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٢٢-٢٢٣.

والعصيان بما بذله من رشاوى ووعود للقيام بأعمال التجسس لحسابه، مما جعل أحمد باشا يؤدب تلك العشائر بعد انحسار نفوذ نادر شاه عن العراق، والذي مالبث أن توفي عام ١٧٤٧م وأعقبه أحمد باشا حيث توفي في العام نفسه[١].

وخلف أحمد باشا سليمان باشا (١٧٤٩م-١٧٦٢م) وهو أول من تولى الحكم في العراق من المماليك، فقد أبدى شجاعة في الدفاع عن بغداد عند حصارها من قبل نادر شاه عام ١٧٣٢م، وعين على البصرة والياً عام ١٧٣٦م. ثم اضطر السلطان العثماني لتوليته والياً على بغداد بعد أن رفض المماليك تعيين وال عثماني لبغداد[٢].

وقد واجه سليمان باشا خلال سنوات حكمه الأولى بعض حركات التمرد العشائرية، إلا أنه استطاع أن يقضي عليها وأن يفرض سلطته على العشائر، فنال بذلك تقدير السلطان العثماني، وأصبح سليمان باشا العدو الرهيب للعشائر الثائرة لشدة بطشه وإقدامه، حتى أنهم أطلقوا عليه اسم «أبو ليلة» لحملاته التي تغير عليهم دائماً في الليل[٣]

وبعد وفاة سليمان باشا اضطربت أحوال الولاية لمدة عامين (١٧٦٢م-١٧٦٤م) نشب خلالهما نزاع عنيف بين المتحفزين للحصول على منصب الباشوية، فقد كان هناك سبعة مماليك مرشحين للحكم تولى كل منهم في وقت ما منصب الكتخدا. وفي ربيع عام ١٧٦٤م تولى عمر باشا الحكم وشهدت فترة ولايته (١٧٦٤م-١٧٧٦م) أحداثاً جساماً: كثورات

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١١٢.
(٢) عباس العزاوي، المرجع السابق، ص١٦٥-١٧٠.
(3) Longrigg, S.H., Four Centuries of Modern Iraq, Oxford 1960, pp. 100-105.

الخزاعل والمنتفق والعبيد، واضطراب أحوال كردستان (١٧٧٤م)، وتدخل كريم خان الزند العسكري في العراق، وحصار الفرس للبصرة (١٧٧٥م)[١].

وخلف عمر باشا كل من عبد الله باشا (١٧٧٦م-١٧٧٨م) وحسن باشا (١٧٧٨م-١٧٧٩م) ثم سليمان باشا (١٧٧٩م-١٨٠٢م)، وعرف الأخير في التاريخ باسم سليمان باشا الكبير، وهو يمثل العصر الذهبي لحكم المماليك في العراق، فقد امتدت سلطته من ماردين حتى الخليج العربي، وواجه الثورات العشائرية العنيفة، ولاسيما ثورات الفرات الأوسط واشتداد الخصومات في الموصل والاضطرابات في ماردين، وهجمات السعوديين من الجزيرة العربية. وامتاز عهده بانحسار الخطر عن العراق من جهة فارس التي عمتها الفوضى الداخلية، مما مكنه من الانصراف إلى الإصلاحات الداخلية والنهوض بالبلد اقتصادياً، فعمل على تنشيط التجارة بتأمين الطرق وتيسير المواصلات النهرية والبرية، كما عمل على توسيع رقعة الزراعة بإحياء بعض الأنهار المندرسة وتطهير القنوات والترع المهملة[٢].

وخلف سليمان باشا الكبير كل من علي باشا الثاني (١٨٠٢م-١٨٠٨م) وسليمان باشا الصغير (١٨٠٨م-١٨١٠م) وعبدالله باشا (١٨١٠م-١٨١٣م) وسعيد باشا (١٨١٣م-١٨١٦م)، ويدل قصر عهود هؤلاء الولاة والمؤامرات التي تعرضوا لها من الداخل والخارج على عدم استقرار الحكم المملوكي في العراق[٣].

---

(1) Longrigg, S.H. :Op.cit., p.110.

(٢) د/ عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨، ص٢٣.

(٣) د/ عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص٢٣.

وكان آخر الولاة المماليك في العراق وأطولهم عهداً هو داود باشا (١٨١٦م-١٨٣١م)، فقد شغل منصب الدفتردار والكتخدار قبل أن يعين والياً على بغداد، ورغم أنه تولى الحكم في ظروف قاسية بسبب إفلاس خزينة الحكومة وبسبب الفتنة بين المماليك والإنكشارية والعشائر الكردية وغيرها من العشائر المتمردة فقد اتجه داود باشا إلى تنظيم الإدارة وإقرار الأحوال وإشاعة الرخاء، وكان أكثر الولاة المماليك اهتماماً بالمساجد وأئمتها وخطبائها ومدرسيها، باعتبارهم قادة الرأي العام في بغداد وأهم أداة الدعاية القوية التي تؤثر في نفوس الناس. وحرص داود على تلقي العلوم على كبار علماء عصره، وارتفع في عهده عدد المدارس إلى ثمانين مدرسة بالإضافة إلى عشرين مدرسة لتدريس العلوم والآداب واللغات الفارسية والتركية والعربية، ولم تكن هذه المدارس منتشرة في بغداد فحسب، بل في السليمانية وكركوك والموصل والنجف والحلة وكربلاء والكاظمية والبصرة وغيرها[١].

وتميز عهده بحدوث حادثين هامين هما استئناف القتال مع فارس وإلغاء الإنكشارية، وقد هزم داود باشا في قتاله مع الفرس، ولم يتراجع محمد علي ميرزا حاكم كرمنشاه عن احتلال بغداد إلا بعد أن تفشى الطاعون بين قواته. وفي عام ١٨٢٣م وقعت معاهدة بين والي بغداد وسلطات فارس اعترف بموجبها بالحدود التي كانت سائدة زمن السلطان مراد الرابع. أما الحادث الثاني فهو إلغاء الإنكشارية في بغداد إثر إلغاء السلطان محمود الثاني (١٨٠٨م-١٨٣٩م) لها في استانبول عام ١٨٢٦م وإقامة جيش

(١) انظر عن داود: تاريخ العراق الحديث للدكتور عبد العزيز نوار، القاهرة، ١٩٦٨، وكذلك: عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، جـ٤، ص١٧٠.

مدرب على النظام الحديث[1] .

وكان داود باشا حريصاً على إبعاد النفوذ الأجنبي عن العراق، فإنه مع استعانته ببعض الأجانب في بعض إصلاحاته، ومع اهتمامه بتسليح جيشه وتدريبه على الأساليب الحديثة إلا أنه ضاق بالنفوذ الإنجليزي الذي يزداد في بغداد يوماً بعد آخر. فلما عزم على وضع حد لتدخلهم في شئون الولاية أخذوا يدسون له في دوائر الباب العالي، ولقي الدس الإنجليزي آذاناً مصغية في استانبول، إذ كانت الظروف مهيأة لذلك، فقد نجم عن إقبال داود تسليح جيشه وتدريبه على الأساليب الحديثة أن ازدادت مخاوف السلطان منه وخشي قيام محمد علي آخر في الجزء الشرقي من إمبراطوريته، وهذا ماجعله أكثر تصميماً للقضاء عليه، خاصة وأنه كان يعمل على تطبيق النظام المركزي المباشر في أرجاء الدولة العثمانية مما اقتضى إقصاء المماليك عن حكم العراق نهائياً[2] .

وكان داود باشا يرسل بانتظام خلال سنوات حكمه الأولى ماعليه من أموال إلى الباب العالي، ولكن هذا الانتظام في إرسال الأموال تغير فاضطر داود باشا إلى التوقف أحياناً والتأخير ثم القطع، فبرنامجه الإصلاحي والاقتصادي وتهديدات فارس المستمرة له والثورات العشائرية ومؤمرات المطالبين بالباشوية، كل هذا أرغمه على توفير المال اللازم لتحقيق إمكانية التحرك في جميع هذه المجالات، غير أن هذا الامتناع عن إرسال الأموال صار سبباً لتوتر العلاقات بين داود والسلطان، ثم جاء عام ١٨٢٧م ليشهد وقوف روسيا وإنجلترا وفرنسا إلى جانب ثوار المورة، وتطور ذلك إلى إعلان

(1) Longrigg, S.H., op. cit., p. 110-115.

(2) Longrigg, S.H., op.cit., p. 128-134.

الحرب بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٨٢٨م ومطالبة ولاة الدولة بإرسال الأموال اللازمة للمساهمة في المجهود الحربي بالمال أو بتقديم القوات المسلحة للقتال، وقرر الباب العالي أن تقدم ولاية بغداد ستة آلاف كيس أي ما يعادل ٢٤ ألف ليرة تركية ذهبية (١).

غير أن داود باشا امتنع عن إرسال هذه الأموال، فكان هذا الامتناع نذير أزمة بينه وبين السلطان، وظن كثيرون أن داود أعلن العصيان على الدولة، وأنه يجب إقصاؤه عن الحكم. وأرسل السلطان مندوباً لوالي بغداد غير أنه قتل على يد أتباع داود في عام ١٨٣٠م، ولما علم الباب العالي بذلك قرر تنحية داود باشا عن الحكم بالقوة، واختار السلطان والي حلب علي رضا للقيام بهذه المهمة ولتولي ولاية بغداد؛ لمعرفته بأحوال العراق. وصدرت الأوامر إلى ولاة العراق والشام بالانضمام إلى حملة علي رضا باشا(٢).

وبينما كانت الحملة العثمانية تزحف صوب بغداد كان وباء الكوليرا يفتك بأهلها، وزاد الأمر سوءاً وفاة معظم السقائين الذين يقومون بنقل الماء إلى دور الأهالي، ثم جاء فيضان نهر دجلة ليتعاون مع هذا الوباء في بغداد المنكوبة، فهدم الدور والأسوار وعزت الأقوات واضطرب الأمن وكثر اللصوص وقطاع الطرق، وسقط الباشا فريسة المرض واشتد الحصار على بغداد لمد تسعين يوماً، واضطر سكانها إلى فتح الباب الشرقي من المدينة حيث دخله العثمانيون في ١٧ سبتمبر ١٨٣١م وأمعنوا في المماليك قتلاً حتى أفنوهم، إلا أنهم أبقوا على داود باشا واقتادوه إلى استانبول، وتقلد داود بعض المناصب حتى وفاته في المدينة المنورة عام ١٨٥١م (٣).

(١) عباس العزاوي، المرجع السابق، ص١٧٩-١٨١.
(٢) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص١١٥.
(٣) د/ عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨م.

وعلى هذا النحو انتهى حكم المماليك في بغداد والذي أعطاها دورها السياسي والإداري، وفرض هيبة واليها على القبائل البدوية والكردية، وأخضع لبغداد البصرة وشهر زور وكردستان. ومنذ عام ١٨٣١م عاد العراق إلى الحكم العثماني المباشر فتولى عليه ولاة من استانبول [١].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إبان حكم المماليك للعراق كانت سلطتهم تجد دائماً مؤيدين من جانب طبقات السكان في المجتمع العراقي؛ كالتجار والعلماء والعامة، وشارك المماليك سلطتهم هذه أسر محلية حاكمة، وكانت الأسر تحكم حكماً وراثياً أكثر استقلالاً في شئونها الداخلية، وترتبط بالمماليك في الشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية [٢].

وقد عاش العراق بعد حكم المماليك تابعاً تبعية مطلقة للدولة العثمانية، وحرص الولاة الذين حكموه باسم السلطان العثماني من عام ١٨٣١م إلى ١٩١٤م على إخضاع العراق للحكومة المركزية باستانبول، وكانت سلطة الباشوات الأتراك ضعيفة على القبائل العربية المتنازعة فيما بينها، وكذلك ضعيفة أمام الأكراد. وقد شهد العراق عهداً من الإصلاح في عهد ولاية مدحت باشا، وواجه العراق الأطماع الاستعمارية الأوربية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وأخيراً خضع العراق للنفوذ الاستعماري الإنجليزي بعد أن احتل الإنجليز العراق إبان الحرب العالمية الأولى [٣].

(1) Longrigg, S.H., op. cit., pp. 187-192.

(٢) عباس العزاوي، المرجع السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٣) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ٧٠-٧٢.

حركة علي بك الكبير في مصر

كانت السلطة في مصر إبان العصر العثماني المملوكي موزعة بين الباشا العثماني من جهة وبين رجال الحامية أو رؤساء الجند من جهة ثانية، وبين بكوات المماليك من جهة ثالثة. وفي القرن السادس عشر كان التفوق للباشا العثماني ثم حدث بسبب إكثار السلاطين من عزل الباشوات وتعيين غيرهم، وعدم السماح ببقاء أحد منهم في الحكم مدة طويلة خوفاً من طمعه في الانفراد بالسلطة في مصر أن تمكن رؤساء الجند ابتداء من القرن السابع عشر من السيطرة على الموقف وسلب الباشا على سلطته بحيث لم تعد له القدرة على تصريف أمور البلاد (١).

غير أن الصراع لم يلبث أن اشتد بين الأوجاقات العثمانية بعضها بعضاً، وبالذات أوجاق المستحفظان الإنكشارية، وهو من أقوى الأوجاقات واختص بحراسة القلعة، وبين أوجاق العزبان (العزب) مما أدى إلى إضعافهما معاً لصالح المماليك. ولم يكن هذا الصراع هو العامل الوحيد في إضعاف الأوجاقات العثمانية بصفة عامة ذلك أن استيلاء قادة الجند على علوفات (رواتب) جنودهم أو تأخر صرف هذه العلوفات لأي سبب من الأسباب أدى إلى أن التحق الكثير من الجند بأعمال الحرف الصناعية، وانصرفوا عن أعمال الجندية والتحقوا بالحياة المدنية، حتى أصبحوا خليطاً من الصناع والمرتزقة الذين يرفضون حراسة أي باب لقاء أجر يتقاضونه، وهذا رغم بقاء أسرتهم مقيدة في دفاتر الأوجاقات، وقد أسفر هذا الوضع بالطبع عند فقدانهم صفتهم العسكرية (٢).

ولكن هذا التدهور الذي أصاب الأوجاقات العثمانية لم يحدث لأوجاق

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٩٢.

(٢) د/ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٣٧-١٣٨.

المماليك، ففي الوقت الذي فقد فيه الجند العثمانيون صفاتهم الحربية وألفوا الدعة والراحة ودبت بينهم الاختلافات، كان المماليك يحتفظون بصفتهم العسكرية. وقد انتهى هذا الموقف في القرن الثامن عشر إلى أن أصبح المماليك القوة العسكرية الوحيدة في مصر، مما أفضى إلى سيطرتهم على شئون الحكم [١].

والحقيقة أن العهد الذي سيطر فيه المماليك على الحكم في البلاد كان عهد فوضى واضطراب، ولعل أهم ما يلاحَظ في هذا العهد الذي استمر طيلة القرن الثامن عشر ذلك النزاع المستمر بين البكوات أنفسهم في سبيل السيطرة على الحكم وسلب السلطة من الباشا العثماني، وغدا الأمر كله في أيدي البكوات المماليك [٢].

ومما يجدر ذكره أن المماليك لم يستطيعوا الانفرد بحكم مصر رغم استئثارهم بالنفوذ في البلاد، ويرجع السبب في ذلك إلى انقسامهم إلى جماعات أو فرق مملوكية متنافرة يطلق عليها البيوت المملوكية، وهي تنسب عادة إلى مؤسسيها، ومن هذه البيوت القاسمية والعقارية والعلوية والمحمدية والمرادية والإبراهيمية والإسماعيلية وغيرها، وكل فرق أو بيوت متناحرة تتنازع حول المناصب، وخاصة منصب شيخ البلد (حاكم القاهرة) وهو من أرفع المناصب المملوكية، ويعتبر هذا المنصب رمز الزعامة والسلطة المطلقة، فكثرت بينها الحروب الأهلية والفتن الداخلية حتى أصبحت هذه الحروب والفتن السمة الرئيسية للحياة السياسية اليومية في مصر [٣].

---

(١) د/ عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط١، ص٧٣.

(٢) د/ عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ط١، القاهرة ١٩٥٥، ص١٨-٢٠.

(٣) د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٦٤-١٦٨.

وقد وصف الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر خلال القرن الثامن عشر ما سببته هذه الحروب والفتن من فوضى عمت أرجاء البلاد بصفة عامة والقاهرة بصفة خاصة، وذكروا أن خلافات المماليك وحروبهم الداخلية المستمرة كانت السبيل الذي حفظ للسلطان العثماني ظلاً من السلطة والسيادة؛ إذ كان رؤساء البيوت المملوكية وزعماؤها يفضلون وجود الباشا العثماني الضعيف في القاهرة على مجيء آخر قد يكون له من القوة ما يكفي للقضاء على نفوذهم وسلطتهم. ومع ذلك فكثيراً ما كان بكوات المماليك يقدمون على حبس الباشا العثماني في القلعة ويطلبون من الباب العالي عزله فيعزله ويولي مكانه آخر [1].

ويحق لنا أن نتساءل ماذا كان موقف الدولة العثمانية من هذه الفوضى المملوكية، ومن استئثار المماليك بالسلطة في البلاد؟ الواقع أن الدولة العثمانية إبان القرن الثامن عشر انشغلت بحروبها ضد روسيا في أوروبا، وضد فارس في آسيا، مما أنهك قواها وأعاقها عن الالتفات نحو مصر وغيرها من ولايات الدولة. وليس معنى هذا أن الدولة العثمانية رضيت بالأمر الواقع ورضخت لقوة شيخ البلد الذي طغى نفوذه على نفوذ الباشا العثماني، بل على العكس من ذلك فإن الدولة العثمانية في الأوقات التي لاتكون فيها مشغولة بحروبها في أوربا أو آسيا كانت تحاول استرجاع سيطرتها الضائعة في مصر [2].

ولجأت مصر إلى وسائل خاصة منها إغلاق أسواق الرقيق في البلقان أمام البكوات المماليك، لأنهم كانوا يجددون دماءهم عن طريق شراء الرقيق

(١) د/ عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص ١٤٠.
(٢) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٩٤.

الأبيض وتدريبهم. وأرسلت الدولة العثمانية حملات تأديبية لردع البكوات المماليك المتمردين على سلطان الدولة [١].

ولما كان بكوات المماليك لا تعنيهم شئون مصر إلا بقدر ما يبتزونه من أموال أهلها بشتى الأساليب والطرق- مما أدى إلى اختلال الأمور وارتباك اقتصاد البلاد وانتشار المجاعات فيها- فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا كان موقف الشعب المصري من جور المماليك وظلمهم؟ الواقع أن عامة الشعب المصري في القرن الثامن عشر كانوا لايترددون في القيام بالثورات وبذل أقصى ما يستطيعون بذله من ضروب المقاومة متى اشتدت عليهم قسوة معاملة السلطات الحاكمة، ورفض الفلاحون دفع الضرائب [٢].

وفي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر برزت على مسرح الأحداث في مصر شخصية قوية من بكوات المماليك هي شخصية علي بك الكبير، الذي ثار على الدولة العثمانية واستطاع أن يقيم حكومة قوية في مصر خلال السنوات التي خلصت له فيها السلطة.

علي بك الكبير:

تولى علي بك السلطة (مشيخة البلد) في مصر عام ١٧٦٣م، ولم يكد يستمتع بهذا المنصب قليلاً حتى اضطره أعداؤه ومنافسوه إلى الفرار مرتين من مصر خلال ثلاث سنوات، فأقام في الحجاز تارة وفي غزة بفلسطين تارة أخرى، حتى اضطر إلى العودة إلى القاهرة عام ١٧٦٦م فانتقم من أعدائه وأنزل العقاب الصارم بمحركي الفتن والاضطرابات، واستخدم في ذلك

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٥.

أحد مماليكه الذي اشتهر منذئذ باسم الجزار بسبب ما أظهره من قسوة وبطش عند إخماد ثورة أعراب الدلتا (الحبايبة بشرق الدلتا ووسطها، والهنادي بإقليم البحيرة)، وهو الذي دانت له فيما بعد باشوية صيدا ثم ولاية الشام[1].

وكان سويلم بن حبيب زعيم الحبايبة والهنادي بالوجه البحري قد طغى وتجبر ونشر نفوذه بمعظم بلاد الشرقية والقليوبية، وتحكم في الطريق بين القاهرة والموانئ الشمالية، ومارس القرصنة النيلية على نطاق واسع. ولما كان أعراب البحيرة قد انضموا إلى أعداد علي بك فقد أرسل الأخير حملتين للقضاء عليهم ونجحت هاتان الحملتان في التخلص من سويلم والتنكيل بأتباعه، وذكر الجبرتي أن مماليك علي بك عندما قتلوا سويلم قطعوا رأسه ورفعوها على رمح ثم علقوها على باب زويلة [2].

وبعد أن خلص الوجه البحري لعلي بك، لم يلبث أن تطلع لاستخلاص الوجه القبلي، الذي كان يمد القاهرة بالمؤن والغلال من يد همام بن يوسف شيخ عربان الهوارة. ولم يكن همام بن يوسف طاغياً متجبراً بل كان شيخاً كريماً نبيلاً يجير المستجيرين ويقدم لهم المال والرجال والعتاد والسلاح وكل ما يلزم لعودتهم إلى القاهرة حيث المجد والسلطان، ولم يكن علي بك في الواقع يخشى من ازدياد نفوذ همام واتساع أملاكه، لأن همام لم يأت أمراً يخل بالأمن، بل كان حريصاً على إرسال الميري بانتظام، كما كان يرسل بين الحين والآخر الهدايا للباشا العثماني وشيخ البلد بالقاهرة، وكذلك لكشاف الأقاليم الخاضعة لسلطته، ولكن الذي ضايق علي بك هو تحول الصعيد إلى

(١) د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٥.
(٢) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، القاهرة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، ط١، ص٥٢٠.

وكر تنبت فيه الفتن ومورد يمد منافسيه على مشيخة البلد بالمؤن والعتاد والسلاح [١].

وعلى ذلك فقد صمم علي بك على التخلص من همام حتى لايجد من تسول له نفسه بالخروج على طاعته مجيراً يحميه إذا نفاه إلى الصعيد، وأرسل لهذا الغرض حملة إلى الصعيد بقيادة مملوكه محمد أبو الذهب. وفي خارج أسيوط تقابل الفريقان وانتصر أبو الذهب وفرت فلول المهزومين إلى فرشوط بالصعيد، ولكن أبا الذهب استطاع أن يكسب إلى جانبه بالحيلة ابن عم همام المدعو أبو عبد الله الذي وعده ومناه بحكم الصعيد، وصد أبو عبد الله هذا الوعد ورفض مواصلة القتال، ولما علم همام بخيانة أقرب الناس إليه مات حزناً وكمداً. وتقرر بذلك النصر النهائي لأبي الذهب وأصبح علي بك سيد الوجهين البحري والقبلي، وصاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء القطر المصري [٢].

وعاد علي بك إلى القاهرة بعد أن قضى على خصومه في الصعيد، وتوجه ومعه أتباعه إلى الديوان بالقلعة وتولى مشيخة البلد كما كان، واستمر الصناجقة في مناصبهم، وثبت علي بك قدمه في مصر، وقتل المتمردين وشتت شمل المنافقين، وتم ذلك دون نزاع مع الوالي العثماني رغم أن الدولة العثمانية ترفض انفراد شخص بالأمور، وتقف أمام ازدياد سلطة البكوات المماليك، فقد كانت تعمل على إبقاء نار الفتنة بين البكوات حتى يفضوا على بعضهم البعض [٣].

(١) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة، ١٩٥٠، ص٤٨.
(٢) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٠-٥٢، وانظر كذلك: الجبرتي، ط١، ص٨٩.
(٣) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ١، ص٨٥.

وكان والي القاهرة محمد راقم باشا يعضد خصوم علي بك، ويساعد على إرسال حملة لمقاومته تحت رئاسة حسين بك كشكش، ويجمع لهذه الحملة المال، كما نجده يقابل علي بك بعد انتصاره على جيش حسين بك ويقره شيخاً للبلد[1].

وقد أدرك علي بك موقف الباشا محمد راقم، وتمكن من طرده في عام ١٧٦٨م وحل علي بك مكانه، وأعلن نفسه قائمقاماً عن الباشا، وعمل على كسب ود الدولة العثمانية إلى جانبه عن طريق الهدايا والأموال نظير توليه باشوية القاهرة وإرسال جيش مصري لمساندة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا، غير أن الدولة العثمانية كانت تخشى من احتمال أن يستخدم علي بك هذا الجيش لتحقيق أهدافه بمعاونة روسيا التي كانت تشجع القوى المحلية على الثورة ضد الحكم العثماني. وبناء على هذه الشكوك فقد استطاع علي بك التأثير على المماليك وإقناعهم بأن الدولة العثمانية تعمل على قتل جميع المماليك، وبعد ذلك أعلن علي بك الكبير استقلاله عن الدولة العثمانية، وطلب منهم عدم تعيين باشوات وإرسالهم إلى القاهرة[2].

وما كاد ينتهي علي بك من توطيد نفوذه في مصر حتى قامت الحرب الروسية العثمانية (١٧٦٨م-١٧٧٤م) والتي أظهرت ضعف الدولة العثمانية العسكري، مما أغرى علي بك على المضي قدماً في تحدي سلطان العثمانيين. وكان علي بك قد طرد الباشا العثماني محمد راقم وامتنع عن دفع مال الميري، وضرب عملة جديدة، وطرد كل من يُظهر ميلاً للدولة

(١) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص١٥٠.
(٢) عبدالرحمن الجبرتي، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

العثمانية، ثم طمع في نشر سلطانه على الجزيرة العربية أملاً في أن يتخذ من جدة مقراً لتجارة الهند حتى تتحول تجارة الشرق إلى البحر الأحمر وبرزخ السويس بدلاً من ذهابها إلى أوربا عن طريق رأس الرجاء الصالح، متأثراً في ذلك بآراء صديقه التاجر البندقي كارلوروسني[1].

وأعد علي بك حملة لاحتلال الحجاز منتهزاً فرصة الخلاف حول الشرافة هناك، ونجحت الحملة التي أرسلها علي بك إلى الحجاز بقيادة مملوكه أبي الذهب، فمد نفوذه إلى الحجاز. ونودي بعلي بك في الحرمين الشريفين سلطان مصر وخاقان البحرين، وذُكر اسمه ولقبه هذا على منابر المساجد في الحجاز كلها[2].

وقد شجعه انتصاره في حملة الحجاز على إرسال حملة أخرى إلى بلاد الشام لشد أزر حليفه الشيخ ظاهر العمر، وعلى أمل أن يلقى تعاوناً من روسيا خصم العثمانيين العنيد في تحقيق مآربه. وكان علي بك على خلاف شخصي مع والي الشام عثمان باشا الكرجي، بسبب نزاع بينهما في الحجاز عام ١٧٦٤م حين كان الأول أميراً على الحج المصري والثاني أميراً على الحج الشامي، وحرض عثمان باشا بعد ذلك أعداء علي بك في مصر ضده، فهرب إلى غزة إلا أن عثمان باشا أمر متسلمه في غزة بطرد علي بك، فعاد إلى مصر عام ١٧٦٦م. وبعد ثلاث سنوات قدم علي بك شكوى إلى السلطان ضد عثمان باشا متهماً إياه بإيواء المصريين الفارين، وطالب بعزله. وفي أوائل عام ١٧٧٠م تحالف علي بك مع ظاهر العمر الذي عرف قوة علي بك أثناء وجوده في غزة[3].

(١) د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٦.
(٢) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٢٦.
(٣) الجبرتي، نفس المرجع، ص ٩٢.

والسؤال الذي يطرح نفسه عما إذا كان علي بك قد أراد بغزو الشام أن يصل إلى بلاد الأناضول والأستانة عن طريق الشام فيعتلي عرش السلطنة، أم أراد فقط أن يؤمن ملكه في مصر؟ من المرجح أن حملة علي بك في بلاد الشام كانت مشروعاً للتوسع يرمي من ورائه إلى غرضين أساسيين : أولهما تأمين أملاك حليفه الشيخ ظاهر العمر في بلاد الشام الجنوبية - بوابة مصر الشرقية- وثانيهما القضاء على قوة باشا دمشق وغيره من الباشوات العثمانيين الذين قد تحرضهم الدولة على القضاء عليه في مصر، فقام بتلك الحملة الدفاعية التي اتخذت شكلاً هجومياً لكي يقيم حول نفوذه بمصر سياجاً آمناً دائماً[1].

وتحركت قوات علي بك من مصر براً وبحراً باتجاه الشام في أوائل نوفمبر ١٧٧٠م، واحتل إسماعيل بك قائد هذه القوات غزة والرملة دون مقاومة من أهلها لنقمتهم على مظالم عثمان باشا. وهرع الأخير من دمشق لصد عدوان قوات علي بك ودخل يافا عنوة للدفاع عنها وحين رأى انضمام ظاهر العمر إلى إسماعيل بك وتصميمهما على قتاله انسحب عثمان باشا من يافا عائداً إلى دمشق، واحتلت قوات إسماعيل بك وظاهر العمر بعد ذلك يافا، وكسب الحليفان ميناءً آخر إلى جانب عكا التي كانت بيد ظاهر، واستخدماه لإنزال المعدات المنقولة بحراً إلى مصر. ولم يلبث أن قدم محمد بك أبو الذهب في أوائل عام ١٧٧١م على رأس قوات إضافية وتسلم قيادة الحملة، واستمر أبو الذهب في زحفه حتى احتل دمشق في ٨ يونيو ١٧٧١م[2].

---

(١) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث ص٩٩.

(٢) المرجع نفسه.

وفي غضون ذلك كان علي بك يعمل جاهداً لعقد المخالفات مع روسيا والبندقية، ومع أنه أخفق في هذا المسعى إلا أنه لقي تشجيعاً من القسيس أورلوف قائد الأسطول الروسي المرابط في بحر الأرخبيل. وكان علي بك قد كتب إلى القائد الروسي مبدياً رغبته في عقد معاهدة تحالف وصداقة مع حكومته، ووعده بأن يمده بكل مايحتاج إليه جيشه وأسطوله من مؤن، وطلب منه أن يزوده بمدافع للحصار ومهندسين. وقد رد عليه أورلوف مهنئاً ومشجعاً على حركته، ووعد بحمل مقترحاته بشأن المخالفة التي عرضها كاترين قيصرة روسيا، ثم شكره عليه من مساعدة ووعد بألا يتأخر في طلبها متى وجد نفسه في حاجة إليها[1].

غير أن محمد بك أبو الذهب قد خان صاحبه علي بك الكبير فقد انسحب أبو الذهب فجأة من دمشق في ١٨ يونيو ١٧٧١م وعاد إلى مصر. وقد حاول الكتاب والمؤرخون تعليل هذا الانسحاب فنسبه بعضهم إلى ميل إسماعيل بك للدولة العثمانية وتحذيره لأبي الذهب من غضب الدولة إذا فرغت من حربها مع روسيا، ثم أثار فيه النعرة الدينية فأظهر له حرية قتال سلطان مسلم وأن من عصى السلطان فقد عصى الله والرسول، كما أن الخروج على طاعة السلطان خروج عن دين الإسلام، وأخيراً حرصه على عدم إطاعة أوامر علي بك أو الانسياق وراء رغباته التي أوحتها إليه روسيا[2].

وتصادف قدوم مندوب الباب العالي لتسلم الأموال السنوية على بلاد الشام فاتصل به أبو الذهب ورجاه كسب عفو الدولة بعدم تقديم الاعتذار

(١) الجبرتي، المرجع السابق، ص٩٦.
(٢) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ١٧٤-١٨٠.

الكافي، وبذا حصل أبو الذهب على وعد سلطاني بالعفو والشياخة على مصر. ويذكر مؤرخون آخرون أن الباب العالي هو الذي أوعز لعثمان باشا والي دمشق بالاتصال سراً بأبي الذهب لكسبه إلى جانب العثمانيين، وقد عقد بالفعل اجتماع سري بين الطرفين بدمشق أبلغ فيه عثمان باشا أبا الذهب بأن السلطان قد وعد بتعيينه مكان علي بك في مصر[1]. وهناك فريق ثالث من المؤرخين ينسب هذا الانسحاب إلى أبي الذهب نفسه، فيقولون إن أبا الذهب كان يدبر منذ زمن طويل وسيلة للقضاء على علي بك، وإنه في جميع خدماته السابقة لمولاه سواء في القضاء على منافسيه أو في حملتي الحجاز والشام إنما كان يمهد لنفسه طريق الحكم والسلطان عندما تنضج الثمرة وتسقط رأس سيده، فلما دخل دمشق وأومأ إليه مولاه بالمضي في الفتح، خشي فوات الفرصة فعاد لقطف الثمرة دون أي اكتراث لما يجب عليه نحو ولي نعمته من إخلاص وولاء[2].

وعلى كل حال فإن انسحاب أبي الذهب من دمشق كان بداية تبدل موقفه من سيده، وسرعان ما اصطدم به على إثر عودته إلى مصر، وتمكن من تأليب البكوات ضده، واضطر علي بك أن يهرب من مصر ويلجأ إلى ظاهر العمر بفلسطين، ثم عاد منها بدعم من قوات ظاهر العمر لقتال أبي الذهب، وبالقرب من الصالحية دارت في ٢٨ أبريل ١٧٧٣م معارك بين الطرفين، وجرح علي بك الكبير ووقع في أسر أبي الذهب، ثم مالبث أن توفي في ٨ مايو. وأفضى موت علي بك إلى استئثار أبي الذهب بكل نفوذ وسلطة في مصر، واعتمد أبو الذهب على تأييد العثمانيين له في الانتقام من

(١) د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص ٢٧.
(٢) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٢٧.

ظاهر العمر صديق علي بك وحليفه. ونال أبو الذهب معاضدة الباب العالي فاشتبك مع الشيخ ظاهر في معارك حامية انتصر فيها، ولكنه مالبث أن توفي فجأة في ٨ يونيو ١٧٧٥م[١].

وعلى إثر وفاة أبي الذهب عمت الاضطرابات والمنازعات الداخلية بين أتباعه وأتباع علي بك الذين تنازعوا فيما بينهم للحصول على المشيخة والاستبداد بحكومة البلاد، ولما انسحب أتباع علي بك إلى أسوان اندلعت المنافسة من جديد بين إبراهيم بك ومراد بك، حتى أصبحت القاهرة مسرحاً للمؤامرات والدسائس وما يقترن بها من أنواع السلب والنهب والفوضى، وظلت الأمور تسير من سيىء إلى أسوأ حتى مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨م[٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ماهو موقف علي بك من الدول الأجنبية؟ لاشك أن علي بك قد أقام علاقات وطيدة مع روسيا والبندقة وإنجلترا؛ فروسيا عدوة تقليدية للدولة العثمانية، والبندقية لها مصالح اقتصادية عبر مصر، وإنجلترا مهتمة بتأمين طرق مواصلتها إلى الهند عبر مصر والبحر الأحمر. وكانت روسيا تحاول إثارة الحركات والثورات ضد الدولة العثمانية لإضعافها لكن تحالف روسيا مع علي بك قد أضعف التجارة الخارجية[٣].

وكانت علاقة علي بك مع البندقية تقوم على أساس تنظيم التجارة الخارجية والعلاقات الدولية، ولكن البندقية لم يكن لها شأن يذكر بالنسبة

(١) الجبرتي، المرجع السابق، ص٩٩.

(٢، ٣) محمود الشرقاوي، مصر في القرن الثامن عشر، ص ٧١.

للدولة العثمانية نظراً لضعفها وعجزها عن مواجهة الدولة العثمانية[1] .

وأما إنجلترا فكانت مهتمة كثيراً بتأمين الطريق البري لتجارتها باعتباره أقصر من الطريق البحري وأوفر في النفقات، ومن هنا كانت استجابة السلطات البريطانية في الهند لما أبداه علي بك من استعداد لاستقبال سفنها في موانيه، كما تعهد ببسط حمايته على المسافرين والتجار الأجانب الذين ينزلون في بلاده. وبسبب هذا التعامل اهتمت إنجلترا بمصر، كما أنها اهتمت بسبب موقعها الجغرافي، ولذا فإن إنجلترا شجعت علي بك ومن بعده البكوات المماليك على الاستقلال عن الدولة العثمانية، وساندتهم بكل قوة في سبيل إحراز هذا الاستقلال[2] .

وأيا كان الأمر فإن شخصية علي بك قوية وإرادته وعزيمته تدفعانه إلى تحقيق طموحاته، فهو جدي متزن ويجالس العلماء وأهل الفكر، كما أنه اشتهر بالقسوة رغم صفاته الطيبة. وفضلاً عن ذلك فقد اشتهر بالإصلاحات والإنشاءات، وبنى القلاع والمساجد والأسبلة والعمائر[3] . ويؤخذ عليه قلة ثقافته واعتماده على التنجيم والفلك، حتى أنه خضع للمنجمين، ولم تحط به حاشية طيبة تقدم له النصح والإرشاد، ولم يشرك الشعب المصري في تحقيق مشروعاته وتطلعاته[4] .

وأما عن حركته فهناك آراء تفيد بأنه لم يكن يهدف إلى الانفصال التام بمصر عن الدولة العثمانية، فكل ما كان يطمح إليه هو أن تكون له مقاليد

---

(١) د/ أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة، ص ٢٤٥ .
(٢) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ١٦١-١٦٢ .
(٣) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص٥٥-٥٧ .
(٤) المرجع نفسه، ص ٥٩ .

الأمور في مصر ، إلا أن تحركاته وحملاته على الحجاز وبلاد الشام، واتحاده مع الروس تؤكد اتجاهه إلى الاستقلال، وهذا مادفع محمد علي باشا إلى تقليده بعد قرن من الزمن .

الأسرة الحسينية في تونس

كان اتجاه الدولة العثمانية إلى شمال أفريقيا يهدف إلى إكمال سلسلة الفتوحات العثمانية في المشرق العربي، وإحكام الحلقة حول البحر المتوسط، بالإضافة إلى مطاردة الأسطول الأسباني وفرسان القديس يوحنا من جزر البحر المتوسط (رودس ومالطة)[١].

ومنذ عام ١٥٧٤م صارت تونس ولاية عثمانية خاضعة للسلطان العثماني، وطبق عليها نظام الحكم العثماني، وكان إلى جانب الوالي الباشا والإنكشارية ورؤساء البحر قوة أخرى لها مكانتها وهي سلطة الدايات والتي تغير اسمها عام ١٧٠٥م إلى البايات[٢].

ومنذ عام ١٦١٢م إلى عام ١٧٠٢م حكمت تونس أسرة البايات المرادية نسبة إلى مؤسسها مراد بك الذي حكم ١٦١٢م-١٦٣١م، وتلاه ابنه حمود الذي استطاع إقرار الأمور في تونس بالقضاء على ثورات القبائل العربية وصد هجمات فرسان القديس يوحنا على السواحل التونسية. وخلف حمود مراد الثاني الذي اشتهر بقسوته، واستمر الصراع بين أبنائه على منصب الباي حتى انتهت الأسرة المرادية بقتل جميع أفرادها، واستغل زعيم الفرسان حسي بن علي الاضطرابات والفوضى حتى نادوا به باياً على تونس لحب الشعب له[٣].

تمكن حسين بن علي وهو أحد رؤساء الجند من الاستيلاء على الحكم عام ١٧٠٥م بموافقة القادة والأهالي ومبايعة العلماء قبل أن يأتيه فرمان الولاية

---

(١) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص٧٥.

(٢) إحسان حقي، تونس العربية، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٥.

(٣) نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية (١٨٨١م-١٩٣٤م)، القاهرة ١٩٦٣، ص١٨.

من استانبول . هكذا قامت الدولة الحسينية التي توارثت الحكم في تونس، إذ لم تمض خمسة أعوام على وجود حسين بن علي في السلطة حتى أعلن عن نيته في توريث الحكم لأبناء أسرته. وقد استطاع حسين بن علي مؤسس الدولة أن يصلح شئون البلاد ويقضي على نفوذ العصبيات المسلحة ويبسط هيبة الحكومة، واستعان لذلك بتكوين قوة حربية مجهزة تجهيزاً حديثاً، كما انتشر العمران في تونس وازدهرت الزراعة والصناعة والتجارة[1] .

وكان هؤلاء البايات يحكمون البلاد حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية، ولكنهم كانوا يعدون أنفسهم تابعين لها من الناحية الدينية. وقد تعاقب البايات على حكم البلاد فتحقق على يد بعضهم الكثير من الإصلاحات العمرانية والإدارية، وقد حكم تونس في هذه الفترة من تاريخها ثلاثة بايات هم : أحمد باي (١٨٣٧م-١٨٥٥م) ومحمد باي (١٨٥٥م-١٨٥٩م) ومحمد الصادق باي (١٨٥٩م-١٨٨٣م)[2] .

ويأتي على رأس البايات الذين تزعموا الحركة الإصلاحية الباي أحمد باشا الذي طبق الإصلاحات في تونس فأنشأ مدرسة حربية واستقدم بعض الضباط الفرنسيين للتدريس فيها، وكذلك استقدم بعض الخبراء في الشئون العسكرية والإدارية والعمرانية. كما أنه أنشأ جيشاً قوامه ٢٥ ألف رجل، وأنشأ مصنعاً للذخيرة، وداراً لصناعة السفن، وبنى أسطولاً قوياً اشترك مع الدولة العثمانية في حرب القرم، وكذلك شجع الباي على نشر العلم وإكرام العلماء وعمل على إلغاء الرق[3] .

---

(١) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، القاهرة، ١٩٥٣، ص١٥٥ .

(٢) الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، القاهرة ١٩٥٦، ص١٣ .

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربي الكبير، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٥٦-١٦٠ .

زار الباي أحمد فرنسا وأعجب بمظاهر الحضارة بها، فأخذ بتقليد فرنسا في بناء القصور، ووقعت البلاد في أزمة مالية بسبب الإصلاحات وسلب الأموال من قبل بعض المسئولين، لذا فقد استسلم الباي لنفوذ الدول الأوربية التي تدخلت في شئون تونس عن طريق القروض وإنشاء المدارس والكنائس الأجنبية. فقد تورط التونسيون في علاقاتهم المالية بالأجانب، واستعانوا بالشركات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية في مشروعاتهم، وبذا مهدوا الطريق أمام المستعمرين ليحققوا أطماعهم في البلاد[1].

وكانت الأوضاع في تونس مشابهة تماماً لأوضاع مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا بل كانت النتائج التي ترتبت عليها متماثلة في البلدان ومتقاربة زمنياً.

وجاء بعد الباي أحمد الباي محمد الصادق الذي خضع كلية للنفوذ الأجني، وازدادت الامتيازات الفرنسية في تونس بصورة كبيرة، وإن كانت هناك بعض المصالح الإيطالية، فكلتا الدولتين كانت تطمع في الاستيلاء على تونس. واستمر الباي في اعترافه بالسيادة العثمانية والمساهمة معها في الحرب التركية الروسية عام ١٨٧٧م، وفي عهده أصدر الباي محمد الدستور (عهد الأمان)، وفي هذا الدستور محاولة للتوفيق بين الاتجاه الإسلامي متمثلاً في الشريعة الإسلامية، وبين القوانين العصرية في البلاد الأوربية[2].

هذا وقد نشط جامع الزيتونة في هذه الفترة وقام بدوره الثقافي إلى جانب المدارس والجوامع الأخرى والمكتبات العامة[3]. وفي عام ١٨٦١م صدرت

---

(١) نقولا زيادة، المرجع السابق، ص ٥٨-٩٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٩.

(٣) عثمان الكعاك، مراكز الثقافة في المغرب، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٠٣-١١٠.

في تونس جريدة الرائد التونسية.

كما نشطت حركة الإصلاحات فأعيد تنظيم القضاء والإدارة والمجالس البلدية ومد السكك الحديدية التي تصل تونس بالجزائر وكذلك بداخل البلاد[1].

وجاء بعد محمد الصادق الباي محمود الذي حكم من ١٨٦٤م إلى مجيء الاحتلال الفرنسي عام ١٨٨١م، الذي اشتهر عهده بأزمة مالية أدت إلى تدخل إنجليزي فرنسي في شئون تونس الداخلية أفضى في النهاية إلى الاحتلال الفرنسي[2].

وقد كان هذا التدخل الأجنبي في شئون تونس، بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى التي منحها البايات للدول الأجنبية (فرنسا، إنجلترا، إيطاليا) الصخرة التي تحكم عليها استقلال تونس، وضاعت ثمرات الإصلاح.

وكانت فرنسا بعد احتلالها للجزائر تترقب الفرصة المناسبة لاحتلال تونس، كما كانت إنجلترا تحرص على أن تحصل على مركز ممتاز في تونس يحول دون تقوية النفوذ الفرنسي أو انفراد فرنسا بالتدخل في شئون تونس. وقد حصلت بريطانيا على امتيازات تجارية، كما كانت بريطانيا حريصة على إبراز تبعية باي تونس للسلطان العثماني. أما إيطاليا فكانت تطمع في الاستيلاء على تونس التي يعتبرونها امتداداً طبيعياً لصقلية، وقد استطاعت فرنسا بالدبلوماسية الذكية أن تقنع الدول الأوربية برغبتها في احتلال تونس، ونجحت فرنسا في مسعاها[3].

---

(١) جلال يحيى، المغرب الكبير، القاهرة ١٩٦٦، ص ٧٠٠-٧٠٥.

(٢) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٨٣.

(٣) د. شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٨٢-٤٨٥.

وهكذا استطاعت فرنسا أن تحتل تونس متذرعة بعبور قبيلة بني خمير التونسية الأراضي الجزائرية، وتم احتلال تونس في ٢٩ إبريل ١٨٨١م وعرض السفير الفرنسي على الباي نسخة من معاهدة باردو، وأمهله خمس ساعات للتوقيع عليها، وتم ذلك بالفعل ولم تبد الدول الأوربية أية معارضة؛ لأن موقفها كان متمشياً مع مصالحها وسياستها الاستعمارية. أما الشعب التونسي فقد ثار ضد المعاهدة فأرسلت فرنسا قوات كثيرة بلغ عددها ٤٥,٠٠٠ جندي بمعداتهم الكاملة للقضاء على الثورة وإعادة احتلال البلاد. وفي يونيو ١٨٨٣م وقع علي باي الذي خلف محمد الصادق بعد وفاته معاهدة المرسى التي منحت فرنسا السلطة الكاملة في تونس[1] .

وهكذا أصبحت فرنسا بمقتضى معاهد المرسى تشرف على الشئون الخارجية لتونس، بالإضافة إلى إشرافها على الشئون الداخلية عن طريق المديرين الفرنسيين الذين أصبحت لهم اختصاصات الوزراء. وبدأت فرنسا تعدل في نظام الحكم والإدارة في تونس بما يحقق مصالحها ومصالح رعاياها[2] .

(١) نقولا زيادة، المرجع السابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٤٢-٢٤٣، وانظر كذلك: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٧٢٩.

الأسرة القرمنلية في ليبيا

استولى الأسبان على طرابلس الغرب (ليبيا) ١٥١٠م واستمروا بها حتى عام ١٥٣٥م حينما تنازلت عنها أسبانيا لفرسان القديس يوحنا الذين كانوا يتخذون من جزيرة مالطة مقراً لهم بعد أن طردهم الأتراك العثمانيون من جزيرة رودس ، والذين كانوا يشنون حرباً صليبية ضد الأقطار الإسلامية على البحر المتوسط . وقد ظل فرسان القديس يوحنا يحتلون طرابلس حتى عام ١٥٥١م عندما قام الأتراك العثمانيون وأخذوها منهم بناءً على استنجاد بعض أهلها بالأتراك العثمانيين(١) .

وكان استيلاء العثمانيين على طرابلس الغرب بمثابة إكمال الحلقة في أملاك الدولة العثمانية ، بعد استيلائهم على العراق والشام في أوائل القرن السادس عشر ، كما كان استيلاء العثمانيين على طرابلس الغرب يمثل قمة الصراع البحري بين الأسطول العثماني وأساطيل الدول الأوروبية في البحر المتوسط(٢) .

وقد استمر الحكم العثماني المباشر لليبيا من ١٥٥١م حتى عام ١١٧١م فيما عُرف بالعصر العثماني الأول الذي انتهى ليبدأ حكم الأسرة القرمنلية . وقد عاشت ليبيا أثناء هذا العصر وبخاصة أواخر القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر فترة من الاضطراب ، وعانت من الفوضى الشاملة التي حلت بالبلاد نتيجة سوء الحكم والإدارة وقيام الثورات الشعبية في مختلف أنحاء البلاد ، والفتن بين الإنكشارية وتصرفاتهم المشينة التي

---

(١) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص٨٣.
(٢) طاهر الزواوي، ولاة طرابلس، ص ٣٠٤، نقلاً عن رأفت الشيخ، ص ٨٥.

كانت تعتمد على السلب والنهب من الأهالي[1].

وهناك عوامل هيأت الظروف لارتقاء أحمد القرمنلي للحكم في طرابلس والياً عليها، وهي :

١- بُعد طرابلس ليبيا عن الدولة العثمانية وعدم اهتمام الدولة العثمانية بها، علاوة على أن ولاية طرابلس لم تكن تدر أموالاً كثيرة.

٢- عدم رغبة الولاة العثمانيين بسبب قصر مدتهم في القيام بأية إصلاحات تذكر.

٣- سعة رقعة البلاد وقلة عدد السكان، مما أدى إلى قيام الثورات في الداخل .

٤- تمسك الدولة العثمانية باحتلال ليبيا لتأكيد سيطرتها على البحر المتوسط.

٥- كان اهتمام الدولة العثمانية بولاية طرابلس الغرب عسكرياً أكثر منه مدنياً، واقتصرت عناية بعض الولاة على بعض المدن الساحلية. ولذلك لم تنتعش البلاد بل أصبحت مسرحاً للفوضى وسوء الحكم[2].

أحمد القرمنلي:

أدى ضعف الدولة العثمانية وانهيار تنظيمات الحكم العثماني إلى استئثار الكثيرين من قادة الجند أو زعماء العصبيات المحلية بالسلطة المحلية في بلادهم، ومن بين هؤلاء أحمد يوسف القرمنلي مؤسس الأسرة القرمنلية،

(١) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص٨٥.
(٢) حسن محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٨٠.

وهو من أصل عثماني إذ يرجع موطن أسرته إلى مدينة قرمان ببلاد الأناضول ، وقد اتخذت أسرته من ليبيا وطناً لها وامتلكت بعض المزارع والنخيل، واندمجت مع أهل البلاد وصاهرتهم. وولي أحمد القرمنلي مناصب عسكرية مختلفة واستطاع بدهائه أن يكسب ثقة الجند وأعيان البلاد، فاختاروه والياً عام ١٧١١م، ولكن كان عليه لكي يدعم مركزه أن يستميل إليه الباب العالي ويكسب مودة السلطان العثماني حتى يصدر فرماناً بتعيينه، وأن يقضي على الفتن والاضطرابات الداخلية وينشر الأمن في البلاد ، وأن يحسن السياسة مع الدول الأجنبية التي كانت لها علاقات بليبيا، وأخيراً أن يبذل الجهود للنهوض بالبلاد بعد أن ساءت أحوالها نتيجة لسنوات الفوضى السابقة التي أوقعت الخراب والدمار الاقتصادي بحكومة البلاد(١).

والواقع أن مشكلات أحمد القرمنلي مع الأستانة كانت قد بدأت بعد أيام من توليه الولاية، ذلك أن خليل باشا الذي فر إلى العاصمة العثمانية أقنع الباب العالي بإرسال حملة للقضاء على أحمد القرمنلي، وحصل خليل باشا على فرمان وأمر سلطاني بالموافقة على إرسال الحملة، ولكن أحمد القرمنلي استطاع هزيمة قائد الحملة خليل باشا وبذلك استطاع أحمد باشا القرمنلي أن يوطد حكمه(٢).

وأرسل أحمد باشا القرمنلي وفداً إلى استانبول ليشرح ويبرر مقتل الوالي السابق خليل عثمان، وليطالب بأحمد والياً على طرابلس، وكان الوفد يحمل معه هدايا ثمينة ولكن الباب العالي لم يستجب لمطلب الوفد، وإنما

(١) محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة ١٩٥١، ص٢٤.

(٢) أجمد الدوجاني، أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين ١٨و١٩، طرابلس ، ١٩٦٥، ص ٢٦.

أرسل مبعوثاً خاصاً وهو جانم خوجة للتحقيق في مصرع خليل، وفشل المبعوث العثماني برغم استقباله بحفاوة وتكريم دون أن يحقق شيئاً، وقد أهداه القرمنلي هدايا فاخرة. وتابع أحمد إرسال الهدايا للسلطان حتى ولاه على طرابلس ومنحه لقب باشا عام ١٧١١م، وبذلك نجح أحمد القرمنلي في بلوغ هدفه الأول(١).

واتجه أحمد باشا القرمنلي (١٧١١م-١٧٤٥م) بعد ذلك للتخلص من جميع الطامعين في الولاية من الضباط الأتراك ومن العناصر التي شك في ولائها، فانتهز فرصة إحدى المناسبات الخاصة وأقام في بيته الريفي مأدبة كبيرة دعا إليها حوالي ثلاثمائة من خصومه، فلما اكتمل حضورهم أمر جنوده بذبحهم جميعاً، ولم ينجُ أحد من هذه المذبحة الرهيبة(٢).

وهكذا تمكن أحمد القرمنلي من السيطرة على ليبيا، غير أن الأمور لم تهدأ كما كان متوقعاً، إذ كان سكان المدن قد ألفوا أعمال الشغب والفوضى، كما أن سكان المناطق الداخلية دأبوا على الامتناع عن دفع الجزية المعتادة بسبب الفقر والبؤس المنتشرين في البلاد. ونجح نفر من أعداء الباشا في الداخل في إثارة بعض البلدان، فحصلت بعض الثورات لكن أحمد القرمنلي تمكن من إخمادها جميعاً بفضل قوته وحسن تصرفه ومؤازرة أعوانه وقواده، وذلك بسبب عدم تنظيمها(٣).

أما بالنسبة لعلاقاته بالدول الأوربية فقد أظهر أحمد القرمنلي في بادئ الأمر قوة وصلابة، فقد استفاد من التنافس الأوربي والبريطاني والفرنسي

---

(١) أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.
(٢) حسن محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.
(٣) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٣٣.

والهولندي فأقام علاقات طيبة مع قناصل هذه الدول في طرابلس، ونجح في تقدير المواقف واتخاذ المسلك الأكثر ملاءمة، فكان يبدو أمام القناصل مرة متشدداً ومرة أخرى متساهلاً[1] .

وكانت علاقات أحمد القرمنلي مع الدول الأوربية تتسم بالعداء بسبب سياسته البحرية القائمة على توجيه سفن الأسطول لمهاجمة سفن الدول الأوربية . كما فرض على هذه الدول دفع إتاوات تنظمها معاهدات نظير عدم تعرض سفن أسطوله لسفنهم وتجارتهم، وقد دفعت هولندا وإنجلترا الجزية لقاء عدم الاعتداء على سفنهما العاملة في البحر المتوسط[2] .

وقد اهتم أحمد القرمنلي بالأسطول، وعمل على تجديده وتحسينه، وأضاف إليه عدداً كبيراً من السفن الحديثة التي أعاد بها ما كان لساحل ليبيا من أهمية وشهرة أيام درغوث باشا، كما بنى داراً لصناعة السفن، وكان على رأس الأسطول رئيس البحرية أو قبطان الميناء ومهمته الإشراف على سفن الغزو وتفريغها وتحصيل الضرائب الجمركية، وكانت أكبر صعوبة صادفها الباشا في بناء أسطوله البحري هي الحصول على الأخشاب والمواد الحديدية اللازمة لذلك، بسبب فقر البلاد فيهما، ومع ذلك تمكن من التغلب على هذه الصعوبة عن طريق جلب الأخشاب من الشام والبندقية [3] .

ومهما يكن من أمر فإن حكم أحمد باشا قد استمر في ولاية طرابلس مدة ٣٤ عاماً، استطاع خلالها تثبيت حكم الأسرة القرمنلية وتوطيد سيطرتها في كل أنحاء البلاد، وقاد الجيوش بنفسه للقضاء على الفتن والثورات الداخلية

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٣٣ .
(٢) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، ص ١٠٥ .
(٣) د/ السيد رجب حراز ، المرجع السابق، ص ١٣٤ .

لكي يتفرغ للإصلاحات الداخلية وتعمير البلاد وإنشاء المساجد والقلاع والحصون، وعُرف عنه استمراره في إرسال الهدايا للسلطان العثماني حتى يضمن بقاءه في الولاية ويعتبر عهده أحسن عهود الأسرة القرمنلية[1] .

محمد باشا القرمنلي :

عندما شعر أحمد باشا بعجزه عن إدارة شئون البلاد عهد إلى ابنه الأمير محمد قبل وفاته بتولي الحكم، ولذلك فعندما توفي أحمد عام ١٧٤٥م تم الاعتراف بابنه محمد حاكماً على البلاد وبايعه أهلها .

وقد سار محمد باشا القرمنلي (١٧٤٥م-١٧٥٤م) على النهج الذي اختطه والده من قبل، فاهتم بالأسطول اهتماماً بالغاً حتى تبوأت البحرية الليبية في عهده مكانة مرموقة، كما أخمد الفتن وحركات التمرد بنفس الشدة التي كانت عند أبيه، وعامل الدول الأوربية بنفس الأسلوب الذي كان والده يعاملها به، وعقد مع النمسا معاهدة عام ١٧٤٩م وأخرى مع الدانمرك في العام نفسه، وذلك بعد أن وعدت الدانمرك بدفع مبلغ كبير من المال للباشا، وعقد مع إنجلترا عام ١٧٥١م معاهدة تعهد فيها باحترام السفن الإنجليزية، وفتح موانئ ليبيا للتجارة الإنجليزية والترخيص لقنصل إنجلترا بزيارة جميع الموانئ الليبية دون قيد[2] .

وكان قادة البحرية الليبيون يندفعون في عهد محمد القرمنلي حتى شمال البحر المتوسط، فيهاجمون السفن ويغتنمون مافيها، وكان لهذه الأعمال رد فعل من قبل الدول الأوربية، فكانت الدول الضعيفة منها تلجأ إلى عقد

---

(١) طاهر الزواوي، المرجع السابق، ص٢٢٣ .

(٢) أحمد الدجاني، مرجع سبق ذكره، ص٣٤ .

معاهدات مع والي طرابلس لتأمين تجارتها نظير دفع مبالغ معينة سنوياً، وأما الدول القوية فكانت تمارس الضغط على الباشا وتقوم بمظاهرات بحرية عنيفة في ميناء طرابلس. وكان الباشا يعرف كيف يفرق بين هذين النوعين من الدول، فيتقبل هدايا النوع الأول ويقدم للنوع الثاني التوصيات عن الأضرار التي يلحقها قباطنته وانتهاكهم لحرياتها، وكثيراً ما كان يأمر بإعادة السفن المغتصبة. ولم تطل ولاية محمد باشا، فبعد عشر سنوات من الحكم توفي عام ١٧٥٤م وخلفه ابنه علي القرمنلي[١].

ويبدو أن علي باشا القرمنلي قد أُرغم على التنازل عن العرش عام ١٧٩٥م تحت ضغط الإنكشارية والتذمر الشعبي لابنه أحمد باشا الثاني القرمنلي، إلا أن أخاه الأصغر يوسف الطموح تمكن من اغتصاب الولاية منه بعد ظهر يوم ١١ يونيو ١٧٩٥م.

يوسف القرمنلي باشا:

اعتلى يوسف باشا كرسي الولاية وتثبت حكمه بموجب فرمان من استانبول، واستطاع أن يحكم ليبيا مدة طويلة (١٧٩٥م-١٨٣٢م)، وامتدت سلطته إلى كل أنحاء البلاد، فشملت أقاليم طرابلس وبرقة وفزان، ولذا اعتُبر أعظم امراء الأسرة القرمنلية على الإطلاق، فقد اتصف بالشدة والبطش غير أنه لم يمارس هذه الأعمال بل امتاز بصرامة عادلة كانت تشوبها كياسة[٢].

---

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٢) د/ رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص٦٨.

والواقع أن يوسف قد تمتع بثقة الأهالي، فقد تعامل في بداية حكمه مع القوى المختلفة (وهي جند الإنكشارية والقبائل والدول الأوربية)، أما القوة الأولى وهي الإنكشارية فقد استخدمها لتحقيق أغراضه في التخلص من الثورات الداخلية وفي ممارسة أعمال الحرب البحرية ضد السفن الأوربية. وقد اعتمد يوسف على القبائل مما منحه قوة في تعامله مع جنده، أما القبائل العربية فقد شعرت بأن عهداً جديداً قد بدأ وأحسن حالاً من سابقه، ولكن لم تمض سنوات قليلة حتى قامت ثورات القبائل في جميع أنحاء البلاد، ولكن يوسف تمكن من القضاء عليها بشدة، غير أن هذه الثورات قد زلزلت أركان الحكم في ليبيا خاصة بعد أن أفلست الخزينة ولم يتمكن الوالي أن يرسل الجيوش لقمع الثورات، فكثيراً ما اضطر يوسف القرمنلي إلى مهادنة الثوار ويعترف بالزعيم الثائر حاكماً لمنطقة الثورة[1]. وقد بلغت ولاية طرابلس في عهده درجة من الرقي والتقدم أكثر من مثيلاتها في المغرب.

وعلى الرغم من أن يوسف باشا كان يثير من حين لآخر غضب الدول الأوربية الكبرى بسبب الانتهاكات التي يقوم بها المغامرون الليبيون، إلا أنه ظل يحمل مشاعر طيبة لفرنسا. والحقيقة أن فرنسا كانت تعمل على توثيق علاقاتها بيوسف باشا، إيماناً منها بأهمية الشاطئ الليبي من الناحية الاستراتيجية في البحر المتوسط، وخاصة أثناء وجود الحملة الفرنسية في مصر (١٧٩٨م-١٨٠١م)، وفي أثناء استمرار الصراع بين فرنسا وإنجلترا حتى سقوط إمبراطورية نابليون الأول، ويرجع ذلك لقرب الشواطئ الليبية

(١) د/ نقولا زيادة، ليبيا من الاحتلال إلى الاستقلال، ص ٤٤.

من مالطة وإمكان تموين هذه الجزيرة من ليبيا، ولأنه كان يتعذر تموين الأسطولين الإنجليزي والفرنسي من ليبيا إذا أظهر الأهالي عداءهم لها[١].

ومما يجدر ذكره أن الحملة الفرنسية قد جاءت إلى مصر عام ١٧٩٨م بعد سنتين من بداية حكمه في طرابلس، وتولى محمد علي ولاية مصر عام ١٨٠٥م، وغزت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠م، وحدث صدام عسكري بين الباشا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التنافس بين إنجلترا وفرنسا حول ليبيا. فكيف كانت علاقات الباشا مع كل الأطراف؟[٢]

وبعد أن احتل بونابرت مصر تم تحطيم أسطوله في موقعة أبي قير البحرية في أكتوبر ١٧٩٨م أرسل نابليون بونابرت إلى القنصل الفرنسي في طرابلس رسالة طلب إليه فيها أن يبلغ يوسف باشا بنبأ الكارثة التي حلت به في أبي قير ورغبة بونابرت في إرسال بريده إلى فرنسا عن طريق طرابلس وتحت حماية يوسف باشا، فضلاً عن قيام الباشا بإرسال المؤن والأغذية اللازمة من ليبيا إلى الحامية الفرنسية التي تركها في جزيرة مالطة. وقد أقام يوسف باشا علاقات طيبة مع فرنسا، وتم عقد معاهدة بين القنصل الفرنسي ويوسف باشا عام ١٨٠١م تؤمن لنابليون ما أراد[٣].

واستاءت الدولة العثمانية من هذا الاتفاق، كما استاءت إنجلترا أيضاً، فقد طلبت الدولة العثمانية من يوسف باشا أن يقود جيشه إلى مصر لمحاربة الفرنسيين من جهة الغرب، وذلك في إطار المخطط العثماني الإنجليزي لمواجهة الحملة في مصر من جميع الجهات، فرفض يوسف باشا ذلك مبرراً

---

(١) د/ نقولا زيادة، المرجع السابق، ص٤٩.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

بعدم كفاية قواته العسكرية وسوء حالة البلاد المالية[1].

ولم يطق الإنجليز هذا الميل الذي يبديه الباشا نحو فرنسا عدوتهم، وأشعروه بعدم الرضا عن موقفه وطلبوا منه قطع علاقاته بفرنسا وتسليم الفرنسيين والمشتبه في أنهم يعملون لمصلحة فرنسا، فرفض ذلك مما دفع إنجلترا بفرض حصار شديد على الموانئ الليبية، وهددت إنجلترا بقصف طرابلس بالقنابل فرضخ لأوامر إنجلترا وسلم القنصل الفرنسي ومواطنيه، وكذلك سلم المراكب الفرنسية الراسية بميناء طرابلس، وصادر أملاك الفرنسيين أيضاً، واستمر الصراع بين فرنسيا وإنجلترا حول النفوذ في ليبيا[2].

ورغم ذلك فقد ظل يوسف باشا صديقاً لبونابرت وفرنسا، فمنع قباطنة البحر من مهاجمة السفن الفرنسية، وواصل إرسال البريد إلى القاهرة، واستمر محافظاً على صداقته للفرنسيين رغم سوء أحوال حملتهم في مصر. غير أن الأمور قد بدأت تسير على غير ما كان يتوقع يوسف باشا، فاحتلت إنجلترا جزيرة مالطة وبدأت مقدمات الهدنة بين إنجلترا وفرنسا التي انتهت بعقد صلح أميان ١٨٠٢م. ومع ذلك احتفظ يوسف بصداقته لفرنسا ولم يغير موقفه منها كما كان متوقعا، ويرجع ذلك إلى خوفه من أن يسترد السلطان العثماني سيطرته على ليبيا وحكمها حكماً مباشراً، فضلاً عن رغبة الباشا في الحصول على تأييد فرنسا ومساعدتها في حالة وقوع أي نزاع بينه وبين استانبول، ولهذا أظهر ارتباطه بفرنسا علنية، فأعلن في ٢٠ مارس ١٨٠٢م عن عقد الصلح معها، ولما عاد القنصل الفرنسي بوسييه إلى

(١) حسن محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٢) د/ السيد رجب حراز، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

طرابلس استقبله الباشا استقبالاً ودياً كريماً ، وقدرت فرنسا ذلك وأرسلت للباشا هدايا ثمينة[١] .

أما عن علاقات الباشا مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتسمت بالتوتر وشابها نوع من الفتور، وذلك بسبب مهاجمة السفن الأمريكية في البحر المتوسط ، فقد أسر قباطنة البحر الليبيون سفينة أمريكية ثم أعيدت بعد جهد وبعد دفع إتاوة كبيرة . لذا فقد طالب القنصل الأمريكي بحرية مرور السفن الأمريكية، وطالبه الباشا بدفع إتاوة كبيرة فهدد القنصل الأمريكي بالحرب لكنه أجرى مفاوضات مع الباشا دون نتيجة، فأعلن الباشا الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية وأنزل العلم الأمريكي من فوق القنصلية الأمريكية بطرابلس ومزقه علنا، فاضطر القنصل إلى مغادرة طرابلس برفقة أسرته[٢] .

وازدادت العلاقات الأمريكية الليبية سوءاً بسبب حادث الفرقاطة الأمريكية «فيلادلفيا» التي أسرت من قبل البحارة الليبيين ، فقد سبب هذا الحادث للأسطول الأمريكي العار والذل ، علاوة على خسارة الأسطول خاصة وأن الفرقاطة تمثل ثلث القوة الضاربة للأسطول الأمريكي، وكان وقوعها في أيدي الطرابلسيين يزيد من قوتهم البحرية ويعزز من موقفهم في المفاوضات وإملاء الشروط التي يريدونها[٣] .

وحاول الأمريكيون استعادة فيلادلفيا وفشلوا في ذلك، ثم لجأوا إلى نسفها حتى لاتستفيد منها البحرية الليبية، ثم شرعوا في محاصرة طرابلس

(١) طاهر الزواوي، المرجع السابق، ص ٣٣٣.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) د/ نقولا زيادة، مرجع سبق ذكره، ص٤٩ .

وشنوا هجمات خاطفة دون جدوى، مما دفع الحكومة الأمريكية إلى إرسال حملة برية إلى طرابلس بقيادة أيتون قنصل أمريكا السابق في تونس، وذلك لإجبار يوسف القرمنلي على الموافقة على الطلبات الأمريكية[١].

ومهما يكن من أمر فقد وصل أيتون إلى مصر واتصل بأحمد القرمنلي في الفيوم وعقد معه اتفاقاً يقضي بإعادة تثبيته على العرش، وأن يتعهد بدوره بتسديد نفقات الحملة بعد إحراز النصر، وأن توكل قيادة هذه الحملة إلى أيتون. وما أن جمع أحمد القرمنلي أعوانه حتى تحركت الحملة في ٨ مارس ١٨٠٤م في اتجاه الحدود الليبية ووصلت درنة بمساعدة الأسطول الأمريكي في ٢٦ إبريل ١٨٠٤م، ولكن الحملة لم تستطع مواصلة زحفها على طرابلس لنقص الإمدادات والذخائر، ولذا يمكن القول بأن انتصار الأمريكيين لم يكن حاسماً، فتهيأ الجو لفتح باب المفاوضات بين الطرفين من جديد[٢].

وفي ٤ يونيو ١٨٠٥م تم توقيع الصلح بين الولايات المتحدة الأمريكية ويوسف باشا، فنصت المعاهدة على تبادل الأسرى وجلاء القوات الأمريكية عن ليبيا، وتتعهد الحكومة الأمريكية بعدم التعاون مع سكان طرابلس المعادين للوالي. وحرمت المعاهدة بين الأسرى والغنائم الذين تستولي عليهم أية دولة أخرى من الجمهورية الأمريكية في موانئ ولاية طرابلس، ولا تطالب حكومة طرابلس السفن الأمريكية المحملة بالغنائم بدفع شيء باسم العوائد[٣].

---

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٤٠.
(٢) د/ نقولا زيادة، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.
(٣) المرجع نفسه.

على أنه بينما كان يوسف باشا منصرفاً للتغلب على المصاعب الخارجية التي واجهته كان الضعف قد بدأ يدب في الأسرة القرمنلية، فانتشرت الفتن الداخلية وثورات القبائل التي تعودت الحياة الحرة المطلقة وعدم الإذعان لمثل أي سلطة حاكمة، وشملت البلاد الاضطرابات والفوضى، وكان من أسباب عجز الحكومة من استعادة سيطرتها بُعد العاصمة طرابلس عن سائر الأقاليم، وصعوبة المواصلات، فامتنعت بعض الجهات عن دفع الضرائب مثل غدامس، ونبذ عامل قائمقام لواء فزان طاعة الحكومة، ثم كثرت المنازعات بين القبائل كما حدث بين قبائل نالوت وبني نوير وقبائل سرت وأورفلة[١].

وكان من الطبيعي أن يقل دخل البلاد وأن تختل مواردها لما أصاب الإدارة الحكومية من فساد، كما أن الحد من نشاط البحرية الليبية قد ألحق ضربة مميتة بخزينة الولاية، ولم تعد الضرائب التي تجبى من الأهالي كافية للحفاظ على أسطول صغير والقيام بشئونه، ولذا ظل الأسطول معطلاً مشلولاً وحولت سفنه إلى العمل التجاري لكنها كانت تدر دخلاً ضئيلاً لا يكاد يفي بنفقات بحارتها، وعجزت الخزينة عن مواجهة متطلبات تمويل الجيش البري لحفظ الأمن والنظام في الولاية وجباية الضرائب. وعمل يوسف باشا لإنقاذ نفسه، وحكومته من الإفلاس بشتى الطرق، فلجأ إلى الاستدانة من الرعايا الفرنسيين والبريطانيين، وإلى رفع قيمة الضريبة على الأفراد والزرع فانتشر التذمر بين الناس، وضغطت الدول الأوربية عليه لتسديد ديونه فتهرب من ذلك بتقسيم الديون بين أبنائه، ولكنه لم ينجح في هذه المحاولة[٢].

---

(١) د/ رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص١٠٤-١٠٥.

(٢) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص١٤١.

وطالب القنصل الإنجليزي مارنجتون في ١٦ يوليو ١٨٣٢م من يوسف باشا أن يدفع ديون الرعايا البريطانيين مهدداً بإعلان الحرب ضده إن لم يدفعها ، ولذلك اضطر الباشا إلى فرض ضريبة جديدة غير مألوفة لدى الشعب ففرض ضرائب على المنازل وكذلك فرضت ضرائب استثنائية على الإنكشارية فرفضوا هذه الضريبة وتم إلغاؤها ، ولكن الإنكشارية بدعم من القنصل الإنجليزي رفضوا الاعتراف بسلطة الوالي يوسف باشا القرمنلي ، وأدى ذلك إلى قيام ثورة ضد الوالي انتهت بتنازله عن الحكم لولده علي في ١٢ أغسطس ١٨٣٢م[1] .

قابل سكان طرابلس تغيير رئيس الدولة بالارتياح ، غير أن الثوار بقوا معارضين له معارضة شديدة ، واستمر حصارهم للمدينة براً معتمدين على مساعدة القبائل في المنطقتين الشرقية والغربية . ومع أن موقف علي باشا القرمنلي (١٨٣٢م-١٨٣٥م) أخذ يتحسن يوماً بعد يوم ، وخصوصاً بعد الانتصار الذي أحرزه في الزاوية إلا أن الثورة العنيفة بقيت مشتعلة ، ولم تلبث الدولة العثمانية أن قررت التدخل لعزل علي باشا واسقاطه عن العرش وإعادة حكمها المباشر إلى طرابلس . ومن الأسباب التي دعت العثمانيين إلى التدخل احتلال فرنسا للجزائر مما دفع السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٥م إلى إرسال أسطول إلى طرابلس بقيادة مصطفى نجيب الذي أخرج علي باشا الثاني القرمنلي من البلاد ونفاه إلى استانبول ، وعادت ليبيا مرة أخرى ولاية عادية من ولايات الدولة العثمانية . وقد حكم العثمانيون مدة ٧٧ سنة في العصر العثماني الأخير ، تولى الحكم خلالها ثلاثة وثلاثون

(١) د/ حسن سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص١٨٥ .

والياً، وقد اهتم الولاة بالقضاء على ثورات البلاد لكنهم أهملوا النواحي الاقتصادية والعمرانية، وانتهى الحكم العثماني عام ١٩١١م بعد احتلال إيطاليا لليبيا.

نشأة إمارات الخليج العربي

كانت قبيلة بني خالد أقوى القبائل العربية في شرقي الجزيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان سلطانها يمتد من قطر جنوباً حتى الكويت[١] والعراق شمالاً أي أن جميع شواطئ الخليج العربي الغربية من قطر إلى العراق كانت تحت سلطان شيخ بني خالد. وتاريخ نفوذ بني خالد في شرقي الجزيرة أقدم بالطبع من القرن الثامن عشر، إذ يبدو أن ملكهم قد بدأ في تلك الديار في القرن السادس عشر، إلا أنه رسخ في الفترة التالية. وكان باستطاعة شيوخ بني خالد أن يتحدوا تحرشات أشراف مكة بيهم أواخر القرن السادس عشر عندما أراد هؤلاء أن يتحدوا سلطان بني خالد في الأحساء، ويغلب على الظن أن شيوخ بني خالد لم يكونوا على علاقات طيبة مع العثمانيين الذين مدوا سلطانهم على العراق (١٥٣٤م-١٥٣٥م) ثم فتحوا الأحساء - بمساعدة قبائل المنتفق - عام ١٥٥٥م وأقاموا فيها حكماً عثمانياً بعد أن أزالوا عنها سلطان آل جبري، وهم من قبيلة قيس، ولكن الحكم العثماني في الأحساء ما لبث أن انهار عام ١٦٧٠م بفضل نضال قبيلة آل حميد من بني خالد.

(١) أجمع الذين كتبوا عن تاريخ الكويت أن أصلها تصغير «الكوت» وتعني الحصن الصغير أو القلعة، وهي كلمة هندية الأصل في الغالب، نقلها البرتغاليون إلى الخليج العربي في القرن السادس عشر، ولو أن «الكوت» كما يعرفه سكان هذه الجهات عبارة عن مجموعة من البيوت المتلاصقة التي تُعد لحفظ حاجيات الإنسان من وقود ومتاع، وهو يشبه القرية الصغيرة. ولا تطلق كلمة الكوت عادة إلا على مكان قريب من البحر أو النهر، ويصلح لرسو السفن.
انظر : د/ بدر الدين عباس الخصوصي، الخليج العربي، ط١، ص٦٣-٦٤.

ولم يكن بنو خالد يسيطرون على الأحساء بواحاتها الخصبة نوعاً فحسب، بل خضعت لهم مدن هامة وموانئ مزدهرة في هذه الحقبة، مثل القطيب والعقير، فمن هذين الميناءين كانت القوافل تصل إلى بلدان نجد في الداخل محملة بالسكر والبن والتوابل الآتية من الهند واليمن. وكان بنو خالد ينقسمون قبلياً إلى شطرين فمنهم من استقر بالمدن والقرى، وآخرون فضلوا حياة البادية. ولما كانت المدن في الجزيرة العربية تطلب الحماية من بعض القبائل البدوية النازلة في جيرتها فقد أضحى بمقدور القبائل المتنقلة من بني خالد أن تمنح تلك الحماية لسائر المدن في منطقة ملكهم. أما مقر تلك القبائل المتنقلة فكان على مايبدو هو واحة الأحساء نفسها ومن ذلك المقر كانت تتوجه غزوات بني خالد إلى نجد غرباً، وكذلك إلى البصرة شمالاً حيث اصطدموا بقبائل الظفير النازلة بأطرافها. وقد ظل بنو خالد يسيطرون على الأحساء حتى انتزعها منهم السعوديون في العقد الأخير من القرن الثامن عشر.

وكان عدد من قبائل عنزة – أكبر القبائل في وسط الجزيرة العربية – قد اتحدوا أواخر القرن السابع عشر تحت اسم العتوب أو العتب أو بني عتبة[1]، وانتقلوا من القسم الجنوبي من وسط الجزيرة، بسبب الجفاف إلى شواطئ الخليج العربي حيث تفرقوا، ثم التقوا عند الكويت، وهناك شكلوا في حوالي منتصف القرن الثامن عشر كتلة مستقلة عن بني خالد. واشتهر بين

(١) ترجع هذه التسميات إلى الأصل الثلاثي «عتب» وهو قول معناه: أكثر من الترحال من مكان إلى آخر. ويروي الكولونيل ديكسون الذي عاش في الكويت منذ عام ١٩٣٦م حتى وفاته عام ١٩٦٠م، والذي شغل منصب المعتمد البريطاني، وكان على اتصال مباشر ودائم بأهل الكويت وحكامها أن أمير الكويت الشيخ عبدالله بن سالم آل صباح أخبره أن أجداده سموا بذلك الاسم بعد ارتحالهم من الجنوب شمالاً إلى الكويت، أي أنهم «عتبوا إلى الشمال».
انظر: د/ أحمد أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، ص ٦١.

المتحالفين العتوب : آل صباح وآل خليفة، وقد أصبح آل صباح حكاماً للكويت حوالي عام ١٧٥٠م، وتوطدت إمارة الكويت أواخر القرن الثامن عشر.

ونظراً لموقع الإمارة البحري فقد اعتمد سكانها في حياتهم على البحر وامتهنوا حرفة صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ ونقل المتاجر بين العراق والهند وموانئ الخليج. وكان موسم الغوص يمتد من ١٥ مايو إلى ١٥ سبتمبر، فكانت القوارب تبحر خلال هذه الفترة من الكويت متجهة نحو مغاصات اللؤلؤ بالخليج، وعند العودة كانوا يبيعون اللؤلؤ للتجار. وكان تجار اللؤلؤ يقومون بدورهم بتصدير اللؤلؤ إلى بومباي، حيث يتم تصنيفه وإعداده للتصدير للأسواق الأوربية وغيرها، كما كانت أجزاء منه ترسل إلى بغداد. والواقع أن معظم الأهالي كانوا يشتغلون في صناعة اللؤلؤ، إما صيداً أو شراءً أو بيعاً.

وإلى جانب صناعة اللؤلؤ كان المصدر الرئيسي للدخل في الكويت هو نقل المتاجر، ففي الخريف كانت السفن تبحر من الكويت في اتجاه البصرة لشراء التمر، ثم تعود مباشرة إلى الساحل العُماني لبيع التمر إذا وجدت السوق المناسبة. وبعد أن تحصل السفن على إمداداتها من الماء تبحر هابطة إلى ساحل أفريقية الشرقي أو ساحل الهند الغربي (ساحل الملبار)، حيث تبيع التمر وتشتري التوابل وغيرها من البضائع. كذلك كانت القوافل تخرج من الكويت تحمل مايستورده تجارها من الخارج، وتأتيها قوافل من بادية الشام ومن حائل ونجد واليمن[1].

(١) د/ أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت، ص ٢٢٠ ومابعدها.

وكان آل خليفة يعيشون في الكويت مع العتوب الآخرين واستمروا فيها حتى عام ١٧٦٦م حين هاجروا إلى شبه جزيرة قطر. وتعزو الرواية المحلية تلك الهجرة إلى خلافات كانت قائمة بين قبائل بني كعب التي تقطن الساحل الشرقي للخليج وبين شيخ الكويت، وأن هذه الخلافات تطورت إلى مرحلة حدت ببني كعب أن يفرضوا على شيخ الكويت شروطاً رآها آل صباح مقبولة وشايعهم بعض العتوب في ذلك ورآها آخرون - ومن جملتهم آل خليفة - مهينة وأبوا أن يقيموا في الكويت على ذلك الضيم، ومن هنا جاءتهم فكرة الهجرة ومغادرة الكويت. وهناك رأي آخر ينسب إلى المصادر البريطانية ويعزو هجرة آل خليفة إلى أنهم قد فطنوا إلى إمكانية حصولهم على ثروة كبيرة لو نزلوا بالمنطقة الغنية باللؤلؤ الواقعة على ساحل الخليج بالقرب من البحرين وقطر، وفيما لو أنشأوا فيها مركزاً للتجارة والغوص على اللؤلؤ، ومباشرة ذلك بأنفسهم.

وأياً كان الأمر فقد يمم آل خليفة بحراً شطر شبه جزيرة قطر واتخذوا من الزبارة على الساحل الغربي لشبه الجزيرة موطناً لهم. وكانت البحرين وقتئذ تحت حكم قبيلة عُمانية أقام شيخها نصر آل مذكور في بوشهر على الساحل الفارسي من الخليج وإزاء تفاقم خطر العتوب التجاري واحتكارهم لجزء كبير من تجارة الخليج قام شيخ بوشهر بمهاجمة الزبارة مرتين في عام ١٧٧٨م و ١٧٨٢م ورد عتوب الكويت بمهاجمة البحرين واحتلالها في نوفمبر ١٧٨٢م، وانتقل إليها آل خليفة وجعلوها مركز حكمهم.

والتوسع العتبي في البحرين يمثل في الواقع ظاهرة طبيعية لتطور وازدهار العتوب في هذه الفترة، إذ إن البلدة التي أنشأها العتوب في الزبارة سرعان ما نمت وأصبحت مدينة محصنة ومسورة، إلا أنها لم تكن لتكفي حاجات

المجتمع العتبي الجديدة ، فمن نجد والكويت توافد على تلك المدينة أناس كثيرون ، فازداد تعداد سكانها . ولا شك أن هؤلاء المهاجرين كانوا يأملون أن يساهموا بقسط في تجارة اللؤلؤ في البحرين والتمتع بمائها العذب في الوقت الذي قل مثله في شبه جزيرة قطر ، حيث قامت مدينة الزبارة . ولربما كان آنذاك قد بدأوا يشعرون بالتوسع السعودي ، وهذا بالطبع أمر يجعلهم يفكرون في غزو البحرين ، ذلك أن السعوديين لم يمتلكوا أسطولاً بحرياً يهددون فيه البحرين بل كان معظم ارتكازهم على القوى البرية . ويجب ألا ننسى كذلك أن غنى البحرين بمصائد اللؤلؤ وأشجار النخيل ربما كان سبباً من الأسباب التي أغرت العتوب على فتحها .

وفي أواخر القرن الثامن عشر هجر آل خليفة الزبارة بعد انتقالهم إلى البحرين ، بسبب الهجمات السعودية المتكررة عليها ، وحاول آل خليفة بعد ذلك العودة إلى الزبارة نظراً لأهميتها الاستراتيجية لهم ، ولكن قبائل أخرى أخذت تنافسهم في قطر ، واشتهر بين هذه القبائل آل ثاني الذين حكموا أحياناً في الزبارة ، وأحياناً في الدوحة ، وخضعوا لنفوذ آل خليفة بعض الوقت ولم يستقلوا عنهم حتى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر ، حين أعاد العثمانيون سيطرتهم على ساحل الخليج العربي ، وبعثوا ولاية الأحساء من جديد[١] .

وكان قبائل القواسم قد بدأت تظهر كقوة مناوئة للملاحة في الخليج العربي منذ أواسط القرن الثامن عشر ، وسيطرت على الساحل العُماني (الساحل المهادن أو المتصالح) الذي قامت فيه مشيخات أبو ظبي ودبي

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي ، الخليج العربي ، ط١ ، ص٩٦-٩٧ .

والشارقة والعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة. ويمتد الساحل الذي تقع عليه هذه المشيخات ثلاثمائة ميل بين قطر وعُمان، وإزاء فقر هذا الساحل فقد اتجهت القبائل النازلة فيه إلى ممارسة القرصنة، ولم يكن في هذا شيء من الغرابة، إذ لم توجد في منطقة الخليج وقتئذ دولة بحرية كبرى تستطيع فرض سلطتها على القراصنة. وكما أن المنازعات القبلية كانت هي القاعدة في داخل شبه الجزيرة العربية فكذلك الحال في الخليج العربي، إذ كانت كل قبيلة تدهم سفن القبائل الأخرى لأتفه الأسباب.

واتخذت قبائل القواسم من رأس الخيمة مركزاً لإدارة حركة القرصنة التي غدت الهدف الرئيسي لحياتها، وفي مطلع القرن التاسع عشر ازدادت حدة الحركة القرصانية بتأثير السعوديين الذين اندفعوا من الداخل صوب البحر وأعطوا للقرصنة مسحة دينية، إذ اعتبروها نوعاً من الجهاد الديني، وبذا أصبح القواسم يجدون مبرراً شرعياً للاستيلاء على السفن التي لا تخضع للدولة السعودية. ومما لاشك فيه أن القواسم قد تأثروا في معظم أعمالهم واتجاه سياستهم بسلطان السعوديين عليهم، وكانوا عوناً بحرياً لهم، فرغم أن السعوديين كانوا أقوى قوة ضاربة في البر – أي في الجزيرة وأطرافها – إلا أن تلك القوة كان من العسير عليها أن تتحرك في الخليج دون عون الأسطول القاسمي[1].

وكانت عُمان الواقعة في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي من جزيرة العرب مركزاً للأباضيين[2] الذين درجوا منذ النصف الأول من القرن الثاني للهجرة

(1) Wilson, A. The Persian Gulf, London 1954, pp.75-77.

(٢) يعزو مؤرخو الفرق الإسلامية المذهب الأباضي إلى إحدى الفرق التي ينقسم إليها الخوارج، ولو أن الأباضية لايقرون صحة هذه النسبة، ويؤكدون أن خروجهم لم يكن على الإمام علي بن أبي طالب، بل على الدولة الأموية، وهم يشيرون بذلك إلى ثورة عبدالله بن أباضي على =

(الموافق للقرن الثامن الميلادي) على اختيار إمامهم عن طرق الشورى، فكان يختاره زعماء القبائل والمشايخ ورجال الحل والعقد في البلاد، بالإضافة إلى أخذ التعهدات اللازمة عليه «بألا يعقد رأياً، ولاينفذ حكماً، ولايقضي أمراً إلا برأي المسلمين ومشورتهم»، ومع ذلك فقد تعرضت الإمامة الأباضية للاختفاء والتوقف في بعض الفترات. وكانت عُمان قد خضعت للبرتغاليين منذ أن استولى ألبوكيرك عام ١٥٠٨م على موانيها الرئيسية، ومع أن البرتغاليين تعرضوا لمقاومة شديدة من جانب العثمانيين والقبائل المحلية فقد استمر نفوذهم في المنطقة الساحلية حتى منتصف القرن السابع عشر.

ويمثل انتخاب ناصر بن مرشد اليعربي إماماً عام ١٦٢٤م نقطة تحول هامة في تاريخ عُمان، فقد قامت منذئذ إمامة اليعاربة التي وحدت البلاد من ورائها وطردت البرتغاليين من مسقط ثم من بقية عُمان، وسيطرت على التجارة في بحر العرب، ومدت نفوذها إلى شرق أفريقيا. وقد اهتم أئمة اليعاربة ببناء الحصون والقلاع سواء بهدف دعم نفوذ الدولة في سائر مناطقها، أو لصد العدوان الخارجي. ، وبذا لم تخل مدينة أو قرية في عُمان من قلعة أو حصن. وزاد الاهتمام بهذه الحصون نتيجة الظروف التي كانت تعيش فيها البلاد؛ فإن الصراع القبلي والمنازعات المستمرة بين العشائر كانت تحتم على كل إمام أو وال[1] أن يقيم قلعة لحماية نفسه. وكان لدولة اليعاربة جيش ثابت يتقاضى أفراده رواتب منتظمة، ومهمته الأساسية هي الدفاع عن

= الخليفة الأموي عبد الله بن مروان. وللأباضية عقائدهم وشرائعهم التي تتفق بوجه عام مع السنة ولاتختلف عنها إلا في مسائل معينة، ويعترف الأباضية بالقرآن والحديث كمصدر للعلوم الدينية، ولكنهم يقولون «بالرأي» بدل الإجماع والقياس.

(١) كان الإمام يعين ولاة من جانبه للإشراف على مختلف مناطق الدولة.

انظر: دار بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص ٦٥-٦٨.

البلاد، إلا أنه في حالة الحرب كانت القبائل تنخرط في سلك الجيش لتكون قوة كبيرة تسند الدولة في حروبها مع أعدائها .

وعندما سقطت أسرة اليعاربة نتيجة للتدخل الفارسي عام ١٧٣٨م حرص العُمانيون على الاحتفاظ بالإمامة، فانتخبوا عام ١٧٤١م أحمد بن سعيد إماماً، وهو والي اليعاربة في صحارا والذي كان له فضل تخليصهم من الفرس. وهكذا انتقلت الإمامة إلى آل بوسعيد، وانصرف أئمة هذه الأسرة كسابقيهم من اليعاربة إلى التجارة البحرية والمغامرات الخارجية. وبدأ الانقسام في أسرة آل بوسعيد عام ١٧٨٦م حين استغل حمد بن الإمام الحاكم سعيد بن أحمد نقمة القبائل على أبيه فاستولى على جزء كبير من البلاد لنفسه، وجعل عاصمته في مسقط على الساحل بعيداً عن نزوى المقر التقليدي للإمامة في الداخل، وعن الرستاق مركز الإمامة زمن اليعاربة، وترك أباه يمارس الإمامة ويقيم في الرستاق. ولم يقم حمد بمحاولة لتنصيب نفسه إماماً ، وحين توفي عام ١٧٩١م استولى عمه سلطان بن أحمد على مسقط، وتوصل إلى اتفاق مع أخيه، بحيث احتفظ لنفسه بمسقط واحتفظ أخوه سعيد بالإمامة في الرستاق . ومن ثم فقد أصبح هناك مركزان للسلطة في عُمان. وعُرف مسقط بلقب السيد ثم سلطان، وحاكم الرستاق بلقب إمام.

الدعوة السلفية وعلو شأن آل سعود

لقد سبق القول إن قبيلة بني خالد كانت أقوى القبائل العربية في شرقي الجزيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن بني خالد قد عملوا منذ أن طردوا العثمانيين من الأحساء عام ١٧٦٠م على بسط نفوذهم على المناطق المجاورة، بالإضافة إلى التدخل في شئون نجد. وعلى أواخر القرن

السابع عشر كان سكان نجد يعترفون بأن شيخ بني خالد هو أقوى جيرانهم، فسعوا إلى إرضائه بالهدايا وتقديم فروض الطاعة، وفي الوقت الذي تجمعت فيه خيوط النفوذ في شرقي الجزيرة العربية بيد شيخ بني خالد، كانت نجد والجزيرة العربية عموماً - باستثناء عُمان واليمن والحجاز- لاتزال تشكو من الافتقار للوحدة السياسية، إذ كانت مقسمة إلى عدد كبير من الإمارات أو المدن المستقلة التي تحكم نفسها برئاسة أمير أو شيخ إحدى القبائل والذي يستند إلى عصبية قوية، ولم تكن العلاقات بين هذه الإمارات ودية في معظم الأوقات. وكان الدين قد أهملت شعائره بين سكان المدن أو الحضر، وتوقف العمل بهذه الشعائر بين البدو والضاربين في البادية، وكان أهل نجد عموماً «يعتقدون في الأولياء أنهم ينفعون ويضرون، وأنهم يعلمون الغيب، مع تضييع الصلاة وترك الزكاة، وارتكاب المحرمات». ويشير الرحالة وليم بلجريف (١٨١٦م-١٨٨٨م) في كتابه «رحلة عبر وسط بلاد العرب (١٨٦٢م-١٨٦٣م) إلى أن الكثير من البدع والخرافات والعادات الجاهلية كانت لاتزال تجد مكاناً لها بين القبائل، كما أن قراءة القرآن والصلاة والزكاة والحج قد نسيت من قبل سكان نجد. وبالجملة فكما يقول الشوكاني «غلبت على بلاد نجد أمور الجاهلية وصار الإسلام فيها غريباً»[1].

---

(١) يرفض الدكتور عبدالله العثيمين الصورة المتداولة عن الحالة الدينية في نجد قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويقول: «من المقارنة بين المصادر المختلفة، يبدو أن الحالة الدينية التي كانت سائدة في نجد آنذاك لم تكن بالصورة التي أظهرتها بها بعض المصادر المؤيدة لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية. ويتضح أنها كانت غير متفقة مع قول من قال عن أهل المنطقة في تلك الفترة أنهم كانوا قد خلعوا ربقة الإسلام والدين، وأنها كانت بعيدة عن الادعاء القائل بأن كل أثر للإسلام كان قد اختفى من نجد... لقد كان هناك جهلة يمارسون أعمالاً شركية، لكن عدد هؤلاء كان -فيما يظهر- قليلاً إذا قورن بمجموع السكان. وكان هناك كثير من البادية الذين لا يقومون بأركان الإسلام نتيجة جهلهم بها... ولكن كان هناك =

وبرزت في نجد أسر مستقلة عملياً، مثل آل سعود الذين تمركزوا في وادي حنيفة واتخذوا من مدينة الدرعية مقراً لهم، والذين كان جدهم مانع من ربيعة المريدي قد هاجر حوالي منتصف القرن الخامس عشر من منطقة القطيف واستقر في وادي حنيفة. ومثل آل معمر الذين كان مقرهم مدينة العيينة، وآل زامل في الخرج، وآل دواس في الرياض. ولم يشعر أمراء نجد وشيوخ قبائلها بالخوف على سلطانهم من الضياع قبل عام ١٧٤٥م حين بدأت قوة الدرعية في الظهور على حيز السياسة العامة في نجد، بعد أن لجأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى محمد بن سعود أمير الدرعية وتحالف معه في نشر الدعوة السلفية (الوهابية)[1] وإقامة دولة الموحدين في نجد.

والدارس لحياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب يستطيع أن يرى فيها ثلاثة أدوار متمايزة أولها يتمثل في تعليمه الديني المبكر الذي تلقاه من والده الشيخ عبد الوهاب قاضي العيينة الحنبلي وعلماء آخرين في نجد. وفي هذا الدور تهيأ وهو في سن الثالثة عشرة لأداء مناسك العمرة والحج، ثم زار قبر الرسول ﷺ في المدينة، حيث مكث هناك شهرين كاملين رأى خلالهما كثيراً من ظواهر الشرك التي تُرتكب باسم الدين، مما أثار في نفسه روح المقاومة لهذه الأمور. والدور الثاني من حياة الشيخ هو فترة الترحال وطلب

=ملتزمون بأحكام الشريعة وقائمون بأركان الدين الإسلامي وما يأمر به الدين من واجبات وسنن».

انظر بحثه بعنوان «نجد منذ القرن العاشر الهجري حتى ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، مجلة الدارة، شوال ١٣٩٨ - سبتمبر ١٩٧٨.

(١) لاتدل كلمة «الوهابية» دلالة صحيحة على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والحقيقة أنها كلمة أطلقها الخصوم على هذه الحركة ليشعروا بأنها مذهب جديد من المذاهب الدينية، فكما تنسب الطرق الصوفية مثلاً إلى أسماء مؤسسيها نسب الخصوم مجموعة الآراء التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى اسم والده. أما أنصار الدعوة فيؤثرون أن يسموا أنفسهم «بالموحدين» أو «السلفيين» أو «الإخوان».

العلم والتي بدأت بالذهاب أولاً إلى الحجاز، ثم رجوعه إلى نجد حيث أقام قليلاً من الوقت ثم رحل من نجد إلى الأحساء، ومن هناك إلى البصرة فبغداد، ثم عاد إلى الأحساء ومنها إلى حريملاء حيث كان أبوه. وكان وقتذاك في نحو الخامسة أو السادسة والثلاثين من عمره، وقد اكتمل نضجه واتسعت دائرة ثقافته وازدادت تجاربه أثناء رحلته. أما الدور الثالث فيبدأ برجوعه إلى حريملاء ثم نقل ميدان نشاطه إلى العيينة مسقط رأسه حيث راح ينشر دعوته ويطبقها ويعمل في سبيل تهذيب عادات الأهالي وتنقية التعاليم الدينية مما شابها من ضلال وشرك، إلا أنه تعرض للاضطهاد ثم الطرد. [1]

ولا يخفى أن انتشار البدع والخرافات، وارتداد القبائل إلى ممارسة عادات الجاهلية الذميمة، وتركها العمل بالشرائع السماوية المنزلة في القرآن الكريم، وعيشها حياة أبعد ماتكون عن طبيعة الإسلام في عصوره الأولى كان مبعث ظهور الدعوة السلفية على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وكان لب دعوته الرجوع بالدين إلى الوحدانية، أي الدعوة إلى الله وحده لا شريك له، وإفراد العبادة كلها له، وعدم إشراك غيره معه في العبادة، فمعنى « لا إله إلا الله» نفي صفة الألوهية عن كل المخلوقات وإثباتها لله وحده، وأن العبادة إذا صرفت لغيره صارت شركاً. واعتمد الشيخ في دعوته إلى الوحدانية أو التوحيد على الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، فلا مصدر إلا القرآن الكريم ولا حكم إلا حكم السنة المطهرة.

وإلى جانب الدعوة إلى التوحيد نادى الشيخ بمحاربة البدع المضللة، كتقديس الأولياء وزيارة قبورهم، وكذلك زيارة الأشجار المقدسة وهي عادة وثنية، ومن هنا كانت دعوته إلى قطع هذه الأشجار. وقد حاول الشيخ

(١) د/ عبدالله الشبل، دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الرياض ١٩٨٠، ص-١٠.

بكل ما وسعه من جهد أن يقنع الناس بالحجة الدامغة من أحاديث الرسول وآثار السلف الصالح بالعدول عما يفعلونه عند زيارتهم القبور واتخاذها أعياداً -أي أمكنة للعبادة- وحين لم يجد آذاناً مصغية له دعا إلى هدم المشاهد وتسويتها، ونادى كذلك بمحاربة الاستشفاع- أي طلب الشفاعة من الغير- لأن ذلك من الأمور التي تنقض التوحيد الخالص، كما نادى بالجهاد المشروع في سبيل نشر عقيدة التوحيد الخالصة لوجه الله وعدم إشراك غيره معه في عبادته وإفرادها له[1] .

والمبادئ التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب كانت كلها مبادئ قديمة جديدة في نفس الوقت، فهي قديمة لكونها لم تخرج عن تعاليم الإسلام ولم تأت فيه بجديد، وهي جديدة لأن الإسلام الصحيح أصبح غريباً عن النفوس في ذلك الوقت، فرأى الناس أن إنكار أفعالهم التي يقومون بها ودعوتهم إلى أصول الدين التي أصبحت بعيدة عن نفوسهم إنما هي شيء جديد عليهم. ولم يكن الشيخ يستهدف من دعوته - كما ظن البعض - تعديل العقائد التي جاء بها الإسلام، أو إعطاء التعاليم الإسلامية تفسيراً جديداً وإنما استهدف في المقام الأول محاربة البدع والعودة بالإسلام إلى أصله الصحيح.

ولقد كانت الدعوة السلفية من أبرز حركات التحدي للعثمانيين التي ظهرت في الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، وتأتي أهميتها من أنها ظهرت في الوقت الذي ظهرت فيه مظاهر التحدي السياسي للعثمانيين في بقية الولايات العربية، ومن أنها اقترنت بتحدي زعامة العثمانيين للعالم السني. ولم تكن الدعوة السلفية حركة محلية، إذ حاول القائمون بها نشر

(١) د/ عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ط١، ص٦١-٧٧.

تعاليمها بالقوة في العراق وبلاد الشام.

وقبل أن تنطلق الحركة السلفية إلى محاولة نشر تعاليمها في أطراف الجزيرة العربية وخارجها سيطرت أولاً على نجد والمناطق المجاورة. وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب على إثر انتقاله من حريملاء إلى العيينة بعد غيابه عنها بنحو عشرين عاماً وشرع في نشر دعوته قد طرد من مسقط رأسه كما سبق القول، فاتجه نحو الدرعية حيث حظي بحماية أميرها محمد بن سعود الذي تحالف مع الشيخ عام ١٧٤٥م على نصرة الحق ومحاربة الشرك، وتم اتفاق بينهما على أن يكون الأمير الزعيم السياسي للموحدين، وأن يكون الشيخ زعيمهم الديني[١]، ومن هنا أصبحت الدعوة السلفية دعوة دين ودنيا. ويجمع المؤرخون والمعاصرون على أن اللقاء والعهد والميثاق الذي تم بين الأمير والشيخ إنما كان اللبنة الأولى في بناء صرح الدولة السعودية الأولى التي وحدت بين آل سعود وآل الشيخ[٢].

ومنذ عام ١٧٤٥م تحولت الدرعية إلى عاصمة دينية وسياسية وحربية، وهاجر إليها أنصار الشيخ من العيينة وغيرها من بلدان نجد. ولم تلبث السلفية أن سيطرت عام ١٧٥٠م على العيينة التي كان أميرها عثمان بن معمر، ثم اصطدمت بأمير الرياض دهام بن دواس، ودام الصراع بين الطرفين من ١٧٤٦م إلى ١٧٧٢م حين هُزم أمير الرياض. وفي عام ١٧٦٥م هُزمت قبائل نجران واستسلمت حائل عام ١٧٨٧م، وتوطدت نهائياً سيطرة

(١) أورد صاحب «لمع الشهاب» قصة هذا الاتفاق، وجاء فيه قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب للأمير محمد بن سعود: « . . . أريد منك عهداً على أنك تجاهد في هذا الدين، والرئاسة والإمامة فيك وفي ذريتك . . ».

(٢) هي التسمية التي عرف بها أحفاد الشيخ محمد عبد الوهاب.
انظر: د/ عبدالرحيم عبد الرحمن الدولة السعودية الأولى، القاهرة ١٩٨٢، ص٢٥-٣٥.

السعوديين في نجد، وبدأت المرحلة الثانية من توسعهم خارجها.

وكان آل سعود قد اتخذوا من بني خالد في شرقي الجزيرة العربية موقف المدافع لا المهاجم خلال العشرين عاماً، أي من ١٧٤٥م إلى ١٧٦٥م، ولكنهم اتخذوا بعد ذلك موقف المهاجم، إذ توالت غزواتهم على أرض الأحساء واشتدت بنوع خاص في الفترة مابين ١٧٩٣م و ١٧٩٥م حتى تم لهم القضاء على نفوذ بني خالد في الأحساء، ونصبوا أميراً سعودياً عليها.

ولم يلبث أن تحول السعوديون إلى الحجاز، حيث كان يسيطر الشريف غالب بن مساعد والذي شرع في شن هجمات على السعوديين، دينياً وعسكرياً. ودام الصراع بينهما حتى عام ١٨٠٣م حين دخل السعوديون مكة من غير أن يتعرضوا لأية مقاومة من جانب الشريف غالب، الذي آثر الهروب إلى جدة. وبعد عامين استولى السعوديون على المدينة المنورة وأخذوا «كل ما في الحجرة النبوية من الجواهر»، وتغالوا في مطاردة المخالفين من أهل الحجاز وهدم قباب المساجد ومحاربة كل ما لايتفق مع ما آمنوا به من بساطة الإسلام الأولى[1].

وقامت كذلك الجيوش السعودية بالتوغل في بلاد الشام الجنوبية، فوصلت إلى حوران والكرك، وأوقعت الهزيمة بجند الدولة الذين خرج بهم والي الشام للحج عام ١٨٠٥م، منعوا قافلة الحج الشامية عام ١٨٠٧م.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه: ماذا كان موقف الدولة العثمانية من الدعوة الإصلاحية السلفية ومن التوسع السعودي؟ لقد سبق القول إن الدولة العثمانية لم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية، فظل إقليم نجد خاضعاً للدولة حتى منتصف القرن الثامن عشر، أي إلى الوقت

(١) د/ عبدالرحيم عبدالرحمن، الدولة السعودية الأولى، ص٨٥-١٠٠.

الذي بدأت فيه قوة الدرعية تظهر على حيز السياسة العامة في المنطقة، حيث إن هذا الإقليم لم يرد ضمن قائمة التقسيمات الإدارية التي وضعت في أوائل القرن السابع عشر، وظل معمولاً بها حتى القرن التاسع عشر، ومن ثم فلم تشهد نجد ولاة عثمانيين يأتون إليها ولا حامية تركية تجوب خلال ديارها. ويبدو أن العثمانيين لم يكن يعنيهم كثيراً أن يسيطروا على تلك المنطقة الداخلية القليلة الأهمية، فاكتفوا بفرض نفوذهم على أطرافها في الأحساء شرقاً والحجاز غرباً، وكان كل ما يحرصون عليه كل الحرص هو الحفاظ على سيادتهم في الحجاز، لما للمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة من إجلال وتعظيم في العالم الإسلامي. ولذلك فعندما ظهرت الدعوة الإصلاحية السلفية واحتضانها آل سعود في نجد، وقاموا بنشر تعاليمها في الجزيرة العربية بالإقناع، واستولت قواتهم على الحجاز وهددوا العراق والشام، لم ترض الدولة العثمانية عن تلك الدعوة ورأت فيها خطراً عليها، فراحت تعمل من أجل القضاء عليها.

وكانت خطة الدولة في محاربة السعوديين أن تلقي عبء هذه المهمة على كاهل الولاة في الأقطار المجاورة، هادفة بذلك إلى غرضين: الأول القضاء على التوسع السعودي في المشرق العربي، والآخر إضعاف هؤلاء الولاة واستنزاف مواردهم حتى يظلوا ضعافاً خاضعين للدولة خضوعاً تاماً، فاتجهت أول الأمر إلى والي بغداد، إذ كان أقرب الولاة إلى نجد، إلا أن ذلك الوالي كان مشغولاً بالارتباكات المحلية في ولايته، وكان جيشه من الضعف بحيث لا يقوى على مجابهة السعوديين، وفشل عدة مرات في صد هجماتهم على حدود العراق، فاتجهت الدولة إلى والي الشام لعله ينجح فيما فشل فيه والي العراق، فكان نصيبه من الفشل أفدح من زميله.

ولما يئست الدولة من قدرة ولاتها في بغداد والشام[1] ولت وجهها شطر مصر فطلبت من واليها محمد علي عام ١٨٠٧م أن يقوم بحملة على بلاد العرب «لتصفية الحرمين الشريفين واستخلاصهما» من أيدي السعوديين، واسترداد سلطة الدولة المشرفة على الزوال في جزيرة العرب. ولكن محمد علي لم يلب طلب الدولة إلا في عام ١٨١١م بعد تخلصه من بكوات المماليك في مذبحة القلعة، فأرسل حملة بقيادة ابنه طوسون الذي استولى على مكة دون مقاومة، إلا أنه هُزم أمام الأمير عبد الله بن سعود في الداخل وتحطم نصف جيشه، فخرج محمد علي بنفسه إلى الحجاز عام ١٨١٣م وقبض على شريف مكة (غالب بن مساعد) الذي اتهمه بالتآمر مع السعوديين، وصادر كل ما يملك من أموال وأثاث ومتاع، وعين مكانه الشريف يحيى بن سرور وقرر له راتباً شهرياً، وبذلك أصبح شريف مكة من موظفي محمد علي في الحجاز. ولم يلبث أن انتصر محمد علي في يناير ١٨١٥م على القوات السعودية في موقعة بسل[2]، وهي الموقعة التي يعتبرها البعض «من أكبر وقائع الحرب الوهابية، بل من أهم المعارك في تاريخ مصر الحربي».

ولم يمكث محمد في الجزيرة العربية ليتابع النصر الذي أحرزه، بل عاد إلى مصر تاركاً ابنه طوسون بالحجاز[3]، وسرعان ماتمكن طوسون من هزيمة

(١) د/ عبدالرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص١٩٩-٢٣٥.

(٢) بين الطائف وتربة. انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ٣٣٩-٣٥٥.

(٣) كانت خطورة الموقف في أوربا وتأزمه بسبب هروب نابليون من منفاه من جزيرة آلبا من الأسباب التي أرغمت محمد علي على العودة إلى مصر، إذ خشي أن تصبح مصر هدفاً لحملة فرنسية جديدة. ومن جهة أخرى فقد قيل إن السبب المباشر لعودة محمد علي إلى مصر سريعاً هو ما سمعه عن مؤامرة لطيف باشا أحد مماليكه ضده ومحاولته الاستيلاء على الحكم في مصر. انظر المرجع السابق.

السعوديين هزيمة جديدة لأول مرة، وأسرع بالزحف على القسم الشمالي من نجد فبلغ في زحفه مدينة الرس، ثم احتل الشبية وأصبح الطريق إلى الدرعية مفتوحاً أمامه. وهنا أسرع الأمير عبد الله بطلب فتح باب المفاوضات، ويعتقد بعض الباحثين أن السبب الذي جعل الأمير عبدالله يطلب ذلك هو إدراكه لضعف موقفه - رغم مالديه من قوة عسكرية كبيرة - نظراً لتمرد البادية بعد انهيار الحالة المعنوية بين النجديين إثر انتصار طوسون، وكنتيجة لميل القبائل بطبيعتها إلى عدم الخضوع للحكم المركزي.

ودارت المفاوضات بين الطرفين على مشروع الصلح بالشروط التالية:

١- احتلال القوات المصرية الدرعية.

٢- أن يضع الأمير عبدالله نفسه تحت تصرف طوسون باشا، فيسافر إلى الجهة التي يريده أن يسافر إليها.

٣- أن يؤمن الأمير عبدالله سبل الحج، وأن يكون خاضعاً لحاكم المدينة من قبل محمد علي إلى حين الموافقة على الصلح.

٤- ألاّ تصبح هذه الشروط - في حالة الاتفاق عليها - نافذة المفعول إلا بعد إقرارها من محمد علي.

غير أن هذه الشروط لم تقبل من جانب الأمير عبدالله واعتبرها إهانة موجهة إليه، وقرر إرسال وفد سعودي إلى مصر للتفاوض مع محمد علي مباشرة حول شروط الصلح، إلا أن الوفد فشل في مسعاه بسبب تشدد الباشا. وتأهب السعوديين للحرب والقتال، فأرسل محمد علي حملة جديدة عام ١٨١٦م بقيادة ابنه إبراهيم باشا[١].

---

(١) د/ عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ص٣٣٩-٣٤٥.

وزحف إبراهيم باشا بقواته من الحجاز صوب نجد، ونجح في الاستيلاء على مدن عنيزة وبريدة وشقراء، وإخضاع كل منطقة القصيم. وقد اتبع إبراهيم في زحفه سياسة الملاينة مع القبائل وهي سياسة كان من شأنها استمالة عدد كبير من أهل نجد، إذ كان يعقد دائماً المجالس ويمنح الهبات للناس، كما منع النهب والسلب، واستطاع بفضل ذلك كله وبفضل خبرائه العسكريين الفرنسيين أن يواصل زحفه حتى الدرعية التي ضرب الحصار عليها لمناعتها، وكان حصاراً طويلاً استمر من ٦ إبريل إلى ٩ سبتمبر ١٨١٨م، وانتهى باستسلام الأمير عبدالله بن سعود ودخول إبراهيم الدرعية، حيث أرسل من هناك الأمير السعودي في حراسة مشددة إلى مصر، ثم أُرسل من القاهرة إلى استانبول برجاء من محمد علي للعفو عنه، ولكن السلطان محمود الثاني شهر بالأمير في شوارع استانبول ثلاثة أيام كاملة ثم أمر بإعدامه شنقاً.

أما إبراهيم باشا فقد مكث بالدرعية حوالي تسعة أشهر، وقبل أن ينسحب منها في عام ١٨١٩م عائداً إلى مصر قام بإحراقها وتدميرها تدميراً تاماً بناءً على التعليمات التي أرسلها إليه والده. ويذكر سادلير Sadlier[(١)]

---

(١) كان سادلير أول أوربي يصف البلاد التي ظهرت فيها الدعوة الإصلاحية السلفية، وقد أرسلته حكومة الهند البريطانية في بعثة لمقابلة إبراهيم باشا ومحاولة استكشاف أهدافه، وكانت بعثة سادلير سياسية استطلاعية، ظاهرها تهنئة القائد المصري بما أحرزه من نجاح في بلاد العرب وإبداء استعداد السلطات البريطانية في الهند للتعاون معه في إيجاد سلطة منظمة في ساحل القرصنة (الساحل العثماني) تحت إدارة مصرية. أما غرض البعثة الحقيقي فتكشف عنه تلك العبارة التي وردت في خطاب تكليف سادلير الرسمي: «إنك مكلف أثناء وجودك في المعسكر التركي - المصري أن تتحقق تماماً من المقاصد التي يرمي إليها إبراهيم في عملياته الحربية القادمة، وغزواته نحو الخليج الفارسي (العربي) دون أن يلحظ إبراهيم أن تلك هي مهمتك الرسمية».
انظر: د/ عبد الرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ص٣٤٥-٣٥٠.

مبعوث حكومة الهند البريطانية إلى إبراهيم باشا أنه حين التقى معه بالقرب من المدينة المنورة ذكر له أن أوامر حرق الدرعية وتخريبها إنما صدرت من الباب العالي ، وليس من والده . وهكذا انهارت الدولة السعودية الأولى على يد إبراهيم باشا ، وأصبحت نجد منذئذ تابعة لباشوية القاهرة .

* * *

الفصل الرابع

التنافس التجاري والصراع الاستعماري الأوربي حتى منتصف القرن التاسع عشر

الامتيازات أو قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية:

كانت جمهورية البندقية في مقدمة الدول صاحبة النشاط التجاري في المشرق العربي بوجه عام أوائل العصر العثماني الأول، ويعتبر نشاط البندقية التجاري هذا امتداداً لنشاطها التجاري في العصر الوسيط، وخصوصاً بين القرن الثالث عشر والخامس عشر، فقد كانت البندقية في هذه الفترة دولة تجارية من الطراز الأول، وامتلكت عدداً من الجزر في حوض البحر المتوسط الشرقي، وقامت بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، فكانت تنقل متاجر الشرق الثمينة إلى أوربا مقابل نقل الأخشاب والحديد من أوربا إلى ممالك الشرق الأدنى الإسلامية التي كان حكامها يستخدمون هذه المواد في بناء أساطيلهم الحربية والتجارية، وترتب على ذلك أن كادت البندقية تحتكر نقل المتاجر الشرقية بين الإسكندرية وأوربا.

غير أن تحول التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن طريقي البحر الأحمر والخليج العربي أواخر القرن الخامس عشر أنزل ضرراً بالغاً بجمهورية البندقية وبدولة المماليك في مصر، يضاف إلى ذلك أن الصراع الحربي العنيف الذي اندفع بين البندقية وبين الدولة العثمانية التي ابتلعت شرقي أوربا أدى إلى فقدان البندقية للكثير من جزرها في شرقي البحر المتوسط، فاضطرت إلى الاعتراف بالأمر الواقع وهو تفوق الدولة العثمانية عليها في هذا الجزء من البحر المتوسط(١).

ولما فتح السلطان سليم الأول مصر عام ١٥١٧م عقد مع ممثلي البندقية في

(١) د/ عبدالعزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ٤ أجزاء، القاهرة، ١٩٧٨-١٩٨٦، جـ٢، ص٢٥-٢٧.

١٤ فبراير من هذا العام معاهدة تجارية منحتهم الامتيازات التي تمتعوا بها في عهد سلاطين المماليك، وأهمها أن قنصل البندقية (المقيم بالإسكندرية) هو الذي يقضي في شئون رعاياه ويفض منازعاتهم الشخصية والمالية طبقاً لقوانين البندقية، مع ضمان شروط خاصة بتسهيل رسو سفن البنادقة في الموانئ المصرية، وتعهد البنادقة من ناحيتهم بأن رعايا السلطان سيكونون آمنين في موانئ البندقية ومدنها. ثم توسعت الدولة العثمانية وجمهورية البندقية في تطبيق هذا النظام حين عقدت معاهدة بين الدولتين عام ١٥٢١م تقرر بمقتضاها منح رعايا الجمهورية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية امتيازات شبيهة بما كانت تحصل عليه الجمهورية من الدولة البيزنطية قبل سقوطها عام ١٤٥٢م.

وعلى ذلك فقد كانت البندقية هي أول دولة أوربية تحصل من الدولة العثمانية على ما عُرف «بالامتيازات»[١] Capitulations التي كانت بمثابة قواعد تنظيم إقامة الأجانب في ولايات الدولة وتعاملهم مع سلطاتها.

وفي النصف الأول من القرن السادس عشر قربت خطوط السياسة الأوربية بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية، فعقد عام ١٥٣٢م تحالف بين السلطان سليمان القانوني وبين الملك فرانسوا الأول، وأعطى هذا التحالف فرنسا حق حماية الرعاية الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية، فاكتسبت فرنسا بهذا الحق صفة مميزة عن بقية الدول الأوربية ومركزاً ممتازاً في البقاع المسيحية العثمانية، وخصوصاً في بلاد الشام. وسرعان ماحولت الدبلوماسية الفرنسية الحاذقة التحالف الفرنسي العثماني إلى اتفاقية تجارية

(١) من كلمة Capitule أي نصوص المعاهدة.
انظر كذلك: عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق، ص٢٨.

تمنح التجار الفرنسيين حقوقاً وامتيازات معينة في أراضي الدولة العثمانية. فعقد سليمان القانوني عام ١٥٣٥م مع فرنسوا الأول معاهدة على غرار المعاهدة التي عقدها سليم الأول مع البندقية عام ١٥١٧م، ضمن الملك الفرنسي بمقتضاها لرعاياه الفرنسيين في أراضي الدولة العثمانية:

١- إباحة إقامتهم لأغراض التجارة في الثغور والمدن التي تحددها الدولة.

٢- سلامة أرواحهم وممتلكاتهم.

٣- حرية العبادة لهم.

٤- أن يخضعوا في معاملاتهم الشخصية لقضاء القناصل الفرنسيين.

٥- ألا يدفعوا سوى الرسوم الجمركية على ما يستوردونه ويصدرونه، بحيث لا تزيد هذه الرسوم على ٣٪ من قيمة المتاجر.

٦- ألا يتعرض عمال السلطان لتركات من يموت منهم.

ولم يلبث أن حصل التجار الإنجليز والهولنديون وغيرهم من تجار الدول الأخرى على امتيازات مشابهة للامتيازات التي حصل عليها التجار الفرنسيون، فحصل الإنجليز على امتيازات عام ١٩٨٠م والهولنديون عام ١٦٢٢م[١].

ولقد اعتقد بعض الكتاب الأوربيين أن نظام الامتيازات يستعد أصوله من التاريخ البيزنطي، أو بقول آخر أن هذا النظام ليس سوى تقليد ورثته الدولة العثمانية عن الدولة البيزنطية قبل سقوطها عام ١٤٥٣م حين كانت تمنح البنادقة امتيازات من هذا القبيل داخل ممتلكاتها، وهذا الاعتقاد يرفضه فريق آخر من الباحثين ويرى أن روح المعاهدات التي عقدها العثمانيون مع البنادقة

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٢، القاهرة ١٩٩٣، ص١١٠.

ثم مع الفرنسيين فالإنجليز فالهولنديين إنما كانت مستقاة من الشريعة الإسلامية التي تقسم العالم إلى قسمين : دار الإسلام ودار الحرب . أما دار الإسلام فتشمل البلاد التي يكون للمسلمين ولاية عليها ، وأما دار الحرب فتشمل البلاد التي ليس للمسلمين ولاية عليها ولاتقام فيها شعائر الإسلام . وفي الفترات التي لاتقوم فيها حرب بين القسمين يحضر إلى دار السلام أناس من دار الحرب يقيمون فيها لأغراض سليمة ، ويطلق عليهم المستأمنون- أي الذين مُنحوا أماناً - وتعمل سلطات دار الإسلام على المحافظة على حياة هؤلاء الوافدين وأحوالهم ليتسنى لهم مباشرة نشاطهم السلمي[1] .

وعلى ذلك فإن منح هذه الامتيازات من جانب السلاطين العثمانيين للتجار الأجانب كان الهدف منه تنشيط التجارة ورواجها بين الدولة العثمانية وممتلكاتها وبين الدول الأوربية ، ولم تكن هذه الامتيازات تعطي للتجار الأجانب أي حق للاستعلاء على الرعايا المحليين كما حدث وفسرت بعد ذلك في القرن التاسع عشر ، ولذا كان الأجدر أن تسمى هذه الامتيازات «قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية» ، لأنها لم تصبح امتيازات حقاً إلا عندما تغيرت ظروف إقامة الأجانب في البلاد الخاضعة للدولة العثمانية إبان القرن التاسع عشر ، حينما أصبحوا يعدون بالآلاف ، وحينما صاروا يقيمون أينما شاءوا ، وحينما صاروا يباشرون ما يشاءون من الأعمال ، عندئذ أصبحت هذه «القواعد» امتيازات حقاً للأجانب ونقمة على أبناء البلاد .

---

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى ، المرجع السابق نفسه .

ولتوضيح ذلك يكفي أن نشير إلى الظروف التي كان يقيم - ولا نقول يعيش - فيها الأجانب في المجتمعات العربية الإسلامية إبان العصر العثماني؛ ففي هذا العصر كان الأجانب ينظر إليهم نظرة شك وريبة وحذر، ولهذا كانوا يوضعون على هامش المجتمع العربي الإسلامي الذي يقيمون فيه، فنشاطهم ينبغي أن يظل محصوراً في أضيق نطاق ممكن، ولايتاح لهم حرية الانتقال والاتصال اتقاءً للفتنة، وبيوتهم وحوانيتهم ومعابدهم ينبغي أن تجمع في حي خاص أو فندق أو خان حتى تسهل مراقبتها. ولم يكن يُسمح لتاجر أجنبي أن يسكن خارج الخان، بل كان يقفل على التجار الأجانب الباب الحديدي الضخم للخان في كل مساء، ويسلم مفتاحه إلى القنصل حتى يرده في صبيحة اليوم التالي، وكذلك يقفل الخان على من به وقت صلاة الجمعة حتى ينصرف المسلمون من المساجد وهم آمنون على بيوتهم ومتاجرهم وأعراضهم. وكان على الأجنبي الذي يخرج من الحي الذي يسكنه أن يرتدي الزي الشرقي وأن يتكلف الحشمة في سلوكه حتى لايثير عليه غضب العامة[1].

ونظام معاملة الأجانب في الولايات العثمانية- وهو ماقررته معاهدات الامتيازات الآنفة- كان أحد قسمين تألف منهما تنظيم العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوربية. أما القسم الآخر فهو ما سنته الدول الأوربية نفسها من قوانين ولوائح، وما وضعته من قيود لهذا الغرض. والقاعدة الأساسية في هذا القسم الأخير هي الاحتكار؛ إذ عمدت الحكومات الأوربية إلى احتكار تجارة «الليفانت» أو التجارة التركية كما أُطلق عليها، وعهدت بهذا الاحتكار إلى شركات تتولى تنظيمه واستغلاله.

---

(١) إسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٨-١٠٩.

فبالنسبة لبريطانيا لم يكن يُسمح لأي تاجر بريطاني الاشتراك في التجارة الهندية إلا إذا كان عضواً في شركة الهند الشرقية الإنجليزية، خاضعاً لقوانينها ونظمها أو بالاشتراك في تجارة الشرق الأدنى إلا إذا كان منتمياً لشركة الليفانت Levant Company أو الشركة التركية، خاضعاً لقوانينها ونظمها. وبالنسبة لفرنسا لم يكن يسمح لأي تاجر فرنسي بالمتاجرة في بلاد الشرق الأدنى أو «أساكل الليفانت» Les Echelles de Levant إلا إذا كان عضواً في غرفة مرسيليا التجارية، خاضعاً لنظمها وقوانينها، وحائزاً على رخصة منها تمكنه من مزاولة نشاطه والتمتع بحماية دولته. .

كذلك فرضت الدول والشركات الأوربية على تجارها قيوداً أخرى لتحديد المدة التي يقضونها في الخارج بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة يعودون بعدها إلى بلادهم، ومنع سفر التجار الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة على أساس أن من تقل أعمارهم عن ذلك ليسوا على درجة من الكفاءة تؤهلهم للمغامرة التي هم مقدمون عليها، وحرمانهم كذلك من أصطحاب زوجاتهم معهم حتى لا يكن أعباء عليهم أو يجلبن لهم المتاعب، وفضلاً عن ذلك فقد كان على كل تاجر أن يدفع لقنصله رسماً معيناً على كل بضاعة يصدرها أو يستوردها[١].

وكان التجار الأوربيون يعيشون على شكل جاليات في «أساكل الليفانت» الواقعة على الساحل أو القريبة منه، وكان من حق الشركات الأوربية إنشاء الأساكل أو نقلها من مكان إلى آخر، أو إلغاؤها، وذلك تبعاً للحالة التجارية في كل مكان. وكان رؤساء الجاليات في هذه الأساكل هم القناصل في العادة أو نوابهم، وكانوا تابعين للشركات التجارية فهي التي

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص١١٠-١١٢.

تعينهم في مناصبهم وهي التي تدفع رواتبهم وهي التي تعزلهم. ولذا أصبح عمل هؤلاء القناصل الرئيسي هو رعاية المصالح التجارية للشركات التي يتبعون لها أكثر من رعايتهم لمصالح دولهم السياسية. ولم يكن نظام التمثيل القنصلي في ذلك العصر يمنع القناصل من مزاولة التجارة، بل إن أصحاب البيوت التجارية الكبيرة هم الذين ينالون هذه المناصب في العادة.

وفيما يتعلق بمصر فإن معاهدات الامتياز التي أبرمتها الدول الأوربية مع الدولة العثمانية لم تكن تلقى دائماً احترام السلطات الحاكمة المحلية، وخصوصاً في القرن الثامن عشر. فكثيراً ما كان بكوات المماليك يعملون على إلحاق الأذى برعايا الدول الأجنبية، وكثيراً ما كانت الدولة الأوربية تحتج لدى الدولة العثمانية على سوء معاملة البكوات لرعاياها. ولكن هذه الاحتجاجات كانت تذهب أدراج الرياح لأن الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر لم يكن لها من القوة والسلطان على مصر ما يمكنها من تنفيذ معاهدات الامتيازات، الأمر الذي جعل الدول الأوربية - ولاسيما إنجلترا وفرنسا - تحاول الاتصال المباشر بالبكوات المماليك في مصر، إما لإبرام اتفاقيات معهم وإمّا لحثهم على احترام معاهدات الامتيازات المبرمة مع الدولة العثمانية. وكان هذا التدخل من جانب إنجلترا وفرنسا يغضب الباب العالي صاحب الحق الشرعي في مصر[1].

ومع ذلك فلم يكن بكوات المماليك يحترمون الاتفاقيات التي عقدوها مع الدول الأوربية، فكثيراً ما كان التجار الأجانب يتعرضون للإهانات، بل كان القناصل أنفسهم يتعرضون للضرب أو السجن، وكثيراً ما كان يهاجَم الحي أو الفندق أو الخان الذي ينزل فيه التجار الأجانب، أضف إلى ذلك أن

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص١٠٤.

هؤلاء الأخيرين أرغموا أحياناً على ركوب الحمير دون الخيل، بل كان عليهم أن ينزلوا عن حميرهم إذا مروا بأحد الأتراك أو المماليك. ووصف الرحالة فولني حالة التجار الفرنسيين في القاهرة بقوله: «إنهم محصورون فيي زقاق واسع يتعايشون» وقلما كانت لهم صلات بغيرهم، وهم يتحاشون الخروج ما استطاعوا لئلا يتعرضوا لشتائم الشعب الذي يكره اسم الفرنجة، أو لإهانات المماليك الذين يكرهونهم على الترجل عن ظهور الحمير في الأزقة، وإذ هم في حبسهم المعتاد ترتعد فرائضهم من وباء الطاعون يحاصرهم في منازلهم، أو من فتنة تعرض حيهم للنهب والسلب، أو من مغارم يفرضها عليهم البكوات. وفي كل ذلك مافيه من المخاطر، وتقلقهم هموم أخرى مماثلة بسبب متاجرهم، فهم مضطرون إلى البيع ديناً، وقلما سددت ديونهم في آجالها.. وتجري المعاملات على أساس الذمة، ولكن هذه الذمة قد تشوهت بسبب مماطلة الناس في الدفع سنوات... والمسيحيون أخص عملائهم وهم أكثر خيانة للأمانة من الأتراك أنفسهم»[1].

وعلى ذلك فلا عجب أن بلغ الضيق بهؤلاء التجار الفرنسيين حداً جعلهم يطلبون من حكومتهم إرسال قوات عسكرية لتأديب المماليك ولتأمين مصالحهم. وأدت سياسة المماليك التعسفية إزاء الأجانب عامة إلى انسحاب معظم قناصل الدول الأوربية أواخر القرن الثامن عشر، وتوقف النشاط التجاري الأوربي في مصر.

---

(١) د/ عبدالكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ص ٢٧٥.

المنافسة الإنجليزية الفرنسية حول إحياء طريق السويس البري:

لا حاجة بنا إلى القول بأن النشاط التجاري الأوربي في مصر إبان العهد العثماني المملوكي- وبخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر- كان يتلون تبعاً لمصالح الدول الأوربية ولاسيما إنجلترا وفرنسا، وكانت هذه المصالح تتمثل في التنافس على الاستئثار باستخدام طريق السويس البري للأغراض التجارية، بالإضافة إلى الحفاظ على مصالحهم في البيوت التجارية الهامة التي أنشأوها في مصر، وتأمين تجارتهم في القاهرة والإسكندرية والسويس بوجه خاص، ومنع اعتداءات البدو على القوافل التي تحمل تجارتهم التي كانوا يجلبونها من أوربا عبر برزخ السويس في طريقها إلى الأسواق الشرقية، أو التي يجلبونها من الهند والشرق عامة إلى الأسواق الأوربية[١].

والواقع أن فرنسا أولت عناية خاصة بإحياء طريق السويس البري منذ أواخر القرن السادس عشر عندما آلت المستعمرات البرتغالية وأهمها جزر الهند الشرقية إلى أسبانيا. وفي الوقت نفسه فكر السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤م-١٥٩٥م) في إيصال البحرين الأحمر والمتوسط (١٥٨٦م) حتى يستطيع الأسطول التركي الوصول إلى البحر الأحمر ومطاردة سفن البرتغاليين والأسبان في مياه المحيط الهندي. وقد كان مما شجع فرنسا على الاهتمام بإحياء طريق السويس البري أن الدول البحرية الغربية- وفي مقدمتها إنجلترا وهولندا- كانت تفضل استخدام طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى مواطن تجارة الشرق الغنية في الهند وجزر الهند الشرقية، ولم تلبث هاتان الدولتان أن صارتا في القرن السابع عشر تتنازعان السيطرة على

(١) د/ جلال يحيى، العالم العربي الحديث، المدخل، ص٨٤.

هذا الطريق البحري الجديد، فأرادت فرنسا انتهاز هذه الفرصة لإحياء الطريق البري عبر برزخ السويس حتى تضمن نجاحاً في المنافسة التجارية والسياسية بينها وبين أعدائها.

ومن ثم فقد أصبح إحياء الطريق البري من قواعد الدبلوماسية الفرنسية في القرن السابع عشر، وبخاصة في عهد لويس الرابع عشر وخلفائه. فقد شهد هذا العهد مساعي فرنسا لدى السلطان العثماني حتى يوافق على فتح طريق مصر التجاري، كما يرجع إلى هذا العهد اقتراح الفيلسوف الألماني ليبنتز Leibnitz على لويس الرابع عشر في عام ١٦٧٦م إرسال حملة على مصر لضمان السيطرة الفرنسية في أوربا من جهة، ثم السيطرة على تجارة الشرق وحماية الكنيسة من جهة أخرى. ولكن لويس الرابع عشر رفض هذا المشروع لاعتقاده بأن عصر الحروب الصليبية قد انقضى إلى غير رجعة[١].

واستطاع السفراء الفرنسيون في الأستانة بين عامي ١٦٨٣م-١٦٨٦م أن ينالوا من الباب العالي جملة من الأوامر تفرض على السلطات المصرية احترام الامتيازات التي تمتع بها الفرنسيون في أراضي الدولة العثمانية من القرن الماضي، ولتخفيض الضريبة المحصلة على البضائع المنقولة من السويس إلى البحر المتوسط إلى ٣٪ من قيمتها فقط، ومع أنه لم يكن من المنتظر أن يفيد الفرنسيون من ذلك إلى درجة كبيرة- بسبب ضعف نفوذ السلطان العثماني في مصر وفي البحر الأحمر- فقد توثقت العلاقات منذ ذلك الحين على الرغم من ذلك بين الموانئ الفرنسية على البحر المتوسط وبين الموانئ المصرية؛ فبلغ عدد السفن الفرنسية التي وصلت إلى رشيد والإسكندرية في عام ١٧٢٥م مثلاً المائة وخمس عشرة سفينة.

(١) د/ محمد فؤاد سكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص٢٢.

أما التجار الإنجليز فقد وفدوا إلى مصر متأخرين عن زملائهم الفرنسيين، ومرد ذلك أن إنجلترا لم تدخل البحر المتوسط إلا في وقت متأخر نسبياً عن الدول الأوربية الأخرى، كما أن التجار الإنجليز لم يقوموا في الحقيقة بأية محاولة للحصول على نصيب من التجارة الأوربية قبل القرن السادس عشر. وكان خروج إنجلترا موحدة سياسياً واقتصادياً من حرب الوردتين (١٤٥٥م - ١٤٨٥م) قد جعلها تتطلع إلى مد نشاطها خارج رقعتها والاعتماد على الطرق البحرية في كسب قوتها.

وفي أثناء القرن السادس عشر كانت بعض السفن الإنجليزية تتجاسر وتتاجر على الساحل الأوربي وفي داخل البحر المتوسط، مما سبب الكثير من المتاعب للبنادقة والفرنسيين والأسبان الذين كانوا قد سبقوا الإنجليز في مزاولة النشاط التجاري في البحر المتوسط. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر أدت تجارة البحر المتوسط هذه إلى قيام السياسة الإنجليزية لأول مرة في حوض البحر المتوسط الشرقي على يد شركة الليفانت. ونجم عن شغف التجار الإنجليز بالسلع الشرقية بدء قيام علاقات دبلوماسية تجارية مع الإمبراطورية العثمانية. وفي بادئ الأمر نجح عملاء فرنسا - بمساعدة الحكومة الفرنسية وتعضيد تجار البندقية - في عرقلة نشاط شركة الليفانت الإنجليزية وتحديد امتيازاتها التجارية، ولكن اعتراف السلطان العثماني مراد الثالث في عام ١٥٨٣م بوليم هاربورن Harborne سفيراً[١] لبريطانيا في الأستانة سجل بداية عهد جديد لعلاقة إنجلترا بالشرق

(١) كان السفير البريطاني في الأستانة يتقاضى مرتبه من شركة الليفانت بالرغم من أن الحكومة البريطانية هي التي كانت تعينه رسمياً، وكان العمل الأساسي للسفير البريطاني في الأستانة هو المحافظة على مصالح شركة الليفانت التي احتكرت التجارة التركية.

الأدنى[1].

والواقع أنه منذ عام ١٥٨٣م بدأ اهتمام الإنجليز بالسوق المصرية، ففي هذا العام عينت شركة الليفانت والسفارة الإنجليزية في الأستانة هارفي ميلرز Harvey Millers أول قنصل لإنجلترا في مصر، وأرسلت شركة الليفانت في نفس العام سفناً إلى الإسكندرية تحمل قصديراً ورصاصاً لتبادلها بمقادير من التوابل والعقاقير. وفي عام ١٥٨٦م و ١٥٨٧م ظهرت السفن الإنجليزية من جديد في الإسكندرية، وبدأ التجار الإنجليز يمارسون نشاطهم في مصر في ظروف شاقة، فقد فُرض على متاجرهم في الإسكندرية رسم قدره ١٠٪ وهو أعلى مما كان يدفعه الفرنسيون، وأعلى كذلك من الرسم الذي حددته معاهدات الامتيازات وقدره ٣٪ فقط من قيمة المتاجر. وفضلاً عن ذلك لم تجد الأقمشة الصوفية - وهي أهم ما كان يحمله التجار الإنجليز - سوقاً رائجة في هذه البلاد ذات الطقس الحار، وأكثر من ذلك لم ينظر الفرنسيون إلى وصول الإنجليز إلى مصر بعين الارتياح، فراحوا يكيدون لهم لدى السلطات الحاكمة في القاهرة والأستانة، حتى ضاق التجار الإنجليز ذرعاً بما كانوا ينفقونه، فخرج معظمهم من مصر رجلاً بعد أخرى حتى اضطرت شركة الليفانت في عام ١٦٠١م إلى إلغاء القنصلية الإنجليزية في مصر، وعهدت برعاية مصالحها في هذه البلاد إلى القنصل الفرنسي.

وقد ظل هذا الوضع وما ترتب عليه من إهمال طريق السويس البري قائماً مدة الثلثين الأولين من القرن السابع عشر، فلم تنشئ شركة الليفانت قنصلية إنجليزية مستديمة في مصر، كما ندر أن كان للإنجليز قنصل يعني بمصالحهم، بل ظل التجار الإنجليز في مصر - على قلة عددهم - يزاولون عملهم على

(١) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص ١٥١.

مسئوليتهم الخاصة تحت رعاية قنصل البندقية تارة وقنصل فرنسا تارة أخرى[1].

على أنه ماكاد القرن السابع عشر يشرف على نهايته حتى عادت شركة الليفانت إلى الاهتمام بالسوق المصرية، وبخاصة بعد أن صادف الفرنسيون في مصر نجاحاً تجارياً ملموساً، ومن ثم فقد عينت الشركة عام ١٦٩٧م ميلز فيلتود Miles Fleetwood قنصلاً للإشراف على مصالحها في مصر، كما عينت وكيلاً له بالإسكندرية. غير أن القنصل لم يلبث أن لقي معارضة ومناوأة شديدة من جانب القنصل الفرنسي في مصر بنوا دي ماليه Benoit de Maillet، ومن جانب السفير الفرنسي في الأستانة، على الرغم من أن السلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥م-١٧٠٣م) أصدر عام ١٦٩٨م خطاً شريفاً اعترف فيه رسمياً بالقنصل الإنجليزي في القاهرة.

وفي أوائل القرن الثامن عشر استفاد الإنجليز من مشغولية فرنسا في حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠١م-١٧١٤م) لتعزيز نشاطهم التجاري فيما وراء البحار، ومع ذلك فلم يستطيعوا أن يحطموا المكانة الوطيدة التي نالها الفرنسيون في السوق المصرية، فظلت التجارة الإنجليزية في مصر ضئيلة وتناقص عدد التجار الإنجليز في مصر[2] حتى اضمحل نشاطهم تماماً عام ١٧٦٦م. وكان لحرب السنوات السبع (١٧٥٦م - ١٧٦٣م) أثر ولا شك في اضمحلال النشاط الإنجليزي في مصر بسبب مغامرات القراصنة

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق نفسه.

(٢) في عام ١٧٠٢م كان بالقاهرة وحدها ٥٠ تاجراً فرنسياً، كما كانت لهم مستودعات تجارية في الإسكندرية ورشيد، على حين لم يكن بالقاهرة في الوقت نفسه سوى إنجليزيين وبالإسكندرية إنجليزي واحد هو نائب القنصل، ثم نقص هذا العدد حتى أصبح لا يقيم في مصر عام ١٧٥٦ سوى واحد فقط هو القنصل الإنجليزي في القاهرة، وقد طلب هذا أيضاً إعفاءه من منصبه.

الفرنسيين في البحر المتوسط . وعندما زار الرحالة فولني مصر عام ١٧٨٣م لم يجد بها أحداً من التجار الإنجليز لا بالقاهرة ولا بالإسكندرية .

غير أن اهتمام الإنجليز بمصر وبطريق السويس البري كان قد تجدد في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك لثلاثة عوامل :

أولاً : وضوح ضعف الدولة العثمانية بسبب حركة علي بك الكبير في مصر وإرساله الحملات إلى إقليم الحجاز وإلى بلاد الشام، وبسبب اشتعال الحرب الروسية التركية (١٧٦٨م -١٧٧٤م) فقد اتضح للإنجليز مدى الأخطار التي تتعرض لها مصالحهم من جراء انهيار الإمبراطورية العثمانية، ووقوع طرق التجارة التي تجتاز أراضيها إلى أسواق الشرق - وخصوصاً طريق البحر الأحمر ومصر - في أيدي دول قوية تستطيع أن تهدد أملاكهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية في الهند[١] .

ثانياً: ظهور أهمية مصر الجغرافية بالنسبة للإمبراطورية البريطانية في الهند، فلم تكن الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨م-١٨٠١م) هي التي اكتشفت أهمية مصر الجغرافية، بل زادت تلك الأهمية وأبرزتها . وكانت أهمية مصر كحلقة في طريق المواصلات البرية والبحرية « السريعة» بين الهند وبريطانيا قد انضمت إبان حرب السنوات السبع، وخصوصاً في الاعتماد على هذا الطريق في نقل البريد .

ثالثاً: رغبة بعض التجار الإنجليز «الأحرار»[٢] في فتح طريق مباشر للتجارة بين الهند وميناء السويس . وكان أحد هؤلاء التجار المشتغلين بتجارة البحر الأحمر قد كتب بذلك من جدة إلى علي بك الكبير عام ١٧٧٠م .

(١) د/ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٣٤٦ .

(٢) أي من غير العاملين في شركات الاحتكار والخاضعين لقوانينها ونظمها .

وفي العام التالي كتب علي بك بدوره إلى حاكم البنغال وارن هاستنجز Warren Hastings مبيناً مزايا فتح هذا الطريق التجاري، وبالفعل لم يلبث أن تألفت في كلكتا شركة صغيرة للتجارة في مصر.

وعلى ذلك فقد قرر هاستنجز أن يعقد مع علي بك الكبير معاهدة تجارية تعيد الطريق البري إلى سابق عهده، وتؤمن التجارة الإنجليزية من الاعتداء عليها في أثناء نقلها عبر البرزخ من السويس إلى الإسكندرية. ولكن الحوادث في مصر سرعان ما أطاحت بحكومة علي بك، فاستلم أزمة الحكم من بعده محمد بك أبو الذهب. ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يبدل شيئاً من عزم الإنجليز أو يسبب فشل محاولاتهم، بل على العكس من ذلك كله فإنهم قد استطاعوا عقد معاهدة تجارية مع أبي الذهب في ٧ مارس ١٧٧٥م خفضت بمقتضاها الضرائب المحصلة على البضائع الآتية من الموانئ الهندية، كما أجازت للإنجليز تصدير المنتجات المصرية دون تحصيل ضرائب عليها، وفتحت الأسواق الهندية والمصرية لمواطني الطرفين المتعاقدين على السواء. وتعهد أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه في الحكومة بالمحافظة على المتاجر المصدرة إلى الخارج حين نقلها من الطور أو السويس إلى القاهرة[١].

ولم تلبث أن وصلت أخبار المعاهدة الإنجليزية - المصرية إلى الباب العالي عن طريق شريف مكة الذي أغضبه أن تهجر السفن الإنجليزية ميناء جدة وتتجه إلى السويس، مما يترتب عليه انخفاض موارد جدة الجمركية، فاحتج الباب العالي بشدة على هذه المعاهدة التي أبرمها الرعيا البريطانيون مع بكوات المماليك من غير موافقته. وكان مما تذرع به الباب العالي لمعارضة

(١) د/ أحمد عزت عبدالكريم، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، بيروت، ١٩٧٠، ص١١٥-١٢٥.

مـجيء السـفن الإنجليـزية إلى السـويس أن الاحـتـرام الواجب للحـرمين الشريفين لا يجيز للسفن الإنجليزية الملاحة في البحر الأحمر شمالي جدة. ولكن الأسباب الحقيقية لهذه المعارضة كانت خوف الباب العالي من أن يؤدي إحياء الطريق البري إلى زيادة ثروة البكوات المماليك، وبالتالي إلى إمعانهم في الخروج على سيادته. هذا بالإضافة إلى أن إبرام الاتفاقيات مع البكوات مباشرة إنما يعني اعترافاً صريحاً من الإنجليز بحق هؤلاء في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية، دون الرجوع إلى الباب العالي صاحب الحق الشـرعي في مـصـر، وهـذا قـد يشـجع البكوات على التـفكيـر في مشروعات قد تؤدي إلى فصل مصر عن الدولة العثمانية.

ولهـذا تقدم الباب العـالي عام ١٧٧٥م بالتمـاس إلى حكومـة لندن عن طريق السـفارة البـريطانيـة في الأستـانة، يرجوها فيه أن تعـمل لمنع السـفن الإنجليزية من المجيء إلى السويس والقيام بأي نشاط تجاري فيها، بدعوى أن الملاحة في هذه المياه المقـدسة محـرمة على غيـر المسلمين. وقـد حدث في أوائل عام ١٧٧٧م أن وصلت سفينة بريطانية صغيرة إلى السويس قادمة من مدراس تحـمل بعض المسـافرين الذين كـانوا في طريقـهـم إلى إنجلترا، فـأمر إبراهيم بك شيخ البلد بتفتيش أمتعة ثلاثة من هؤلاء المسافرين في القاهرة، مما أدى إلى تعطيلهـم عن السـفـر بعض الوقت. وانتـهـز جـورج بـلدوين[١] Baldwin فتقدم بشكوى عن تلك المعاملة السيئة إلى السفارة الإنجليـزية في الأستـانة، كـمـا رجاهـم لحمل البـاب العـالي على الموافقـة على فـتح طريق السويس البري للتجارة الإنجليزية فتحاً تاماً.

---

(١) كان بلدوين يرعى مصالح شركتي الهند الشرقية الإنجليزية والليفانت في مصر وقتئذ.
انظر : أحمد عزت عبدالكريم، المرجع السابق، ص ١٢٧.

ومع أن السفير الإنجليزي في الأستانة استطاع أن يحصل على وعد من الباب العالي بمعاقبة المسئولين عن سوء معاملة المسافرين الإنجليز، إلا أن هذا الحادث أدى إلى احتجاج الأتراك العثمانيين على استمرار توجه السفن الإنجليزية إلى السويس، وطالبوا الحكومة البريطانية بمنع رعاياها من استخدام الطريق البري. فامتثلت حكومة لندن أخيراً لرغبة العثمانيين ووافقت في مايو ١٧٧٧م على منع هذه التجارة «غير المشروعة» على شريطة أن يسري هذا المنع على رعايا الدول الأخرى. وفي يوليو من العام نفسه قررت الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية «منع أي فرد من مستخدمي الشركة في الهند أو المقيمين فيها برخصة ممنوحة منها من التجارة مع أي ميناء من موانئ البحر الأحمر خارج منى وجدة». وكان من بواعث معارضة الحكومة البريطانية لفتح طريق السويس البري أنها رأت أن فتح هذا الطريق من شأنه أن يلحق الأذى بتجارة شركتي الهند الشرقية والليفانت من جهة، ويؤدي من جهة أخرى إلى كسر قاعدة الاحتكار والشركات الاحتكارية حيث كان التجار «الأحرار» من غير العاملين في الشركات الاحتكارية ينتظرون بشغف زائد أن يجدوا لأنفسهم شقة في هذا الطريق الجديد[١].

ورغم صدور أوامر الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية بمنع التجارة في موانئ البحر الأحمر خارج منى وجدة فقد ظلت السفن الإنجليزية تأتي إلى السويس ، مما اضطر الباب العالي في عام ١٧٧٩م إلى إصدار فرمان لمنع أية سفينة من سفن الفرنجة من الاقتراب سراً أو علانية من ميناء

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، بولاق، القاهرة، ١٢٩٧هـ، ط١، ص٣٨٠-٣٨١.

السويس، لأن «بحر السويس هو الطريق المميز للحج المقدس إلى مكة، والسماح لهذه السفن بالملاحة ومساعدتها وعدم منعها، خيانة للدين وللسلطان وللإسلام قاطبة». وحين اكتشف أن القيود المفروضة على ملاحة السفن المسيحية في البحر الأحمر شمالي جدة ليست سوى حبر على ورق لجأ الباب العالي إلى إثارة البدو النازلين على طول الطريق من السويس إلى القاهرة لمهاجمة قوافل التجار الأجانب ونهبها، باعتبار تلك الوسيلة من أنجح الوسائل لوقف نشاط التجار الإنجليز. وقد أتى هذا العمل بالفائدة المرجوة منه، فلم يحاول التجار الأحرار المغامرون فيما بعد صيف عام ١٧٧٩م الملاحة فيما وراء جدة سنين عدة، إذا استثنينا مركبين ظهرتا عند القصير عام ١٧٨٠م. وهكذا كانت معارضة تركيا الشديدة لملاحة السفن الإنجليزية في البحر الأحمر شمالي جدة ودخولها ميناء السويس من أهم عوامل فشل المعاهدة الإنجليزية - المصرية عام ١٧٧٥م(١).

ومع ذلك فإن النشاط الإنجليزي في مصر منذ إبرام معاهدة هاستنجز - أبي الذهب عام ١١٧٥م كان قد تمخض عن نتيجة هامة تتمثل في نجاح جهود جورج بلدوين في ترتيب خط منتظم مع المواصلات بين الهند وبريطانيا عبر الأراضي المصرية، لدرجة أن السلطات البريطانية في بومباي ولندن أصبحت في عام ١٧٧٧م تعتمد على طريق البحر الأحمر ومصر في نقل بريدها. ومن هنا فقد أثار النشاط الإنجليزي في مصر مخاوف فرنسا التي خشيت من نوايا الإنجليز نحو بلاد يكفل لهم امتلاكها السيادة في البحر الأحمر، ويضمن لهم احتكار تجارة الهند حتى يعوضوا مافقده في العالم الجديد، ويمكنهم من أن يلحقوا الأذى بالتجارة الفرنسية في الليفانت. فكان

(١) المرجع نفسه، ص٣٥١.

طبيعياً إذاً أن يتمسك الفرنسيون بمصالحهم التجارية في مصر، وكان كل مافعلوه أمام طغيان بكوات المماليك أن نقلوا مركز تجارتهم وقنصليتهم من القاهرة إلى الإسكندرية، كما عينوا نائب قنصل في دمياط أحد موانئ التجارة الهامة وقتئذ. وأراد الفرنسيون من الانتقال إلى الإسكندرية الخلاص مما كان يفرضه البكوات من الأتوات والمغارم الفادحة على التجار الفرنجة في القاهرة، وقد كان للمساعي والجهود التي بذلها الإنجليز في القاهرة والأستانة لتعطيل مصالح الفرنسيين التجارية في مصر دور في تقوية رغبة حكومة باريس في دعم التجارة الفرنسية عبر الأراضي المصرية، زد على ذلك أن عاملاً جديداً مالبث أن ظهر وأثار مخاوف الفرنسيين على مصالحهم التجارية في مصر، وهذا العامل الجديد هو رغبة الإمبراطورية النمساوية في السيطرة على تجارة الشرق حوالي عام ١٧٨٢م، وتحويل هذه التجارة إلى الطريق البري عبر مصر. وكان من كبار مؤيدي هذه الرغبة التاجر البندقي القديم (كارلو روسيتي) الذي عينته النمسا قنصلاً لها في مصر.

ولذلك أبدت فرنسا اهتماماً كبيراً بطريق السويس البري، وراحت تسعى لدى السلطان العثماني لفتح هذا الطريق للتجارة الفرنسية. ورغم فشل مساعي السفير الفرنسي في الأستانة بهذا الشأن، إلا أنه أوفد عام ١٧٨٤م ضابطاً إلى القاهرة هو ترجويه Truguet لكي يصل إلى اتفاق مع مراد بك في مصلحة التجارة الفرنسية. واستطاع ترجويه تحقيق رغبات حكومته، فعقد مع مراد بك ويوسف كساب ملتزم الجمارك العام وناصر شديد أحد شيوخ البدو معاهدة (أو ثلاث معاهدات) في يناير ١٧٨٥م حددت قيمة الضريبة المحصلة على البضائع الفرنسية المصدرة من الهند إلى فرنسا في أثناء نقلها عبر برزخ السويس، وأمنت هذه البضائع من اعتداءات البدو عليها في

الطريق بين السويس والقاهرة.

ولقد كان نجاح ترجويه في إبرام المعاهدة السالفة الذكر سبباً في تحريك الإنجليز من جديد للاهتمام بمصر، وخصوصاً عندما ذاع الاعتقاد منذ رحلة البارون دي توت De Tott على الشواطئ المصرية، وزيارته للإسكندرية والقاهرة (١٧٧٧م - ١٧٧٨م) بأن فرنسا إنما تريد التجسس على أحوال البلاد استعداداً لغزوها، حتى تتخذ منها قاعدة لمحاربة النفوذ البريطاني في الهند. ولهذا استدعى هنري دانداس Dundas وزير الدولة اليريطاني لشئون الهند التاجر الإنجليزي جورج بلدوين الذي كان يرعى من قبل مصالح شركتي الهند الشرقية والليفانت في مصر، وطلب منه أن يكتب تقريراً عن النشاط الفرنسي في مصر، وما ينجم عن النشاط من أخطار على الممتلكات البريطانية في الهند، على أن يهتم في هذا التقرير بتبيان موارد مصر الاقتصادية وجغرافيتها وأهميتها العسكرية[1].

وهكذا صاحب عودة الاهتمام البريطاني بمصر مظاهر متباينة عن مظاهر هذا الاهتمام خلال السنوات العشر السابقة، فلم يعد النشاط البريطاني بعد عام ١٧٨٥م تجارياً بحتاً، بل أصبح في غالبيته سياسياً. كما أن الاهتمام بمصر في حد ذاته لم يعد مقصوراً على التجار المغامرين الأحرار وحدهم بل شاركت فيه الحكومة البريطانية نفسها. زد على ذلك أن مصر أصبحت تمثل حلقة من حلقات الصراع العنيف بين فرنسا وبريطانيا حول الهند، فضلاً عن خروجها عن إطار العزلة التي كانت تعانيها في علاقاتها بأوربا، فأصبحت تتأثر بالأحداث الأوربية والتيارات الدولية المختلفة.

وعلى العموم فقد انصرف بلدوين للمهمة التي كُلف بها وقدم في عام

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٥.

١٧٨٥م تقريره للوزير البريطاني، واهتم فيه بتسليط الأضواء على أهمية موقع مصر الجغرافي وتجارتها ومنتجاتها وحاصلاتها ووسائل مهاجمتها والدفاع عنها، وقيمة موقعها بالنسبة لبريطانيا، وصلاتها التجارية بالهند، ثم أهميتها بالنسبة لفرنسا، ومايمكن أن يؤدي إليه احتلال الفرنسيين لها. فكان لهذا التقرير تأثير ظاهر على الحكومة البريطانية من حيث انها اقتنعت بضرورة مواجهة النشاط الفرنسي في مصر، بعقد معاهدة مع بكوات المماليك لتوازن المعاهد الفرنسية. ورغم أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية كانت لاتزال ترى في أي نشاط تجاري في البحر الأحمر خطراً يهدد احتكارها حول طريق رأس الرجاء الصالح إلا أن الحكومة البريطانية لم تتقبل وجهة نظرها باعتبار أن المسألة أصبحت متعلقة بالإمبراطورية البريطانية في الهند ومستقبل هذه الإمبراطورية[1].

وأخيراً وصلت المفاوضات بين الحكومة والشركة إلى وضع خطة مؤداها إيفاد جورج بلدوين إلى مصر ليكون قنصلاً لبريطانيا فيها، على أن تكون مهمته هي الدخول في مفاوضات مع بكوات المماليك لعقد المعاهدة المطلوبة من خلال سنة واحدة وبحيث لاتنفذ المعاهدة إلا بعد أن تقوم الشركة ببحث الموضع برمته ومن نواحيه المختلفة، وتقديم خلاصة بحثها للحكومة البريطانية. كذلك كلف بلدوين بإرسال تقارير عن جميع نواحي النشاط الفرنسي في مصر والبحر الأحمر، ونشاط أية دولة آسيوية متحالفة مع فرنسا، ولتحقيق هذه الغاية مُنح بلدوين راتباً سنوياً قدره خمسمائة جنيه وتعهدت الشركة بتمويل السفارة الإنجليزية في الأستانة حتى تستطيع التأثير على السلطان العثماني واستمالة رجال الديوان العثماني، للحصول على

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص٤٢.

موافقة الباب العالي على المعاهدة التي يبرمها بلدوين مع بكوات المماليك في مصر.

وفي أوائل عام ١٧٨٦م وصل بلدوين إلى مصر وتقلد مهام منصبه الجديد قنصلاً لبلاده في الديار المصرية، وعين نائباً له في الإسكندرية. وقد اتفق وصول بلدوين إلى مصر في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعمل لإعادة سيطرتها على مصر، فأرسلت في يونيو من العام نفسه القبطان حسن باشا إلى مصر للقضاء على نفوذ البكوات المماليك، ونجح القبطان باشا مؤقتاً في مهمته فسيطر على القاهرة والوجه البحري، وطرد مراد إلى الصعيد. من ثم بدأ بلدوين المفاوضة مع القبطان باشا، ولكن هذه المفاوضة لم تسفر عن شيء لاضطرار القبطان باشا إلى العودة للأستانة بسبب قيام الحرب بين تركيا وروسيا (١٧٨٧م-١٧٩٢م). ثم فشلت أيضاً المباحثات التي أجراها بلدوين مع إسماعيل بك الذي عينه القبطان باشا شيخاً للبلد قبل سفره إلى تركيا، ويرجع سبب هذا الفشل إلى أن إسماعيل بك كان مقتنعاً بأن الاتفاق مع الإنجليز سوف يغضب الباب العالي[١].

ولكن حدث عندما توفي إسماعيل بك بالطاعون الذي انتشر في مصر عام ١٧٩٢م أن دخل مراد بك بجيوشه وأنصاره القاهرة دخولاً سلمياً، فأجرى بلدوين معه مفاوضات انتهت في ٢٨ فبراير ١٧٩٤م بإبرام معاهدة في مصلحة التجارة الإنجليزية على نمط المعاهدة التي سبق إبرامها بين ترجويه ومراد في عام ١٧٨٥م، وأرسل بلدوين أنباء المعاهدة إلى حكومة لندن إلا أن الأخيرة قابلتها بفتور ظاهر للأسباب التالية:

أولاً: هبوط حماس بريطانيا لإقرار أي نوع من أنواع النفوذ في مصر،

(١) جاد طه، المرجع السابق، ص١٩.

وذلك بعد فشل معاهدة ترجويه - مراد التي كان من أسباب فشلها استمرار الاضطرابات والفتن في مصر، ومهاجمة البدو- بتحريض السلطات العثمانية - لقوافل التجار الفرنسيين .

ثانياً: انشغال بريطانيا بذلك النضال الأوربي الجسيم الذي نشب بينها وبين فرنسا منذ عام ١٧٩٣م، وبما كان يستلزمه هذا النضال من مجهودات سياسية وعسكرية لمراقبة مصالحها في الأستانة، وعلى طول الطريق البحري حول أفريقية ومستعمرة الكيب، وأخيراً الهند ذاتها .

ثالثاً : أن الفوضى المنتشرة بمصر تحت سلطان مراد وإبراهيم كانت تجعل استتباب التجارة في البلاد أمراً متعذراً مما يقلل من أهمية أي اتفاق تجاري يمكن الحصول عليه في مصلحة التجارة الإنجليزية .

ومن الجدير بالذكر أنه حدث قبل أن يبرم بلدوين معاهدته مع مراد أن كانت وزارة الخارجية البريطانية قد اكتشفت أن القنصلية البريطانية في مصر تتكلف من النفقات ما لا يبرر وجودها على الإطلاق فأمر وزير الخارجية البريطانية في فبراير ١٨٩٣م بإغلاق هذه القنصلية اقتصاداً للنفقات .

وأرسل على الفور نبأ إغلاق القنصلية إلى بلدوين والاستغناء عن خدماته كقنصل، ولأسباب غير معروفة لم يصل هذا النبأ بلدوين إلا في أكتوبر ١٧٩٥م، فحاول إقناع السفير البريطاني في الأستانة ووزارة الخارجية في لندن بأهمية المعاهدة التي عقدها مع مراد، إلا أنه فشل في محاولته. ومع ذلك فقد ظل بلدوين مقيماً في مصر وساهم في تجارة الليفانت على نحو ما، ولم يغادر البلاد إلا في إبريل ١٧٩٨م، أي قبيل وصول حملة بونابرت على مصر[١] .

---

(١) د/ جلال يحيى ود/ جاد طه، العرب في التاريخ الحديث، القاهرة ١٩٧٤، ص١٤-١٥ .

الحملة الفرنسية على مصر:

لم يكن مشروع الحملة الفرنسية على مصر وليد الظروف الطارئة، وإنما يرجع في نشأته إلى ذلك النزاع الاستعماري العنيف بين إنجلترا وفرنسا في الهند إبان القرن الثامن عشر. والواقع أنه كان لمجيء الحملة الفرنسية إلى مصر سببان رئيسيان أحدهما يرتد في أصوله إلى هذا النزاع الاستعماري الذي كان على أشده في القرن الثامن عشر، والثاني يرتبط بالموقف السياسي في أوربا ذاتها في الفترة القصيرة التي سبقت مباشرة إرسال بونابرت على رأس الحملة إلى مصر في مايو ١٧٩٨م.

وفيما يتعلق بالسبب الأول الذي يمكن تسميته بالعامل الإمبريالي فلا شك أنه كان من العوامل الرئيسية في مجيء الحملة، وهو يتبلور في رغبة الفرنسيين الملحة في إنشاء مستعمرة جديدة في الشرق. فقد كان من جراء الحروب الاستعمارية بين فرنسا وإنجلترا في القرن الثامن عشر أن فقدت فرنسا مستعمراتها في العالمين القديم والجديد، وكانت هذه الخسارة الجسيمة السبب في أن يعتبر المؤرخون أن هذه الحروب إنما تحدد نهاية عهد الإمبراطورية الفرنسية الأولى. وكان لذلك أثران. أما الأثر الأول فقد وجد على الرغم من هذه الخسارة الجسيمة جماعة من المعاصرين لم ينظروا بعين المتشائم إلى مستقبل الإمبراطورية الفرنسية، لأن فرنسا كان لايزال لها في الهند الغربية والمحيط الهندي بعض المستعمرات التي لو أمكن - في رأيهم - ترقية شئونها وزيادة مواردها واستثمارها لأصبح في استطاعة فرنسا أن تعيد التوازن إلى الحالة التي كان عليها قبيل أن تفقد مستعمراتها، ومن ثم امتازت الفترة التالية بظهور المشروعات الاستعمارية الجديدة. وأما الأثر الثاني فهو انصراف مفكري الفرنسيين، وبخاصة «فلاسفة» الثورة الفرنسية والكتاب

ورجال الحكومة إلى بحث النظام الاستعماري الفرنسي القديم، ثم نقد هذا النظام بشدة على اعتبار أن الأسس التي قام عليها كانت السبب الذي أدى في النهاية إلى فقد المستعمرات الفرنسية. وكانت قواعد النظام الاستعماري القديم اثنتين: الاحتكار: أي قصر التعامل مع المستعمرات الفرنسية على فرنسا وحدها، ثم الرق أي الاعتماد على الرقيق الأسود المجلوب من أفريقية في العمل والإنتاج في المستعمرات[1].

على أنه لما كان النفور شديداً من النظام الاستعماري القديم فقد اتجه أنصار الاستعمار على التفكير في إيجاد ميادين جديدة يستطيعون أن ينشئوا بها مستعمرات على قواعد ومبادئ جديدة غير تلك التي كانت لاتزال قائمة في جزر الهند الغربية. وكان من رأي الكاتب والفلاسفة ورجال الحكم أنفسهم الذين نقموا على المستعمرات في جزر الأنتيل أنه من الممكن حدوث التوسع الجديد في الشرق. وكان بيير بوافر Pierre Poivre في مقدمة أصحاب الرأي السابق، ذلك أن «الشرق» - على حد قوله - هو الميدان الجديد الذي تستطيع فرنسا أن تنشئ فيه مستعمرة، على أساس حرية العمل وارضاء شرف فرنسا وارضاء الإنسانية عموماً. وكان من الأسباب التي دعت المفكرين والسياسيين الفرنسيين إلى توجيه أنظارهم إلى الشرق كميدان للاستعمار الجديد في الفترة التي سبقت مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أن المستعمرات الباقية في حوزة فرنسا في الهند الغربية كانت مسرحاً للاضطرابات ومعرضة للضياع العام. وتساءل الفرنسيون: من أين تستطيع فرنسا جلب المنتجات التي كانت تأتيها من هذه المستعمرات إذا حدث انهيارها اقتصادياً أو ضاعت من قبضتها؟ وكان الجواب أن فرنسا عليها أن

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص١٨٨ .

تستعيض عن ذلك بما يمكن تجلبه من «الشرق» عموماً ومن مصر على وجه الخصوص.

وأسهم الرحالون الفرنسيون الذين زاروا بلاد «الشرق» ومصر خصوصاً في إحياء فكرة فتح ميادين جديدة للاستعمار في الشرق، حتى تعوض فرنسا بذلك خسائرها في «الغرب». ومن أهم هؤلاء : البارون دي توت الذي قدم لحكومته تقريراً في عام ١٧٧٦م على حالة تركيا الضعيفة والمفككة عقب زيارته لها، ثم تحدث عن سهولة فتح مصر واحتلالها في مذكراته التي نشرها في أربعة أجزاء في عام ١٧٨٤م، والرحالة سافاري الذي مكث بمصر ثلاث سنوات وتحدث في كتاب «رسائله عن مصر» الذي نشره في عامي ١٧٨٥م و١٧٨٦م عن خصوبة أرضها ووفرة غلاتها وسهولة غزوها، ثم أخيراً فولني صاحب «الرحلة» المشهورة التي نشرت في عام ١٧٨٧م فنالت شهرة واسعة، وانتشر تداولها في أوربا بأجمعها[١].

وأما السبب الرئيسي الثاني لإرسال الحملة الفرنسية إلى مصر، فهو يرتبط بالموقف السياسي في أوربا، فعلى إثر إعدام لويس السادس عشر عام ١٧٩٣م توترت العلاقات بين فرنسا الثورة من جهة وبين بقية الحكومات الأوربية من جهة أخرى. وتلا ذلك تكوين محالفة دولية من إنجلترا وهولندا والنمسا وأسبانيا والبرتغال وتسكانيا ونابولي والولايات البابوية ضد فرنسا. وفي السنوات التالية نجحت فرنسا في تحطيم تلك المحالفة الدولية، إلا أن إنجلترا ظلت تؤلب الدول ضدها . ورأت فرنسا أن من الضروري أن تقتص من إنجلترا إما بتوجيه الضربة لها في عقر دارها وإما بإلحاق الهزيمة بها في مستعمراتها وطردها من الهند خصوصاً. وقد جربت فرنسا غزو إنجلترا

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص١٩٠.

مباشرة في أواخر عام ١٧٩٦م وأوائل عام ١٧٩٧م بإنزال حملة في إيلندة، إلا أن هذه التجربة باءت بالفشل. ومع ذلك فقد ظل الرأي العام الفرنسي متمسكاً بضرورة غزو الإنجليز في بلادهم وإسقاط إنجلترا من مصاف الدول الكبيرة وإفساح المجال بفضل ذلك أمام فرنسا حتى تمتلك إمبراطورية الشرق العظيمة، وكان بونابرت من أصحاب هذا الرأي أيضاً. ولذلك استمرت الاستعدادات قائمة في مطلع عام ١٧٩٨م لتجهيز ما أطلق عليه الحملة الكبيرة Le Grande Expedition على إنجلترا.

ولكن بونابرت - بعد رحلة تفتيشية في الشواطئ الشمالية- ما لبث أن قدم إلى حكومة الإدارة في ٢٢ فبراير ١٧٩٨م تقريراً مضمونه أنه من المتعذر تنفيذ مشروع غزو إنجلترا قبل تنظيم البحرية الفرنسية وتجهيز عدد كبير من السفن وإعداد الموانئ الشمالية، واتخاذ غير ذلك من التدابير الملحة قبل الإقدام على الغزو المنتظر. واقترح بونابرت على حكومته أن توجه أنظارها صوب «الشرق» وأن تسعى لغزو إنجلترا بطريق غير مباشر، وهو تهديد مستعمراتها في الهند، وذلك بإرسال جيش كبير لفتح مصر والاستيلاء عليها[1].

وقبل أن يقدم بونابرت تقريره السالف الذكر إلى حكومة الإدارة كانت هذه قد تلقت تقريرين أحدهما من شارل مجالون قنصلها القديم في الإسكندرية، والذي جاء إلى باريس ليبسط أمام حكومتها مدى الأضرار التي لحقت بالتجارة الفرنسية في مصر على أيدي بكوات المماليك، والثاني من تاليران وزير خارجيتها عن مسألة «فتح مصر»، وكان من رأي مجالون أن بوسع الفرنسيين أن يعملوا مباشرة من مصر على طرد الإنجليز من الهند،

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ٢٣.

أو أن يقنعوا بتعطيل تجارة الإنجليز مع الهند، ويستأثروا بهذه التجارة من دونهم. أما تاليران فقد أفاض في القول بصدد شكايات التجار الفرنسيين من المغارم والإتاوات التي كان بكوات المماليك يفرضونها عليهم، وما كانت متاجرهم وقوافلهم تتعرض إليه من نهب وسلب ، وتكلم عن منتجات مصر وتجارتها، ووصف موقع مصر الجغرافي وأهمية هذا الموقع من الناحية التجارية ، وركز على نقطة جوهرية تتصل بالصراع الإنجليزي الفرنسي وهي إحياء طريق السويس البري تحت السيطرة الفرنسية، لأن من شأن إحياء هذا الطريق أن يُحدث انقلاباً في تجارة أوربا ويلحق أضراراً عظيمة بإنجلترا، وهي تجارة سوف تفقدها لا محالة عند إحياء الطرق البري، على حين أن إحياء طريق السويس سوف يفيد حكومة الجمهورية دون سواها من الحكومات فائدة محققة بفضل احتلالها لمصر وقربها منها. كذلك أوضح تاليران أن من مزايا احتلال مصر وتوطيد أقدام الإنجليز فيها أن يستطيع هؤلاء تنفيذ رغبتهم القديمة بإرسال حملة من القاهرة والسويس لطرد الإنجليز من الهند[1].

ولقد كان من أثر اتفاق مجالون وتاليران في الرأي ومطالبتهما بمحاولة فتح مصر- باعتبارها وسيلة ناجحة للاقتصاص من الإنجليز بطردهم من الهند- أن احتل موضوع غزو مصر مكاناً من تفكير حكومة الإدارة. ويبدو أن هذه الحكومة قد ناقشت مشروع غزو مصر إلى جانب مشروعات أخرى، وانتهت في ٥ مارس ١٧٩٨م إلى تقرير إرسال حملة إلى مصر. وأصدرت في ١٢ ابريل قراراً بوضع «جيش الشرق» تحت قيادة بونابرت، وأشارت في هذا التقرير إلى الخطوط الأساسية لسياسة «جيش الشرق» في مصر، وهي :

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص٢٥-٢٦.

١- طرد الإنجليز من كافة ممتلكاتهم في الشرق أو في الجهات التي يستطيع الوصول إليها، وعلى وجه الخصوص القضاء على مراكز الإنجليز التجارية في البحر الأحمر.

٢- شق قناة في برزخ السويس وبسط سلطان حكومة الجمهورية على البحر الأحمر.

٣- العمل على تحسين أحوال المصريين والاحتفاظ بالعلاقات الودية مع الباب العالي .

ومنذ ٥ مارس ١٧٩٨م كانت الاستعدادات قد بدأت لتجهيز الحملة المزمع إرسالها إلى مصر، وبدأ الجيش يتجمع في الشواطئ الجنوبية تحت اسم« الجناح الأيسر لجيش إنجلترا» تضليلاً للعدو. ولم يستعد بونابرت لفتح مصر عسكرياً فحسب، بل استعد كذلك لفتحها فتحاً علمياً يتناسب مع ما وصل إليه العلم الفرنسي أواخر القرن الثامن عشر، فقرر أن يصطحب معه عدداً من المستشرقين والعلماء الجغرافيين والفنانين والرسامين، وأمر بصنع كل ما يحتاج إليه الرياضيون وعلماء الطبيعيات والكيمياء من أجهزة وأدوات. زد على ذلك أن بونابرت أدرك أن الدعاية هي السلاح الماضي الذي قد يكسب به قلوب المصريين، فكان عليه أن يعد العدة لحملة من الدعاية يوطد أركانها بمطبعة يحملها معه لتساعده فيما يرمي إليه، ولهذا طلب جمع كل مايمكن العثور عليه من حروف الطباعة العربية واليونانية والفرنسية في باريس.

وفي ١٩ مايو ١٧٩٨م خرجت الحملة من ميناء طولون وقطعت البحر المتوسط من الغرب إلى الشرق، وبعد أن احتلت الإسكندرية زحفت عبر الدلتا إلى القاهرة فدخلها في يوليو، وأرسل بونابرت الجنرال رينيه Reynier

لمطاردة قوات إبراهيم بك في الشرقية، والجنرال ديزيه Desaix لمطاردة مراد بك في الصعيد، ثم لحق بونابرت نفسه برينيه في مطاردة إبراهيم ولكن الأخير تمكن من الفرار إلى بلاد الشام عن طريق سيناء، وعاد بونابرت إلى القاهرة وعلم في أثناء عودته بنبأ تحطيم الأسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية[1].

وكانت بريطانيا قد أرسلت أسطولاً بقيادة الأميرال نلسون لتعقب الحملة الفرنسية، وفاجأ نلسون الأسطول الفرنسي وهو رابض في خليج أبي قير بعد أن أنزل قوات الحملة في الإسكندرية، واشتبك معه في معركة أدت إلى إغراقه في أول أغسطس ١٧١٨م، وقد كان لمعركة أبي قير البحرية هذه نتائج خطيرة أهمها :

١- كبدت البحرية الفرنسية خسارة جسيمة قضت على كل أمل في إمكان إحيائها، فظل الإنجليز أصحاب السيطرة في البحار.

٢- فرض الإنجليز حصاراً شديداً على الشواطئ المصرية المطلة على البحر المتوسط حتى أصبح من المتعذر تماماً على فرنسا أن ترسل النجدات إلى «جيش الشرق» في مصر.

٣- اضطر الفرنسيون في مصر إلى الاعتماد اعتماداً كلياً في تدبير شئونهم وسد حاجاتهم في هذه البلاد على مواردها الداخلية وحدها، وكان لذلك أكبر الأثر في اتباع بونابرت لما عُرف «بالسياسة الإسلامية الوطنية» التي كان هدفها توفير أسباب الحياة للفرنسيين وترويض المصريين بشتى الأساليب على قبول حكم أجنبي عنهم.

(١) د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، ص٣٨٤.

ولقد استندت تلك «السياسة الإسلامية الوطنية» على دعائم ثلاث :

١- التظاهر باحترام الدين الإسلامي والمحافظة على تقاليد أهل البلاد وعاداتهم الدينية .

٢- محاولة انتزاع المصريين من أحضان الخلافة العثمانية .

٣- إنشاء حكومة وطنية من «عقلاء» وأفاضل المصريين[١] .

غير أن هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهداف بونابرت، والدليل على ذلك تلك المقاومة الشعبية العنيفة التي انطلقت تساجل جنوده أينما ساروا أو حلوا في الدلتا والصعيد، ثم الثورة التي قام بها القاهريون في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨م والتي عرفت بثورة القاهرة الأولى .

وكان بونابرت وقت اندلاع الثورة خارج القاهرة، فعاد إليها مسرعاً ونصب المدافع على تلال المقطم لتعاون مدافع القلعة في إطلاق القنابل على حي الأزهر مركز الثورة وشعلتها المتأججة .

ويؤخذ من رواية الجبرتي ومن رواية الفرنسيين أنفسهم أنه في اليوم الثاني للثورة (٢٢ أكتوبر) حين شرع الثوار في مهاجمة مقر القيادة الفرنسية العامة بحي الأزبكية كان الجنود الفرنسيون يهاجمون الجامع الأزهر ثم دخلوه وهم راكبون الخيول وسلبوا ما كان فيه من الودائع وألقوا الكتب والمصاحف على الأرض وداسوها بأرجلهم ونعالهم، وظل الجنود الفرنسيون يحتلون الأزهر حتى ذهب وفد من مشايخه إلى بونابرت يطلبون منه الجلاء عنه فكان ذلك نهاية للثورة التي استمرت ثلاثة أيام (٢١-٢٣ أكتوبر ١٧٩٨م). وانتقم الفرنسيون من سكان القاهرة والضواحي أبشع انتقام، فنهبوا ديار حي

---

(١) د/ جلال يحيى، المرجع السابق، ص٣٨٤.

الأزهر والأحياء المجاورة، وأعدموا صغار المشايخ الذين حرضوا على الثورة وصادروا ممتلكاتهم، وأحاطوا القاهرة وضواحيها بالحصون والقلاع والمعاقل، وهدموا في سبيل ذلك الشيء الكثير من المنازل والقصور[1].

وكانت هزيمة الأسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية قد شجعت الباب العالي على مهاجمة الحملة الفرنسية في مصر، فأعلن الحرب على فرنسا وأصدر أوامره بإلقاء القبض على القائم بأعمال السفارة الفرنسية وجميع رعايا فرنسا في العاصمة العثمانية وإلقائهم في السجون. ولم تلبث وزارة الخارجية العثمانية أن دخلت مع إنجلترا من جهة ومع روسيا من جهة أخرى في مفاوضات أسفرت عن عقد محالفة دفاعية هجومية بين روسيا وتركيا (٢٥ ديسمبر ١٧٩٨م) وعن عقد محالفة أخرى بين إنجلترا وتركيا (٥ يناير ١٧٩٩م)، وبذا مهد عقد هاتين المعاهدتين لتأليف المحالفة الدولية الثانية ضد فرنسا.

وبينما كانت تجرى إجراءات تزييف تلك المخالفة الدولية كان العثمانيون يقومون في بلاد الشام باستعدادات عدائية ضد الحملة الفرنسية في مصر، مما جعل بونابرت يتخذ قراراً بأن يسبق أعداءه في شن هجوم عليهم قبل أن يهاجموه، فكانت حملته على بلاد الشام (فبراير - يونيو ١٧٩٩م) التي تمكنت من ضرب القوات العثمانية المتجمعة هناك، إلا أنها لم تستطع أن تحطم قوة أحمد باشا الجزار بسبب فشلها في الاستيلاء على عكا. وبعد عودة الحملة إلى مصر انتصر بونابرت في معركة أبو قير البرية (٢٥ يوليو ١٧٩٩م) على قوة عثمانية اتخذت طريقها في رودس إلى مصر، وكان من أهم نتائج هذه الموقعة حصول بونابرت من القائد العثماني مصطفى باشا

(١) عبدالرحمن الجبرتي، المرجع السابق، جـ٣، ص١٨.

الذي وقع في الأسر على معلومات تفيد بأن حرباً عامة في أوربا قد اندلعت ضد فرنسا، فغادر بونابرت مصر سراً إلى بلاده تاركاً قيادة الحملة إلى الجنرال كليبر.

وحين تسلم كليبر القيادة العامة كان«جيش الشرق» ينقسم إلى ثلاثة «أحزاب» هي :

١- الحزب الاستعماري أو حزب مينو، وهو الحزب الذي كان يرفض الجلاء ويصر على بقاء مصر كمستعمرة فرنسية، ويرى أن تشكل سياسة الحملة في مصر على أساس الاستقرار والبقاء على ضفاف النيل .

٢- الحزب المتمرد أو الساخط على بقاء الحملة في مصر بزعامة كليبر، ويرى أن الفشل قد حل بالحملة فعلاً منذ موقعة أبي قير البحرية. وبعد رحيل بونابرت إلى فرنسا قوي شأن هذا الحزب لعاملين أولهما اعتبار رحيل بونابرت دليلاً على تأزم الموقف بالنسبة للحملة في مصر، وثانيهما تولي زعيم الحزب وهو كليبر القيادة العامة للحملة بعد سفر بونابرت . والجدير بالذكر أن أفراد هذا الحزب أخذوا يحملون على بونابرت بعد رحيله ويرددون القول بأن رحيل بونابرت لم يكن بقصد إنقاذ فرنسا بقدر ما كان هروباً من المعركة في مصر، فبونابرت بذلك قد تخلى عن مسئوليته وعن شرفه العسكري ويجب لذلك محاكمته .

٣- الحزب المعتدل الذي كان يرى أنه لا ينبغي على الفرنسيين أن يتركوا مصر إلا إذا أرغموا على ذلك أو أجبرتهم المصلحة الوطنية على التضحية، كأن تهزم فرنسا في أوروبا ويصبح التخلي عن مصر بمثابة الثمن الذي يدفعه الفرنسيون نظير الصلح العام في أوربا، وكان ديزيه على رأس هذا

الحزب[1].

وعلى العموم فبعد رحيل بونابرت إلى فرنسا أقبل كليبر على تصريف الأمور بكل همة، فأعاد تنظيم الحكومة وقسم القطر المصري إلى ثمانية أقاليم إدارية، وأبقى الدواوين التي أنشأها بونابرت في الأقاليم، كما نظم شئون تحصيل الضرائب وعني بضبط حسابات المديريات المختلفة إلى جانب عنايته بسائر فروع الإدارة والاهتمام بنشاط ديزيه العسكري في الصعيد. غير أن وجود كليبر في القاهرة سرعان ما جعله يلمس عن كثب مقدار السخط الذي أثاره رحيل بونابرت الفجائي بين فريق كبير من جنود الحملة وضباطها، والذين كانت لاتزال عالقة بأذهانهم ذكرى الأهوال التي صادفوها في زحفهم الصحراوي على القاهرة، وبات شغلهم الشاغل تدبير كل وسيلة للخروج من هذا المأزق والعودة إلى فرنسا، فكان من أثر ذلك أن بدأ كليبر ينقد مسلك قائده السابق ويتهكم عليه في مجالسه الخاصة تهكماً جارحاً[2].

وكان تحت تأثير هذه العوامل أن بادر كليبر بالكتابة إلى الصدر الأعظم في ١٧ سبتمبر ١٧٩٩م ينفي رغبة فرنسا في انتزاع مصر من تركيا، ويذكر الأسباب التي جعلت فرنسا ترسل حملتها إلى مصر وهي محاولة إلقاء الرعب في قلوب الإنجليز وتهديد ممتلكاتهم في الهند وإرغامهم على قبول الصلح مع فرنسا، بالإضافة إلى الانتقام مما لحق بالفرنسيين من أذى على أيدي المماليك، وتخليص مصر من سيطرة البكوات وإرجاعها إلى تركيا، ثم طلب كليبر من الصدر الأعظم فتح باب المفاوضات من أجل جلاء

(١) الجبرتي، المرجع السابق، جـ٣، ص٢٥.
(٢) عبدالرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ط١، ص٤٤.

الفرنسيين عن مصر . وقد جرت هذه المفاوضات بالفعل في مدينة العريش وأسفرت عما يسمى باتفاقية العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠م) التي نصت على :

١- جلاء الفرنسيين عن مصر بكامل أسلحتهم وعتادهم، وعودتهم إلى فرنسا .

٢- هدنة ثلاثة شهور قد تطول مدتها إذا لزم الأمر، ويتم في أثنائها نقل الحملة .

٣- الحصول من الباب العالي أو حلفائه - أي إنجلترا وروسيا- على جوازات مرور لضمان عدم الاعتداء على «جيش الشرق» في أثناء نقله إلى الموانئ الفرنسية .

٤- تجهيز تركيا أو حلفاؤها السفن اللازمة لنقل «جيش الشرق» إلى بلاده، على أن تتعهد تركيا وحلفاؤها بعدم التعرض لهذا الجيش بأي أذى .

غير أن الحكومة البريطانية عندما بلغتها أنباء مفاوضات العريش كانت قد اتخذت موقفاً من شأنه تعطيل اتفاقية العريش عن إبرامها، إذ كانت تخشى من أن يعود «جيش الشرق» المحاصر في مصر إلى ميادين القتال في أوربا، فترجح كفة الجيوش الفرنسية ويختل ميزان الموقف العسكري في القارة . ولما كان من المعتقد - في ضوء رسائل الضباط والجنود الفرنسيين إلى ذويهم في فرنسا، والتي وقعت في أيدي رجال البحرية البريطانية - أن الحملة الفرنسية تصفى ببطء داخل الأراضي المصرية فقد فضلت حكومة لندن أن يبقى الفرنسيون في مصر أو يسلموا أنفسهم كأسرى حرب . ولذلك أصدرت في ١٥ ديسمبر ١٧٩٩م أوامر صريحة إلى اللورد كيث Keith القائد العام للأسطول البريطاني في البحر المتوسط برفض أي اتفاق أو معاهدة بشأن

الجلاء عن مصر، طالما كان هذا الاتفاق لا ينص على ضرورة أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى حرب تسليماً مطلقاً دون قيد أو شرط، فأعد كيث رسالة بهذا المعنى إلى كليبر وصلته في أوائل مارس ١٨٠٠م.

وأمام هذا التحول المفاجئ لم يجد كليبر مفراً من وقف عملية الجلاء التي كان قد بدأها تنفيذاً لاتفاقية العريش، ثم أسرع في صبيحة يوم ٢٠ مارس ١٨٠٠م بالزحف على رأس جيشه لوقف تقدم العثمانيين الذين وصلت طلائعهم إلى المطرية على مسافة ساعتين من القاهرة، فوقعت معركة هليوبوليس (عين شمس) التي امتد ميدانها من المطرية حتى جهات الصالحية، وهزم الفرنسيون فيها العثمانيون هزيمة شديدة. وفي أثناء معركة هليوبوليس كان فريق من جيش الصدر الأعظم وبعض عناصر المماليك قد تسللوا إلى داخل القاهرة وأثاروا أهلها على الفرنسيين، فكانت ثورة القاهرة الثانية التي استمرت مدة شهر تقريباً من ٢٠ مارس إلى ٢٠ أبريل سنة ١٨٠٠م[١].

ولم يستطع كليبر إخماد الثورة إلا بعد التجائه إلى العنف، فدك القاهرة بالمدافع من كل جانب، وشدد الضرب على حي بولاق حيث تركزت الثورة فاندلعت ألسنة النيران في كل مكان منه، والتهمت الحرائق عدداً كبيراً من الوكائل والخانات، فلم يجد سكان بولاق مفراً من التسليم، وتلاهم سكان الأحياء الأخرى. وتولى مشايخ الأزهر الوساطة وأخذوا من كليبر العفو الشامل والأمان، ولكنه ما لبث أن غدر بالقاهريين بعد أن أخمدت الثورة، وكان اقتصاصه منهم رهيباً شديداً فأعدم بعضهم وفرض غرامات فادحة على كثير من العلماء والأعيان، كما فرض المغارم على أهل القاهرة جميعاً،

---

(١) الجبرتي، المرجع السابق، جـ٣، ص٢٥-٣٠.

ولم يستثنِ منهم الطبقات الشعبية الكادحة «كالزياتين والمزينين والحواة والقرداتية والدلالين».

وانصرف كليبر بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية إلى إجراء بعض الإصلاحات الإدارية والمالية ، إلا أنه لم يمض أقل من شهرين على إخماد الثورة حتى اغتيل كليبر في ١٤ يونيو ١٨٠٠م بطعنة قاتلة من أحد طلبة الأزهر السوريين، وهو سليمان الحلبي، ومن المعتقد أن السلطان العثمانية كانت لها يد في مصرع كليبر وفي ١٧ يونيو احتفل «جيش الشرق» احتفالاً رهيباً بتشييع رفات كليبر، وبعد دفن الجثة أعدم سليمان الحلبي وآلت القيادة العامة للحملة إلى الجنرال مينو باعتباره أكبر ضباط الحملة سناً[١].

ولما كان مينو من معارضي الجلاء عن مصر فقد عني بشئون البلاد عناية فائقة، فنظم الحكومة المركزية في القاهرة والحكومات الإقليمية في المديريات، واهتم بشئون الزراعة والصناعة والتجارة. وأدى اهتمامه بالزراعة إلى العناية بالري بما في ذلك إصلاح القنوات وإقامة الجسور وإنشاء حدائق للتجارب ولزراعة النباتات المجلوبة من فرنسا والاستكثار منها ، إلى جانب التوفر على العناية بأمر النباتات التي تنمو بالبلاد نفسها. وكان مينو يأمل من ذلك كله إلى دعم أركان تلك المستعمرة الناجحة التي أراد تأسيسها في مصر، ولما كان الاتصال بين فرنسا ومصر أصبح ممكناً بصورة ظاهرة فقد استطاع مينو بفضل ذلك أن يصدر الأوامر اليومية أو البلاغات التي حملت إلى «جيش الشرق» أخبار الانتصارات الفرنسية والهدنة التي عقدتها الحكومة الفرنسية مع النمسا والصلح الذي وقعته مع روسيا، وكان لهذه الأخبار المطمئنة أثر كبير في نفوس جند الحملة لدرجة أن مينو كاد ينجح في

(١) المرجع نفسه، ص٣٠.

بث روح الطمأنينة والهدوء بين جند الحملة، ومكافحة التذمر والقلق، وتعويد الجند على الرضوخ لمطالب السياسة التي فرضت عليهم البقاء في مصر، حتى ظهر كأنما «جيش الشرق» قد بدأ يألف العيش في مصر.

غير أن ذلك كله لم يستمر طويلاً فقد فشلت في النهاية هذه الجهود الكبيرة التي بذلها مينو في سبيل توطيد أركان المستعمرة الجديدة. وكان من أهم أسباب هذا الفشل المعارضة الشديدة التي أثارها أكثر قواد الحملة ضد مينو من جهة، وتبدل سياسة إنجلترا إزاء «جيش الشرق» من جهة أخرى.

فقد كان مينو على علاقات سيئة مع كبار قواد الحملة، كما أنه اتخذ موقف المعارضة الصريحة من سياسة سلفه كليبر، وصار يحرص في كل مناسبة على إظهار تمسكه بالولاء لبونابرت حتى بات يُعد من «البونابرتيين». فأدت هذه «البونابرتية» إلى زيادة شكوك قواد الحملة في أغراض مينو وغاياته، لأنهم اعتبروها قائمة على التعلق المزيف وحسب. ثم تركزت المعارضة ضد سياسة مينو الاستعمارية فانقسم «جيش الشرق» إلى فريقين: الأقلية (الاستعماريون) وهي التي عضدت قائد الحملة، والأكثرية (أنصار الجلاء عن مصر) ويعرفون باسم (الكليبريين) باعتبار أن كليبر يمثل سياسة الجلاء، أو على الأقل عدم الموافقة على إمكان تأسيس مستعمرة فرنسية في هذه البلاد. وقد وجد قواد الحملة المعارضون في إصلاحات مينو ومشروعاته مآخذ عدة، فصاروا ينقدونها بشدة، بل أن منهم من ذهب في النهاية إلى اعتبار مينو- بسبب هذه الإصلاحات وغيرها- غير كفء لتولي منصب القيادة العامة[1].

---

(١) الجبرتي، جـ٣، ص٩١-٩٤.

وبينما كانت تتسع شقة الخلاف بين مينو وبين كبار القادة المعارضين تبدلت السياسة الإنجليزية إزاء « جيش الشرق» إذ عدلت حكومة لندن عن التمسك ببقاء الفرنسيين في مصر أو تسليمهم كأسرى حرب إلى اتخاذ الوسائل العسكرية الكفيلة بإخراج «جيش الشرق» من مصر دون إبطاء، ومهما يكلفها إجلاؤه عنها من جهد وتضحيات عظيمة. وفي سبتمبر ١٨٠٠م نوقشت هذه المسألة في مجلس الوزراء البريطاني، وقر الرأي على الاشتراك بصورة جدية مع العثمانيين في عملياتهم العسكرية ضد الفرنسيين في مصر.

ووضع الإنجليز والعثمانيون خطة لمهاجمة مصر من نواح متعددة: من ناحية الشمال بجيش إنجليزي تركي، ومن ناحية الشرق بجيش تركي، ومن الجنوب بقوة حربية من الهند تهاجم مصر من ناحية البحر الأحمر. وقد وصلت هذه الحملات كلها واشتركت في القتال ماعدا الحملة الهندية الإنجليزية التي نزلت بالفعل في القصير ومنها إلى قنا وأسرعت بالزحف شمالاً تجاه القاهرة، لكنها وصلت متأخرة لأن العملات العسكرية كانت قد انتهت، واضطر مينو إلى التسليم في سبتمبر ١٨٠١م بشروط اتفاقية العريش.

وهكذا اضطر الفرنسيون إلى مغادرة مصر بعد احتلال استمر زهاء ثلاث سنوات، وتضافرت عوامل عدة لإرغام المحتلين الفرنسيين على الخروج من مصر في النهاية، منها تحطيم أسطولهم في معركة أبي قير البحرية، وسيطرة الإنجليز البحرية في البحر المتوسط، وتشديدهم الحصار على الشواطئ المصرية، مما أعجز الحكومة الفرنسية عن إرسال النجدات والإمدادات إلى «جيش الشرق» في مصر، وانضمام الدولة العثمانية إلى أعداء فرنسا،

والانقسام الذي حدث في صفوف الحملة وظهرت بوادره منذ بدأ جيش بونابرت زحفه الشاق من الإسكندرية إلى القاهرة، ثم استفحل أمره بعد رحيل بونابرت وخصوصاً عقب مصرع كليبر وإبان قيادة مينو للحملة، وأخيراً كفاح الشعب المصري ضد الاحتلال الفرنسي، ذلك الكفاح الذي تمثل في ثورتي القاهرة الأولى والثانية، وفي الثورات التي اشتعلت في الدلتا، وفي المقاومة التي اشتدت في الصعيد. ودون أدنى شك كان لمقاومة المصريين للحكم الفرنسي بالغ الأثر في زعزعة أركانه، وفي عجز الفرنسيين عن بلوغ غايتهم وتنفيذ أغراضهم، وانهيار آمالهم في تشييد تلك «المستعمرة الجميلة» التي كانوا يحلمون باتخاذها نواة لإمبراطوريتهم الاستعمارية الجديدة في الشرق[1].

ومع أن الحملة فشلت في تحقيق أغراضها العسكرية إلا أن نتائجها السياسية والعلمية كانت كبيرة:

١ - مهدت الحملة للقضاء على النظام العثماني المملوكي في مصر، وزعزعت الدعائم العسكرية والسياسية لهذا النظام بإضعاف عنصريه الأساسيين: السيطرة العثمانية والاستبداد المملوكي. وكان المصريون قبل مجيء الحملة لا يشكون في قوة السلطنة العثمانية وبكوات المماليك وقدرتهم على حماية بلادهم، فإذا بهم يرون مدافع الفرنسيين وقد عصفت بهم عصفاً، فتسرب الشك إلى نفوس المصريين في قوة النظام الذي خضعوا له قروناً، وبدأوا يفقدون إيمانهم به، الأمر الذي مكن رجلاً مغامراً من استغلال الموقف كله لصالحه، ألا وهو محمد علي.

(١) د/ محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص١٨٨.

٢- هزت الحملة المفاهيم الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصري يخضع لها في القرون السابقة، ومهدت بذلك لحركة الانقضاص عليها والعمل على تغييرها.

٣- تجحت الحملة في توجيه أضواء العلم الحديث إلى ماضي مصر وحاضرها بفضل الدراسات التي قام بها علماؤها، فقد عاش هؤلاء في مصر عيشة دأب وبحث وتنقيب، وانتشر أفرادهم وجماعاتهم في طول البلاد وعرضها يدرسون آثار البلاد القديمة وتاريخها، وطبيعة أرضها وأجناسها، وحيواناتها وطيورها، وغلاتها الزراعية، وصناعاتها وتجارتها، وعادات أهلها، وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية التي اشتمل عليها كتاب علماء الحملة المشهور« وصف مصر» Description de L'Egypte.

٤- فتحت الحملة حقبة طويلة من التنافس الاستعماري الفرنسي الإنجليزي على مصر، وهو تنافس عرف في التاريخ باسم «المسألة المصرية»[١].

(١) عبدالرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ط١، ص١٤٤.

بداية المسألة المصرية وحملة فريزر:

لم يكن معنى خروج الفرنسيين أن السلام قد عاد إلى مصر، والسبب في ذلك أن استقرار الأحوال في هذه البلاد كان مرتهناً بتقرير السلام العام في أوربا من جهة، ومتوقفاً على قيام الحكومة الموطدة القوية في مصر ذاتها من جهة أخرى. أما عن الأمر الأول فقد ظل النضال مستمراً بين فرنسا وبين إنجلترا وحلفائها مدة طويلة، حتى انتصر الإنجليز وحلفاؤهم على نابليون في معركة ووترلو Waterloo عام ١٨١٥م. وفي أثناء هذا النضال ظلت مصر تحتل مكاناً ظاهراً من تفكير ومجهودات السياسيين والعسكريين من كلا الفريقين بصورة جدية على الأقل حتى عام ١٨٠٧م، هذا بينما استطاعت الدولة العثمانية ذاتها أن تنجو بأعجوبة من أشد الأخطار التي تعرضت لها وكانت تهدد كيانها بين عام ١٧٠٧م-١٨١٢م، وكان السبب في خلاصها انفصام العلاقات بين روسيا وفرنسا، ثم انصراف نابليون إلى مواصلة النضال القاري العنيف الذي انتهى بخلعه ونفيه.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الحوادث جميعها سواء ما وقع منها قبل عام ١٨٠٧م أو بعد عام ١٨٠٧م كانت ذات أثر فعال - بفضل ما نجم عنها من عوامل أثرت على مجرى الوقائع في مصر - في ظهور محمد علي(١)، وقد شاهد الأخير الفوضى التي حلت بالبلاد إثر جلاء الفرنسيين عنها، كما رأى النضال الشديد بين السلطات الثلاث التي خلفتها الحملة في مصر، وهي

(١) ولد محمد علي في قولة عام ١٧٦٩م من أبوين فقيرين، وتعلم أساليب التجارة في صغره، ثم تزوج من إحدى قريبات حاكم قولة وكانت أرملة ذات ثروة فأنجب منها إبراهيم وطوسون وإسماعيل، وتاجر في الدخان إلى أن أرسل ضمن القوة التي رأت الحليفتان تركيا وإنجلترا إرسالها إلى مصر عام ١٨٠١م لإخراج الفرنسيين من البلاد. وكان بسبب بلائه في المعارك التي اشترك فيها أن رُقي إلى رتبة قائد، ألحق بمعية محمد خسرو باشا أول وال عثماني بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر.

قوات الإنجليز والعثمانيين والمماليك من أجل الاستئثار بالسلطة والنفوذ، فقرر الاستفادة من هذه الظروف واستخدامها لمصلحته[1].

وكان من المنتظر بعد جلاء الفرنسيين أن يعظم رجال البكوات المماليك في أن تعود الأمور إلى نصابها حتى يستأثروا من جديد بكل سلطة ونفوذ في حكم البلاد ويستعيدوا مكانتهم السابقة التي كانت لهم قبل مجيء الحملة. والواقع أن هذا كان غرضهم الثابت الذي عملوا على تحقيقه في المدة التالية، غير أن هذه الرغبة سرعان ما اصطدمت برغبة أخرى كانت لاتقل عنها صلابة وعناداً وهي رغبة صاحب السلطان الشرعي - أي الباب العالي- الذي أراد انتهاز ضعف المماليك على أيدي الحملة الفرنسية كي يستعيد نفوذه الفعلي في البلاد، ويشرف على حكومتها إشرافاً وثيقاً، كمقاطعة عادية من مقاطعات الدولة العثمانية. وكان من أثر رغبة العثمانيين في التخلص من المماليك وتدبير المكائد للقضاء عليهم أن أنعدم كل أمل في إمكان حدوث التفاهم بين العثمانيين والبكوات المماليك، بل أن هذه المكائد كانت مؤذنة في الحقيقة ببداية الحرب الأهلية وظهور عهد من الفوضى السياسية في البلاد، جعل من المتعذر قيام حكومة موطدة قوية تستطيع الدفاع عن مصر ضد أي غزو أجني جديد، كما أفسح المجال لتدخل كل من الدولتين المتنافستين- أي فرنسا وإنجلترا- في شئون البلاد لخدمة مصالحهما.

فمع أن فرنسا اضطرت إلى الجلاء عن مصر في أكتوبر عام ١٨٠١م ثم عقدت الصلح في أميان مع إنجلترا في ٥٢ مارس عام ١٨٠٢م ونص هذا الصلح على ضرورة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وضرورة جلاء الحملة الإنجليزية عن مصر فقد ساء فرنسا أن ترى الإنجليز لا يزالون

(١) د/ محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة ١٩٤٨، ص٢١.

مرابطين بقواتهم في البلاد. كذلك حرصت فرنسا على إبقاء صلاتها التجارية والسياسة مع مصر عن طريق استمالة جماعة من البكوات المماليك إلى تأييد نفوذها . ولذا أرسل القنصل الأول (بونابرت) بعد عقد الصلح مع إنجلترا الضابط سبستياني Sebastiani في بعثة إلى مصر، الغرض منها إقناع الإنجليز بتعجيل جلائهم، ثم السعي لعقد السلام بين الباشا العثماني وبين البكوات المماليك، وإظهار مقدار ما يكنه بونابرت من صداقة للمشايخ المصريين دون توريط حكومة القنصل الأول بأية ارتباطات معهم، فقام سبستياني بهذه المهمة وأرسل تقريراً مطولاً نشرته حكومته في يناير عام ١٨٠٣م[(١)] .

وكان لهذا التقرير أهمية عظيمة بفضل ما اشتمل عليه من مسائل كان أظهرها أن الباشا العثماني محمد خسرو يصر على مواصلة حرب الفناء ضد المماليك وأن المماليك يصرون من جانبهم على ضرورة استعادة مراكزهم السابقة، ويطلبون من فرنسا أن تتوسط لهم في ذلك، وكان على رأس هذه الجماعة : عثمان بك البرديسي . وإلى جانب ذلك تناول تقرير سبستياني بحث أحوال جيش الاحتلال الإنجليزي ثم الجيش العثماني الموزع بين ثغور البلاد ومدنها الهامة . وكان لذيوع هذا التقرير ومعرفة ماجاء به في تركيا وإنجلترا آثار خطيرة؛ ذلك أن محتوياته كانت تدل على أن فرنسا ماتزال مهتمة بأمر مصر، بل ساد الاعتقاد بأن فرنسا لاتزال ذات أطماع صريحة في امتلاك البلاد مرة أخرى، وقد أثر هذا الاعتقاد على سياسة كل من تركيا وإنجلترا نحو فرنسا تأثيراً مباشراً ، ثم ساعد ذيوع هذا الاعتقاد أن اهتمام القنصل الأول بمصر ما لبث حتى اتخذ شكلاً عملياً في أوائل عام ١٨٠٣م

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٤٧-٥٠ .

حين تم تعيين ماثيو لسبس Mathieu Lesseps مندوباً تجارياً للجمهورية الفرنسية في مصر، يعاونه مواطن آخر في هذه المهمة هو دروفتي Drovetti[1].

وكانت مهمة ماثيولسبس أن يؤكد لأصحاب السلطة الشرعية في البلاد إخلاص وصداقة الحكومة الفرنسية، وأن يسعى حتى ينال احترام وثقة الحكام الذين ينوبون عن السلطان العثماني في حكم هذه البلاد، وذلك بأن يتجنب التدخل في المنازعات القائمة بينهم وبين المماليك. ووجد ماثيولسبس عند وصوله إلى الأسكندرية في يونيو ١٨٠٣م أن الإنجليز قد غادروا البلاد منذ شهر مارس الماضي، وأن أصحاب السلطة الفعلية هم الجنود الألبان بقيادة محمد علي[2]. ولما جاء ماثيولسبس إلى القاهرة لاحظ أن الوكلاء الإنجليز كانوا لا يقلون نشاطاً عن الفرنسيين في استمالة جماعة من المماليك لتأييد مصالحهم، وأمكنه من جهة أخرى أن يطمئن إلى انحياز جماعة أخرى من المماليك نهائياً إلى جانب فرنسا بزعامة البرديسي وإبراهيم بك، ثم شاهد اجتماع كلمة المماليك عموماً ومحمد علي على الخلاص من الباشا الجديد (علي باشا الجزائرلي) حينما علموا بعزمه على الحضور إلى

(1) Dodwell, H.M., The Founder of Modern Egype, London 1931, pp. 67-70

(٢) كان الباشا العثماني محمد خسرو رجلاً لا يدري شيئاً من فنون الحرب والسياسة والإدارة، فحاول أن يستأثر بالسلطة عن طريق الوقيعة بزعماء الألبان الذين تعذر عليه إخضاعهم لسلطته، ولكن الألبان سرعان ما ثاروا عليه في القاهرة بسبب تأخر رواتبهم، وأرغموه على الفرار من القاهرة إلى دمياط، ونادى الجند بظاهر باشا قائمقاماً في أوائل مايو ١٨٠٣م، وعندما عجز الأخير عن دفع مرتبات الجند قتله هؤلاء في أواخر الشهر نفسه وخلصت قيادة الألبان لمحمد علي، ولم يلبث أن ذهب البرديسي إلى دمياط واقتاد محمد خسرو إلى القلعة فظل معتقلاً فيها.

القاهرة، وانتهى الأمر بأسره وقتله في يناير عام ١٨٠٤م .

غير أن ماثيولسبس لم يلبث أن وجد عرضاً آخر، ومن جانب آخر غير بكوات المماليك، ذلك أن محمد علي سرعان ما أدرك هو كذلك فائدة الاستعانة بالنفوذ الفرنسي لتحقيق غرضين واضحين: أولهما التخلص من أعدائه - وعلى وجه الخصوص جماعة المماليك المنحازين إلى جانب إنجلترا بزعامة الألفي بك- وثانيهما تصحيح مركزه حيال الباب العالي بعد أن اشترك في الحوادث الأخيرة التي أفضت إلى اعتقال محمد خسرو في القلعة ثم إلى قتل علي باشا الجزائرلي. ومع ذلك فإن فرنسا لم تستطع الإفادة من هذه الظروف المواتية لتأييد نفوذها في مصر، ومرد ذلك إلى أسباب عدة كانت مرتبطة بأغراض فرنسا السياسية المباشرة من جهة، وبموقف ماثيولسبس نفسه من محمد علي، وبما كانت تبذله إنجلترا من مساع للتأثير بصورة واضحة على مجرى الحوادث في مصر بفضل السياسة التي اتبعتها في هذا الحين، وكانت سياسة إيجابية عملية وتختلف اختلافاً كبيراً عن سياسة فرنسا التي كانت سلبية في جوهرها(١) .

فقد كان كل ما اهتم به بونابرت من الشئون المصرية في السنوات القليلة التالية لجلاء الفرنسيين مباشرة لا يعدو حمل إنجلترا على التعجيل بسحب جنودها من البلاد، ومحاولة إنشاء الصلات الودية مع المماليك لخدمة مصالح فرنسا التجارية، ثم مراقبة الإنجليز بعين السهر واليقظة بعد صلح أميان، حتى لا يفعلوا كما فعل الفرنسيون أنفسهم من قبل وينزلوا حملة إنجليزية بالبلاد تهدد مصالح فرنسا في البحر المتوسط الشرقي. وكان موقف الحكومة الفرنسية سلبياً إزاء عروض طائفة المماليك الذين كانوا موالين

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٧٨-١٧٩ .

لفرنسا، فقد اكتفى بأن صار يبذل لهؤلاء الوعود بمساعدتهم في مصر، وبالسعي في الأستانة لإزالة العداء المستحكم بينهم وبين الباب العالي .

تلك كانت سياسة فرنسا السلبية نحو مصر خصوصاً في عامي ١٨٠٣م ١٨٠٤م والتي كانت السبب الأكبر في فشل ماثيولسبس في مهمته، إذ لم يستطع الوكيل الفرنسي أن يحصل على نتائج فعلية من مساعيه في مصر، لأن التعليمات التي أعطتها له حكومته منعته من التورط مع المماليك المنحازين إلى جانب فرنسا بأية ارتباطات عملية، ولأنه عجز كذلك عن إدراك أن السلطة في مصر لا مفر من نصيب محمد علي عاجلاً أو آجلاً، فلم يقبل ماثيولسبس على تأييده حتى غادر البلاد في خريف عام ١٨٠٤م والواقع أن الوكلاء الفرنسيين ظلوا بعد رحيل ماثيولسبس نفسه إلى فرنسا لا يغيرون مسلكهم نحو محمد علي، واستمر الحال على ذلك حتى نودي بمحمد علي والياً على مصر في مايو عام ١٨٠٥م، وعندئذ بدأوا يبدلون من سياستهم نحوه .

وكانت السياسة الإنجليزية على عكس الفرنسية سياسة إيجابية، وترتد هذه السياسة الإنجليزية في أصولها القريبة إلى معاهدة التحالف التي عقدتها إنجلترا مع تركيا في ٥ يناير ١٧٩٩م، وكان سبب إبرامها رغبة الإنجليز في إخراج الفرنسيين من مصر، ثم تعطيل مشروعات بونابرت في «الشرق» عموماً. فقد ضمن إنجلترا لتركيا في هذه المعاهدة احتفاظها بجميع ممتلكاتها كما كانت قبل الغزو الفرنسي، أي إرجاع مصر بعد طرد الفرنسيين منها إلى حظيرة الإمبراطورية العثمانية ، وأكد الإنجليز هذه الرغبة بعد ذلك. وعندما نصت معاهدة الصلح في أميان في ٢٥ مارس ١٨٠٢م بين إنجلترا وفرنسا على مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، وضرورة جلاء الحملة

الإنجليزية عن هذه البلاد بات انسحاب القوات الإنجليزية من مصر أمراً لا مناص منه[1].

ومع ذلك فإن أحداً لم ينظر إلى صلح أميان إلا كهدنة مسلحة فحسب، ووجدت إنجلترا لذلك أنه من الواجب عليها قبل أن تجلو عن مصر نهائياً أن تتحقق من أمرين: أولهما أن فرنسا لن تستطيع إنزال قوات جديدة في مصر، وثانيهما أن يصبح في استطاعة تركيا الدفاع بصورة جدية عن مصر، وأن تستطيع البلاد ذاتها منع الفرنسيين من غزوها. وقد ظلت الرغبة في تحقيق هذين الأمرين توجه السياسة الإنجليزية طوال المدة التي سيطر في أثنائها الخوف من مشروعات بونابرت «الشرقية» على تفكير رجال السياسة والحرب في إنجلترا، وبخاصة عندما كان جلاء الإنجليز من البلاد معناه أن أمر الدفاع عنها سوف يعهد به إلى العثمانيين الذين برهنت الحوادث في النضال السابق على عجزهم منفردين دون معاونة عن طرد الفرنسيين من مصر، وقد ساور العسكريين الإنجليز القلق بسبب ذلك.

وكان من رأي العسكريين الإنجليز من وقت مبكر أن البكوات المماليك وحدهم- لما كان لديهم من قوات عسكرية مدربة- هم الذين في وسعهم الدفاع عن البلاد ضد أي غزو يأتي من جانب فرنسا في المستقبل. ولذلك تقدم العسكريون الإنجليز - في أثناء النضال لطرد الفرنسيين من مصر في مايو ١٨٠١ على ما يرجح - بمشروع ارتكزت قاعدته الأساسية على استرجاع البكوات المماليك لجميع امتيازاتهم وحقوقهم التي تمتعوا بها قبل مجيء الحملة الفرنسية، ثم وضع حكومة البلاد الفعلية في أيديهم، مع بقائهم تحت سيادة تركيا الاسمية التي يمثلها رسمياً وجود الباشا العثماني في

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص١١٥.

مصر، ودفع مال الميري للباب العالي، وذلك في نظير أن يقوم البكوات المماليك بالدفاع عن البلاد بعد جلاء القوات الإنجليزية عنها[1].

على أنه حتى يمكن تنفيذ هذا المشروع لم يكن هناك مفر من التوصل مبدئياً إلى اتفاق بين الباب العالي وبين البكوات المماليك بالطرق السليمة، كما أنه كان ضرورياً أن يقتنع السياسيون الإنجليز إلى جانب العسكريين بأن البكوات هم الذين في قدرتهم حقيقة أن يدافعوا عن البلاد. وفي شهري يناير وفبراير من عام ١٨٠٢م وافقت الحكومة الإنجليزية نهائياً على أن البكوات هم الذين في وسعهم الدفاع عن مصر، كما وافقت على ضرورة السعي لدى الباب العالي في سبيل التوصل إلى اتفاق ودي بينه وبين البكوات الموالين لإنجلترا، والذين بدأت المحاولات من أجل استمالتهم إلى جانب إنجلترا من أيام النضال لإخراج الفرنسيين من مصر.

ونشطت السياسة الإنجليزية بالفعل في كل من الأستانة والقاهرة من أجل التوصل إلى اتفاق سلمي بين الباب العالي وبكوات المماليك الموالين لإنجلترا، حتى يقوم الأخيرون بالدفاع عن مصر، ولكن دون جدوى. ذلك أن الباب العالي رضي فقط بأن يعطي بكوات المماليك حق الإقامة في أسوان فحسب، ورفض البكوات من جانبهم هذا العرض. وعلاوة على ذلك فقد فشل بكوات المماليك في أن يجمعوا كلمتهم، فظلت «الجماعة الفرنسية» تعتمد على فرنسا في تحقيق أطماعها، على حين ظلت «الجماعة الإنجليزية» تثق بالوعود التي يبذلها الإنجليز للوساطة بينهم وبين الباب العالي. واقترن إخفاق مساعي الإنجليز في التوفيق بين الباب العالي وبين بكوات المماليك

---

(١) د/ السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠، ص٣٥-٤٠.

على نشر تقرير سبستياني وذيوع الاعتقاد بسبب ذلك أن فرنسا ماتزال طامعة في احتلال مصر. أضف إلى ذلك أن مسيت Missett - وهو الوكيل الإنجليزي الذي ظل في مصر بعد جلاء الإنجليز عنها - كان لا يتوانى لحظة في إظهار مخافه من نتائج ما يبديه الوكلاء الفرنسيون من نشاط في البلاد، وانحياز جماعة البرديسي إلى فرنسا نهائياً، واستعداد جماعة أخرى من المماليك بزعامة إبراهيم بك للترحيب بالفرنسيين إذا استطاع هؤلاء أن ينزلوا إلى الإسكندرية مرة ثانية فيقبلوا عندئذ حماية فرنسا[1].

وكان من أثر هذه المخاوف والاحتمالات جميعها أن ظهر في الدوائر الإنجليزية منذ شهر أكتوبر عام ١٨٠٣م على الأقل مشروع صريح يرمي إلى شد أزر بكوات المماليك والاعتماد عليهم في الدفاع عن البلاد بسبب عجز العثمانيين، ويرمي كذلك إلى احتلال الإسكندرية كخطوة لا غنى عنها لإمكان الدفاع عن البلاد إذا حدَّث الفرنسيون أنفسهم بغزو مصر مرة ثانية. وأدت الفوضى السياسية التي سبقت المناداة بولاية محمد علي إلى ازدياد مخاوف الإنجليز من وقع البلاد فريسة سهلة في أيدي الفرنسيين عند غزوها. وكان استلام محمد علي لأزمة الحكم في القاهرة (مايو ١٨٠٥م) مصدر قلق مستمر للحكومة الإنجليزية عندما رفض وكيلها مسيت أن يرى في وصول محمد علي إلى الولاية باعثاً على استتباب الأمور في مصر، ومن عوامل قيام الحكومة الموطدة التي تستطيع دفع الغزو الفرنسي عن البلاد. ولما كان مسيت يعتبر محمد علي من أكبر الموالين لفرنسا فقد اتجهت جهوده إلى محاولة توثيق صلاته بالمماليك الموالين لإنجلترا بزعامة الألفي، والاعتماد عليهم في تعطيل مشروعات المماليك الموالين لفرنسا، وفي

(١) د/ السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث، ص٤٥-٤٧.

تعطيل حركة محمد علي نفسه. ولكن السلطان العثماني ما لبث أن أصدر في سبتمبر ١٨٠٦م فرماناً بتثبيت محمد علي في الولاية. وهكذا وجد مسيت أن الموقف قد تحول بصورة حاسمة في مصلحة محمد علي.

ولم يكن الفشل من نصيب السياسة الإنجليزية في مصر فقط، بل أخفقت جهود الإنجليز كذلك في الأستانة، فمع أن تركيا كانت تريد التزام خطة الحياد في النزاع بين فرنسا وأعدائها أولاً، ثم جددت محالفتها مع روسيا منذ سبتمبر ١٨٠٥م بعد إعلان الحرب الأوربية في يوليو، وشرعت كذلك في تجديد مخالفتها مع إنجلترا لم تلبث أن اضطرت إلى تغيير موقفها من فرنسا بمجرد أن ذاعت أنباء الانتصارات التي أحرزها نابليون على النمسا، لأن هذه الانتصارات سببت خوف تركيا من فرنسا خوفاً شديداً. وفي أوائل فبراير ١٨٠٦م اعترف الباب العالي بلقب نابليون الأمبراطوري رسمياً، وشعر السفير الإنجليزي في الأستانة بضرورة دعوة الأسطول الإنجليزي إلى المياه العثمانية لكي يساعده على تأييد مركزه واستعادة هيبة دولته لدى الباب العالي، وتحرجت الأمور بين تركيا وروسيا لدرجة أن قيام الحرب بين الدولتين صار متوقعاً في سبتمبر ١٨٠٦م، وقررت الحكومة البريطانية في هذه الظروف أن تقوم بعمل حاسم ضد تركيا[1].

وعلى ذلك فقد أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها في نوفمبر ١٨٠٦م لقيام قسم في أسطولها في البحر المتوسط إلى المياه العثمانية بقيادة دكورث Duckworth لتأييد الإنجليز في مفاوضاته، وللقيام بالعمل الحربي في حالة فشل هذه المفاوضات، ثم أصدرت في الوقت نفسه أوامر مشابهة إلى قواتها في صقلية لإرسال حملة أخرى إلى المياه المصرية لتنفيذ مشروع احتلال

(١) د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، ص٣٧٥.

الإسكندرية وهي الحملة التي ترأس قواتها البرية الجنرال فريزر Fraser.
وكانت الأوامر التي ظهرت لحملة فريزر صريحة في أن الغرض منها إنما هو احتلال الإسكندرية فقط لمنع نزول الفرنسيين فيها، وليس الغرض فتح مصر. ووصلت حملة فريزر إلى الإسكندرية يوم ١٦ مارس ١٨٠٧م واستسلم أمين أغا حاكم الإسكندرية التركي في ٢٠ مارس ووافق على أن ينتقل هو وسائر موظفي الحكومة وجميع العسكر في السفن العثمانية إلى ميناء تركي بسلاحهم وعتادهم كأسرى حرب.

وكان فريزر بعد استيلائه على الإسكندرية لايريد القيام بعمليات عسكرية جديدة لاعتقاده بأن القوات التي لديه لاتكفي لاحتلال الإسكندرية، ثم الاشتباك في معارك جديدة مع العدو، لاسيما وأن بكوات المماليك (جماعة الألفي المتوفي)[1] لم يستقبلوا جيش الحملة أو يتقدموا لمعاونتها بعد استيلائها على الإسكندرية، على خلاف ما كان يؤكده مسيت قبل حضور الحملة. وطلب فريزر من الأخير أن يكتب إلى البكوات ليستعجلهم في الحضور، وفي ٢٢ مارس بعث مسيت إلى البكوات برسالة أبلغهم فيها نبأ استيلاء الإنجليز على الإسكندرية، وطلب منهم إرسال شخص يثقون فيه ليبسط مطالبهم أمام قائد الحملة. ولم ينتظر مسيت يعتقد أن احتلال الجيش البريطاني لرشيد ودخوله في عمليات عسكرية نشيطة من شأنه أن يدفع البكوات إلى العمل ويكون حافزاً لهم على التعجيل بالحضور في الصعيد[2].

---

(١) كان الألفي قد توفي في ٢٧ يناير عام ١٨٠٧م وسبقه عثمان البرديسي في ١٩ نوفمبر عام ١٧٠٦م.

(٢) د/ جاد طه، المرجع السابق، ص٥٠-٥١.

ولكن فريزر تردد في أول الأمر في إرسال حملة إلى رشيد، لأن ذلك يتعارض مع التعليمات الصادرة إليه والتي طلبت منه احتلال الإسكندرية فقط. وسرعان ماغير فريزر رأيه بسبب إلحاح مسيت المستمر، وبرر لوزير الحربية البريطانية مخالفته للتعليمات التي لديه واصداره الأوامر بالزحف على رشيد بعدة أسباب منها :

١- الاعتقاد بأن جنود الحملة في الإسكندرية معرضون لخطر الموت جوعاً إذا لم يحتل رشيد والرحمانية.

٢- انشغال محمد علي بنزاعه مع بكوات المماليك وعدم توقع مساعدة الشعب له إذا حاول الدفاع عن رشيد.

٣- الاعتقاد بأن نجاح هذه الحملة سيحمل البكوات على النزول من الصعيد لمؤازرة جيش الاحتلال.

وعلى ذلك ففي ٢٩ مارس أرسل فريزر من الإسكندرية قوة تتألف من ١٤٠٠ جندي للاستيلاء على رشيد، وهناك أصيب الإنجليز في ٣١ مارس بهزيمة كبيرة واضطروا إلى التقهقر إلى الإسكندرية عن طريق أبي قير. وحاول فريزر أن يمحو أثر هذه الهزيمة و«استعادة شرف بريطانيا وسمعتها العسكرية»، فأرسل حملة ثانية تتألف من ٢٥٠٠ جندي، ولكنها أخفقت كالأولى، فاتخذ الإنجليز مواقعهم في الحماد، وهناك انتظروا من غير طائل مساعدة بكوات المماليك لهم. وفي الحماد انهزم الإنجليز في معركة كبيرة في ٢١ أبريل ١٨٠٧م فاعتصموا بالإسكندرية ثم حاولوا تحريك البكوات لمساعدتهم، ولكن دون طائل(١).

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٢، القاهرة ١٩٥١، ص١٦.

ولما كانت الفكرة السائدة لدى رجال الحرب والسياسة من الإنجليز أنه لا يمكن الاحتفاظ بالإسكندرية من غير الاستيلاء على رشيد- لضمان تموين حامية الاحتلال في الإسكندرية، بسبب وقوع رشيد على مصب النيل وسهولة الاتصال بطريقها بين داخل البلاد وبين الإسكندرية، بالإضافة إلى ماتبين من أن وجود حامية الاحتلال منعزلة بالإسكندرية وفي حالة الضعف التي هي عليها لا يفيد سوى فائدة ضئيلة في المجهود الحربي في البحر المتوسط، وأن من الواجب أن تشترك بدور إيجابي في العمليات التي تقتضيها استراتيجية المحافظة على المواقع العسكرية البريطانية في هذا البحر وخصوصاً في صقلية، وفي مناوأة الجيش الفرنسي الرابض في إيطاليا- فقد رغبت الحكومة البريطانية في سحب حملتها من الإسكندرية، وقويت هذه الرغبة لديها عندما وصلتها أخبار المعاهدة التي وقعها نابليون مع قيصر روسيا اسكندر الأول في تلست (يوليو ١٨٠٧) لاقتسام النفوذ بينهما في القارة الأوربية. وخشيت حكومة لندن من انهيار الإمبراطورية العثمانية ووقوعها في قبضة روسيا وفرنسا، فوجدت من المصلحة عدم الإمعان في نضالها مع الباب العالي.

ومن ثم فإن فريزر ما لبث حتى طلب الصلح من محمد علي على أساس الجلاء من الإسكندرية مقابل تبادل الأسرى والجرحى، فتم ذلك في اتفاق بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٠٧م، وفي ١٩ سبتمبر كان قد تم جلاء الإنجليز عن الإسكندرية. ولا شك أن فشل حملة فريزر كان قطعاً في مصلحة محمد علي، فقد كان من أهم النتائج المباشرة لهذه الحملة أن تمكن محمد علي من الاستيلاء على الإسكندرية التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء

الحملة[1].

التغلغل البريطاني في أطراف الجزيرة العربية:

كان محور السياسة البريطانية في الشرق يدور حول تأمين الطريق إلى الهند، والانتفاع بموانئ جزيرة العرب كجدة ومنى وعدن كموانئ صالحة وقواعد للتجارة الهندية، ومنع أي قوة كبرى من التسلط على البحر الأحمر والخليج العربي. ولعل التقرير الذي رفعه المارشال دي كاستري De Castrie وزير البحرية الفرنسية إلى الملك لويس السادس عشر هو الذي جعل إنجلترا تحرص على هذين الطريقين، فقد قال دي كاستري: إن البحر الأحمر والخليج الفارسي (العربي) يشبهان ذراعين مدتهما الطبيعة لوصل الهند بأوربا».

وعندما خرجت الحملة الفرنسية من ميناء طولون في ١٩ مايو ١٧٩٨م متجهة إلى مصر تركزت أنظار الإنجليز على البحر الأحمر، حيث كان من المعتقد أن بونابرت سيحاول من مصر عن طريق هذا البحر غزو الهند وطرد الإنجليز منها. وفي ٩ يوليو خرج من ميناء بورتسموث بإنجلترا أسطول مكون من ثلاث سفن بقيادة الأميرال بلانكت Blanket قاصداً البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح، وألقى هذا الأسطول مراسيه في ميناء مخا في ١٤ عام ١٧٩٩م، وفي نفس الوقت صدرت التعليمات إلى بومباي بتأمين جزيرة بريم للسيطرة على مضيق باب المندب وسد المنافذ البحرية المؤدية إلى الهند[2].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق نفسه.

(٢) د/ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٥-٨٠.

ومن ثم فقد أسرعت قوة بريطانية باحتلال بريم في ٣ مايو ١٧٩٩م وكان بسبب صعوبة تموين الجزيرة وطبيعتها الصخرية ورداءة مناخها وخلوها من المياه الصالحة للشرب أن اضطرت القوة البريطانية بعد بضعة شهور إلى الانسحاب منها والانتقال إلى ثغر عدن بالاتفاق مع سلطان لحج وعدن. وقد بذلت محاولة للدخول في محالفة مع السلطان لضمان اتخاذ عدن كمحطة دائمة للسفن البريطانية، إلا أنه أرجئ النظر في تنفيذ هذا المشروع ولم تلبث أن جلت القوة البريطانية عن عدن في مارس ١٨٠٠م عائدة إلى الهند، وذلك بعد أن زال خطر الزحف الفرنسي إلى الهند بتحطيم أسطول بونابرت في موقعة أبي قير البحرية.

وإبان الاحتلال الفرنسي لمصر تحركت بريطانيا لإنشاء علاقات ودية مع حكام الجزيرة العربية كشريف مكة وإمام صنعاء، وكان شريف مكة وقتئذ والمسيطر على الحجاز هو الشريف غالب بن مساعد (١٧٨٨م-١٨١٣م) الذي تضاءلت بجانبه شخصية الوالي العثماني، فأخذ الإنجليز والفرنسيون يخطبون وده، فاللورد ولسلي Wellesly حاكم الهند البريطاني يكتب إليه فيقول: «إننا ندافع عن الإسلام، والإسلام سبب مهم من أسباب النزاع بيننا وبين الفرنسيين»، وبونابرت يكتب إليه قائلاً: «إننا أصدقاء للمسلمين ولدينهم، وسنعمل كل ما بوسعنا لإرضائكم ولخدمة الدين الإسلامي». وقد توالت رسائل اللورد ولسلي على الحكام العرب يحذرهم فيها من نيات بونابرت نحو المشرق العربي، ويطلب إليهم أن يقدموا كل معونة ممكنة للأسطول البريطاني، وخاصة من ناحية المؤن الغذائية، ليعمل على طرد العدو المشترك من مصر. ولم ينس اللورد أن يقول لهم إن فرنسا هي عدوة

السلطان العثماني والعرب والإنجليز[1].

ولم يلبث أن أرسل اللورد ولسلي مبعوثاً سياسياً وهو السير هوم بوبهام Home pophem إلى سواحل البحر الأحمر الشرقية لإبرام معاهدات بين حكومة الهند البريطانية وبين الحكام العرب، وعلى رأسهم شريف مكة. وكان على بوبهام أن يثير شعور العرب ضد الفرنسيين بأن يبين لهم مدى الخطر المحدق بهم من جراء احتلال الفرنسيين لمصر، وأنه من الجائز أن تفكر فرنسا في إنزال قواتها على شواطئ البحر الأحمر، فعلى حكام الجزيرة العربية من أجل سلامتهم وسلامة بلادهم أن يقدموا معاونة للإنجليز ويتمسكوا بمحالفتهم.

وكان ولسلي يعتمد لنجاح تنفيذ سياسته على عدة اعتبارات: منها دهاء بوبهام ومعرفته باللغة العربية، والهدايا التي حملها إلى الحكام العرب وإغراؤهم بالحديث المعسول عن سياسة بريطانيا الودية نحوهم، وأخيراً فإنه كان يتوقع انتصار بريطانيا سريعاً في مصر، خصوصاً بعد أن دمر البريطانيون الأسطول الفرنسي في معركة أبي قير البحرية. وقد استطاع بوبهام أن يعقد مع الشريف غالب معاهدة تجارية وملاحية، على الرغم من أن الشريف كان قد اتصل به بونابرت ودعاه إلى صداقة فرنسا، فرد عليه بخطاب مطول أظهر فيه المودة والصداقة والاستعداد للتعاون مع الفرنسيين في مصر، ولكن انتصار الإنجليز المنتظر على الفرنسيين جعل الشريف غالب يفضل صداقة الإنجليز[2].

وسافر بوبهام بعد ذلك إلى اليمن وحاول عقد معاهدة تجارية مع إمام

(١) د/ صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٨٧-٩٠.
(٢) د/ سلطان القاسمي، الاحتلال البريطاني لعدن، دبي ١٩٨٩، ص٧٥-٨٠.

صنعاء، إلا أن الأخير رفض مواد المعاهدة المقترحة خوفاً من أن تؤدي إلى التدخل الأجنبي في شئون بلاده. ثم توجه بوبهام إلى عدن وبذل جهوداً كبيرة لإقناع السلطان أحمد عبد الكريم العبدلي- سلطان لحج وعدن - بعقد معاهدة للصداقة والتجارة. وفي ٦ سبتمبر ١٨٠٢م تم إبرام المعاهدة وبموجبها وافق الطرفان على اعتبار ميناء عدن مفتوحاً لاستقبال البضائع التي تحملها السفن البريطانية، على أن تدفع رسوماً جمركية بنسبة ٢٪ لمدة عشر سنوات، ترفع بعدها هذه النسبة إلى ٣٪ فقط. ونصت المعاهدة أيضاً على حرية الرعايا البريطانيين في العمل داخل أراضي السلطان ونقل ثرواتهم لمن يشاءون، وتعهد السلطان ببذل جهوده لاستعادة ديون الرعايا البريطانيين من رعاياه. وفي حالة حدوث أي نزاع بين الرعايا البريطانيين فيجب أن يرفعوا دعواهم للوكيل البريطاني في عدن ليجري أحكامه في قضاياهم بموجب القوانين المتبعة في بلادهم. وعلاوة على ذلك فقد تعهد السلطان بأن يبيع لبريطانيا قطعة من الأرض غربي عدن لتقيم عليها شركة الهند الشرقية الإنجليزية مبانيها بالشكل الذي تريده.

وكان ميناء مخا هو هدف الإنجليز الثاني بعد عدن، نظراً لموقعه الهام ولأهميته التجارية، ولأنه يعتبر أهم سوق لمحصول البن اليمني الذي تجلبه قوافل التجار اليمنيين من منحدرات الجبال البعيدة. وعندما فكر الإنجليز في مخا كانوا يعلمون أنها تابعة لإمام اليمن المهدي عبدالله (١٨١٦م- ١٨٣٢م). ولما كانت الإمامة قد ضعفت منذ أواخر القرن الثامن عشر فقد رأت حكومة الهند البريطانية أن الفرصة سانحة لبسط النفوذ البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، وبدأت ترسم الخطة مترقبة أي فرصة تلوح لها لتوسيع دائرة نفوذها.

فقد حدث في شهر يوليو ١٨١٧م أن أقدمت الوكالة البريطانية في مخا على احتجاز أحد المواطنين العرب وحبسه في بنايتها، ثم أطلق سراحه بناءً على طلب المتصرف اليمني (حاكم مخا العربي من قبل الإمام). ولم ينته الحادث عند هذا الحد بل تجمع بعض السكان العرب وهاجموا الوكالة نفسها ونهبوها، وأمر المتصرف اليمني بالقبض على حرس الوكالة الإنجليزية من الهنود وعلى ربان سفينة إنجليزية كانت راسية في الميناء بطريق الصدفة، ثم قبض على الوكيل البريطاني، وأهين الجميع وضُربوا. ولم يلبث أن أمر المتصرف بإطلاق سراح الوكيل البريطاني وترحيله إلى الهند، فأغلقت الوكالة البريطانية بالمدينة(١).

وكان هذا الحادث فرصة مناسبة يمكن استغلالها لتنفيذ الأهداف البريطانية في جنوب الجزيرة العربية، إلا أن حكومة بومباي لم تتحرك إلا بعد عامين من وقوعه، فطالبت الإمام بأن ينزل العقاب بمتصرف مخا السابق لمسئوليته عن الحادث، كما أمرت بإرسال قوة بحرية كافية إلى مخا لتدعيم مطالبها واتخاذ اللازم لضمان احترام الوكالة البريطانية مستقبلاً. ولما وصلت تلك القوة إلى مخا أرسل قائدها إلى إمام اليمن مطالباً بالتحقيق في الحادث، مع تقديم الترضية اللازمة. أما تلك الترضية التي طلبها الإنجليز فتدل دلالة واضحة على رغبتهم في استغلال الحادث للحصول على عدة امتيازات سياسية، وكان أهم تلك المطالب :

١- بناء دار إنجليزية على الساحل وفتح بابها من جهة البحر.

٢- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية على البضائع الإنجليزية من ٣٪ إلى ٢,٢٥٪ مما يترتب عليه أن يدفع التجار الإنجليز أقل مما يدفعه غيرهم من

(١) د/ سلطان القاسمي، المرجع السابق، ص ٨٠-٨٥.

الجنسيات الأخرى .

٣- يصبح من حق الوكيل أو القنصل البريطاني المقيم في مخا أن يفصل في جميع القضايا المتعلقة بشركة الهند الشرقية الإنجليزية، وقضايا جميع الرعايا البريطانيين مسلمين كانوا أو غير مسلمين .

٤- أن يقيم بدار القنصل البريطاني أربعون حارساً مسلحاً ليكفلوا له الحماية والاحترام اللازمين، وأن تُعزف موسيقى الحرس كل يوم في ميعاد تناول الطعام[١] .

وقد هدد القائد البريطاني إمام اليمن بأنه إن لم يستجب إلى تلك المطالب فإن سفن الأسطول البريطاني المحاصرة لميناء مخا ستقصفه بمدافعها، ورفض إمام اليمن بادئ ذي بدء أن يخضع للتهديد، وعندئذ أخذت السفن البريطانية تقصف مخا بالقنابل فتهدمت الحصون ودمرت عدة مبان، واضطر بعض وجهاء المدينة إلى التماس مقابلة القائد البريطاني وقبلوا مطالبه . وأخيراً رضخ الإمام إزاء تلك الظروف ووقع في ١٥ يناير ١٨٢١م على المعاهدة التي أعدها البريطانيون، وسلم بموجبها بجميع المطالب .

وهكذا تمكن البريطانيون من دعم نفوذهم في ميناء مخا، وحصلوا على مزايا تجارية فيه، وراحوا منذئذ يحاولون استرضاء إمام اليمن والتظاهر بصداقته، فكان القنصل البريطاني يرسل إليه الهدايا الفاخرة من ملابس وخناجر وخيام، ولايكتفي بتوثيق الصلة بالإمام وحده بل أخذ يتنقل من حين إلى آخر داخل البلاد لمحاولة الاتصال برؤساء القبائل ويستميلهم بالمال والخلع والهدايا المختلفة . ولم تلبث حكومة الهند البريطانية أن أرسلت عام

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، جـ٢، ص٦٥-٦٧ .

١٨٣٥ م الكابتن هينز Haines وهو من ضباط البحرية وخبراء التجسس إلى منطقة خليج عدن لاكتشاف المنطقة ومدى صلاحية عدن لتكون قاعدة بحرية للسفن الإنجليزية ومستودعات للفحم، ولما عاد إلى الهند لفت نظر حكومتها إلى صلاحية ميناء عدن للغرض المنشود.

وكان لابد للإنجليز من وسيلة تذرعون بها لاحتلال عدن، وساقت لهم الأقدار في يناير ١٨٣٧م حادثاً استغلوه أبرع استغلال، فقد جنحت السفينة الشراعية الهندية « دوريا دولت» Doria Dowlut التي ترفع العلم الإنجليزي بالقرب من شاطئ عدن وارتطمت بالصخور، وكانت تحمل شحنة كبيرة تقدر قيمتها بعشرين ألف جنيه، فجاء جمع من عرب عدن وهاجموا السفينة وأهانوا من كان على ظهرها من الركاب ونهبوا ما استطاعوا نهبه وسلبه، وادعى الإنجليز أن ابن سلطان لحج كان على رأس المهاجمين، وأن الأشياء التي نهبت من السفينة وركابها بيعت في أسواق عدن تحت إشراف أحد وكلاء السلطان.

ذلك كان الحادث الذي قرر السير رميرت جرانت حاكم بومباي أن يستغله للاستيلاء على عدن، إما صلحاً إن قبل سلطان لحج عدم المقاومة، وإما عنوة لو فشلت المفاوضات. ومن ثم فقد وقع الاختيار على الكابتن هينز لإجراء المفاوضات مع سلطان لحج محسن بن فضل، وبدأت المفاوضات في جو من الرهبة والانزعاج من قبل السلطان، ومحاولة من هينز لإقناعه بالتنازل عن عدن نظير مبلغ من المال، ويصبح منذئذ صديقاً لبريطانيا ويأمن على سلطنة لحج من أي عدوان. وفي ٢ فبراير ١٨٣٨م وقع السلطان على الاتفاق مقابل مبلغ من المال[١].

(١) د/ سلطان القاسمي، المرجع السابق، ص١١٥-١٢٠.

ولكن حدث ما لم يكن يتوقعه الكابتن هينز ؛ إذ عارض الأمير أحمد وهو الابن الأكبر للسلطان في إتمام الصفقة التي وافق عليها والده، واضطر هينز إلى الإبحار عائداً إلى بومباي، بعد أن بعث برسالة تحذير إلى السلطان. وجاء هينز مرة أخرى إلى مياه عدن في أكتوبر ١٨٣٨م لجس نبض السلطان لعله يقبل تسليم عدن دون مقاومة، إلا أن الأمير أحمد نجح في إقناع أبيه بوجوب الصمود ورفض تنفيذ الاتفاق، وتحرش الجنود العرب وبعض الأهالي بالسفن البريطانية، وعندئذ طلب هينز من رؤساء الأسطول قصف عدن بالمدافع في صبيحة ١٩ يناير ١٨٣٩م، وبعد ساعتين تهدم الحصن وفر المدافعون وخلت المدينة من معظم سكانها، ثم نزل جنود الاحتلال إلى الميناء ورفعوا العلم الإنجليزي على قصر السلطان.

وعلى هذا النحو استطاع البريطانيون أن يسيطروا على عدن بالقوة، وخلال السنوات التالية تمكنوا من دعم نفوذهم في مدينة عدن والمنطقة المحيطة بها، واتخذوا من عدن قاعدة للتوسع في جنوب الجزيرة العربية، في بلاد الصومال وشرق أفريقية.

أما فيما يتعلق بالأطراف الشرقية للجزيرة العربية فقد كانت موضع اهتمام شديد من جانب إنجلترا، وكانت مكانة البرتغاليين في البحار الشرقية قد أخذت تتدهور منذ أواخر القرن السادس عشر، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٥٨٠م حينما خضعت بلادهم للتاج الأسباني، فتراخت قبضتهم على تلك الأنحاء، وانتهزت القبائل المحلية في الخليج العربي فرصة ضعف البرتغاليين فقاموا لاسترداد المواقع التي كان البرتغاليون قد احتلوها. ولقي الفرس في حروبهم ضد البرتغاليين في الخليج كل مساعدة من جانب شركة الهند الشرقية الإنجليزية. وبتصفية النفوذ البرتغالي من الخليج بدأ الصراع

بين الإنجليز والهولنديين على السيطرة على تجارة المنطقة، وكان التفوق للهولنديين أولاً ولكنه لم يستمر طويلاً، فما أن أوشك القرن السابع عشر على نهايته حتى هبطت قوة الدفع الهولندية واتجه الهولنديون إلى تركيز مجهوداتهم الاستعمارية في جزر الهند الشرقية تاركين الإنجليز والفرنسيين يتنافسون على الهند والبحار المحيطة بها[1].

ولقد سبق القول إن التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا قد اشتد خلال القرن الثامن عشر، واستطاعت بريطانيا أن تتغلب على غريمتها في حرب السنوات السبع (١٧٥٦م-١٧٦٣م) وهي الحرب التي أفقدتها معظم ممتلكاتها في الهند. وفي مواجهة السياسة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الرامية إلى إنشاء إمبراطورية استعمارية جديدة في الشرق- وعلى وجه الخصوص مخططات بونابرت إزاء الهند التي استهدفت طرد الإنجليز منها- راحت حكومة بومباي تعمل من أجل تقوية نفوذها على الحكام الوطنيين في المنطقة الواقعة إلى الغرب من الهند، ولاسيما في منطقة الخليج العربي.

وأرسلت حكومة بومباي أحد الموظفين الفرس في شركة الهند الشرقية- وهو مهدي علي خان- إلى مسقط للتفاوض مع عاهلها سلطان بن أحمد بشأن طرد الرعايا الفرنسيين من عُمان وإحلال أطباء إنجليز محل الفرنسيين الذين يعملون في خدمة السلطان، بالإضافة إلى إقامة وكالة تجارية في مسقط.

ووصل مهدي علي خان إلى مسقط في ٢ أكتوبر ١٧٩٨م ونجح بعد مفاوضة استمرت عشرة أيام في إبرام أول معاهدة سياسية غرست بذور الصداقة بين سلطنة عُمان وبريطانيا. فبموجب معاهدة ١٢ أكتوبر ١٧٩٨م

---

(١) د/ جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص٧٥-٩٠.

تعهد السلطان بالاستغناء عن خدمات الرعايا الفرنسيين الذين يعملون في خدمته وطردهم من مسقط، كما وافق على عدم السماح بقيام وكالة تجارية فرنسية في مسقط وتوابعها. وعلاوة على ذلك فقد أجاز السلطان لبريطانيا إقامة وكالة تجارية وإنزال حامية من ميناء بندر عباس، ومنح الوكالة التجارية كافة الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات البريطانية في فارس والدولة العثمانية(١).

وفي أواخر عام ١٧٩٩م عندما حاول الفرنسيون إبعاد سلطان بن أحمد عن بريطانيا وكسبه إلى جانبهم جدد العاهل العماني عهد الصداقة مع بريطانيا، ووافق بموجب معاهدة أبرمت في ١٨ يناير ١٨٠٠م على أن يقيم «سيد إنجليزي» في مسقط كوكيل عن شركة الهند الشرقية الإنجليزية، ولتمثيل مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي، وبناء على هذه المعاهدة عين الطبيب بوجل Bogel كممثل سياسي لبريطانيا في مسقط، فكان بوجل بذلك أول «مقيم» بريطاني في منطقة الخليج العربي، ولكنه لم يقم طويلاً في عمان، إذ قضى نحبه أواخر عام ١٨٠٠م وخلفه دافيد سيتون Seton الذي عمل طوال السنوات الثماني التي أقامها في مسقط على إرساء قواعد النفوذ البريطاني في عُمان.

على أن الأخطار الخارجية التي تعرضت لها عُمان في مستهل الحكم السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦م-١٨٥٦م) كانت من العوامل الرئيسية التي جعلت العاهل العُماني الجديد يتطلع إلى الارتباط بحليف قوي. إذ إنه لما كان ميناء مسقط الواقع على الطريق البحري المؤدي من بومباي إلى الخليج العربي والبحر الأحمر يتمتع بأهمية استراتيجية فائقة فقد تكالبت بريطانيا

(١) د/ جاد طه، المرجع السابق نفسه.

وفرنسا على الاستفادة منه كمكان تحتمي فيه سفنها وتزود بحاجتها من المياه العذبة. وحاول السيد سعيد منذ توليه الحكم أن يقيم علاقات طيبة مع كلتا الدولتين، لأنه تحقق من أن بلاده الصغيرة ستكون فريسة سهلة المنال لأي جانب من الجانبين المتصارعين على سيادة المحيط الهندي، غير أنه حين أصبح واضحاً منذ أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر أن الإنجليز سوف تنعقد لهم السيادة البحرية في المحيط الهندي- تلك السيادة التي تأكدت بانتزاعهم جزيرة إيل دي فرانس (موريشيس) من أيدي الفرنسيين عام ١٨١١م- لم يتردد السيد سعيد لحظة واحدة من ربط مصيره بمصير بريطانيا، وحافظ على صداقة والده مع السلطات البريطانية في بومباي، ولقد كانت هذه الصداقة كذات منفعة متبادلة لكلا الطرفين، فقد كان للسيد سعيد جيران أقوياء يطمعون في الاستيلاء على بلاده، ولذا كان من دواعي سروره اعتماده على مظاهرة شركة الهند الشرقية الإنجليزية له في معاملاته معهم. ومن ناحية أخرى كان من صالح الشركة الإنجليزية أن تجد حليفاً مثل السيد سعيد يعاونها في القضاء على القراصنة الذين كانوا لا يتورعون عن مهاجمة السفن الإنجليزية في الخليج العربي وبحر العرب[1].

وفي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تغلغل النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي بوسيلتين :

١ - محاربة القرصنة.

٢ - محاربة تجارة الرقيق.

وفيما يتعلق بالوسيلة الأولى فقد سبقت الإشارة إلى أن القرصنة كانت

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، الخليج العربي، ط١، ص١٢٠-١٣٥.

تتركز في الساحل العُماني الذي سُمي فيما بعد بساحل القرصنة أو الساحل المهادن أو المتصالح، وكانت تسكنه عدة قبائل بزعامة القواسم، ومراكزها في الشارقة ورأس الخيمة. وقد ازداد نفوذ القواسم منذ وفاة نادر شاه عام ١٧٤٧م، وبوفاته استطاعوا أن يستولوا على جزيرة قشم، كما أنهم دخلوا في علاقة مع قبيلة معن القوية في تلك الجزيرة. وفي بداية عهد الشيخ سلطان بن صقر الأول (١٨٠٣م-١٨٥٦م) بلغ أسطول القواسم أقصى قوته، فقدرت سفنه حينذاك بثلاث وستين سفينة كبيرة وثمانمائة سفينة صغيرة كما قدر بحارته بحوالي عشرين ألفاً. وكان لظهور القوة السعودية في بداية القرن التاسع عشر أثر كبير في ازدياد نشاط القواسم، فقد تحالفوا معهم واعتبر القواسم صراعهم البحري مع بريطانيا جزءاً من حركة الجهاد، كما عدوا بالتالي الأسلاب غنائم. ومما يجدر ذكره أن بعض الكتاب والباحثين يرون أن حركة القواسم كانت حركة وطنية، وأن الأمر لم يكن قرصنة فهم لم يخوضوا حرب كسب مادي بل حرباً وطنية، كما أنهم كانوا يهلكون الأنعام التي يغنمون ولا ينتفعون بها، ويبرؤون من وصمة السعي لربح حرام أو غنيمة مشروعة.

وكانت السفن البريطانية – على قول اتشيسون Aitchison– «إما أن تؤسر أو تجبر على الفرار طلباً للنجدة». وقد حدث أول صدام كبير بين بريطانيا والقواسم حين شنت حكومة بومباي بالتعاون مع سلطان مسقط حملة على ساحل عُمان في بداية عام ١٨٠٦م وانتهت هذه الحملة بتوقيع اتفاقية بين نائب الشيخ سلطان بن صقر ونائب شركة الهند الشرقية الإنجليزية بندر عباس في ٦ فبراير ١٨٠٦م، ونصت على قيام السلام بين القواسم على سواحل شبه جزيرة العرب وفارس وبين شركة الهند الشرقية، واحترام

القواسم لعلمها وممتلكاتها ورعاياها ، وأن تُرد الممتلكات البريطانية الموجودة في أسطول صور مما استولى عليه القواسم قبلاً . وتعهد القواسم بمساعدة السفن البريطانية اللاجئة إلى سواحلهم والمحافظة على ممتلكاتها وتمكينها من التزود بالوقود والماء[1] .

ولكن القواسم لم يمتثلوا لشروط الاتفاقية ، فأسروا أواخر عام ١٨٠٨م الباخرة التجارية البريطانية الضخمة «منيرفا» Minerva وقتلوا جميع بحارتها عدا اثنين ، كان أحدهما سيدة إنجليزية أطلقوا سراحها بعد أن دفعت السلطات البريطانية فديتها ، وإزاء استمرار القواسم في مهاجمة السفن الإنجليزية قرر حكمة الهند غزو موانيهم ، فأقلعت عام ١٨٠٩م حملة بحرية في بومباي بقيادة الكابتن سيتون Seton وقصفت مدينة رأس الخيمة بقنابلها وأحرقتها مع السفن الراسية في الميناء ، ثم أبحرت الحملة إلى لنجة وهو ميناء مزدهر من موانئ القواسم ، فاحتلته دون مقاومة كما احتلت موانئ أخرى للقواسم على سواحل الخليج ، ثم عادت إلى الهند عام ١٨١٠م .

واعتقدت سلطات بومباي أن القواسم لن يقدروا بعد هذه الحملة على القيام بمزيد من أعمال القرصنة ، إلا أن هذا الاعتقاد كان خاطئاً ، فقد دبت الحياة من جديد في موانئ الساحل العُماني ، وبنى القواسم واشتروا سفناً جديدة ، وبعد فترة قصيرة استأنفوا غاراتهم على السفن البريطانية ، واتسع تطاق عملياتهم فشمل البحر الأحمر والمياه الهندية إلى جانب موانئ الخليج . ويقول اتشيسون «لم يكن من المستطاع حينذاك عقد أية معاهدة مع القواسم الذين أسقط الوهابيون حكومتهم تماماً ، ولا اتخاذ أية إجراءات دائمة لتأمين مكاسب عام ١٨٠٩م . وبناء على هذا عادت القرصنة إلى

(١) أرنولد ويلسون ، الخليج الفارسي ، ص٧٧-٨٥ .

الظهور. وفي عام ١٨١٤م أبدى القواسم الرغبة ليكونوا في سلام مع الحكومة البريطانية بشرط أن تترك لهم الحرية في محاربة القبائل العربية جاراتهم، بل إنهم قد أعربوا عن الاستعداد للامتناع عن الإساءة إلى جيرانهم إذا كفلت لهم الحكومة البريطانية الحماية من انتقام الأمير الوهابي، ولكنهم لم يكونوا قادرين تماماً على الوفاء بما أبدوه. فحتى بعد التفاوض على المواد التمهيدية للسلام مع المقيم البريطاني في بوشهر هاجم القواسم سفناً بريطانية ونهبوها، فانساقت القبائل الأخرى إلى العمل تحت نفوذ الوهابيين، وازدادت القرصنة إلى حد لا يُطاق»[1].

وإزاء ذلك أعدت السلطات البريطانية - بالاشتراك مع سلطان مسقط- حملة بحرية عسكرية كبيرة للقضاء على القواسم، وخرجت الحملة في ٣ نوفمبر ١٨١٩م من بومباي بقيادة سير وليم جرانت كير Keir فقصفت رأس الخيمة ودمرت قلاع القواسم وأحرقت أو أسرت كل سفنهم. وبعد قتال مرير استمر ستين يوماً سقطت رأس الخيمة وتبعتها المدن الأخرى الواقعة على الساحل العُماني، والواقع أن هذه الحملة لم توجه ضربة قاسمة للقواسم فحسب، بل كذلك للنفوذ السعودي على سواحل الخليج، وكان من أهم نتائج الحملة الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية في معاهدات جعلت من بريطانيا حكماً في شئون الخليج.

فقد ألزم سير جرانت كير شيوخ الخليج- كخطوة أولى من أجل التوقيع على معاهد الصلح العامة - أن يوقع كل واحد منهم على معاهدة منفردة يتعهد فيها بتعهدات خاصة بإمارته. وقد وقع على تلك المعاهدات المنفردة شيوخ القواسم وأبو ظبي وأم القوين وعجمان والشارقة ورأس الخيمة. أما

(١) د/ بدر الدين عباس، الخليج العربي، ط١، ص١٤٥-١٥٦.

معاهدة الصلح العامة فقد وقعت في ٨ يناير ١٨٢٠م وانضمت البحرين إلى هذه المعاهدة، وهي تحتوي على إحدى عشرة مادة نصت على وقف أعمال النهب والقرصنة بحراً وبراً إلى الأبد من جانب العرب المشتركين في المعاهدة، وأن يعمل العرب المتصالحون في البر والبحر على البحرية البريطانية رمزاً لنبذ الحرب والتصالح مع الحكومة البريطانية، وأن تحمل كل سفينة بياناً موقعاً من الشيخ ومن مندوب بريطانيا باسمها ومساحتها وحمولتها ورخصة رجالها وأسلحتها وبلد إبحارها ووجهتها، وأن يتضامن العرب المتصالحون مع بريطانيا في العمل ضد قبيلة أو جماعة تنقض هذه المعاهدة[١].

ومع ذلك فسرعان ما اتضح أن معاهدات ١٨٢٠م لم تحقق سلاماً دائماً في المنطقة، ويرجع ذلك لأنها منعت اشتباك العرب بالسفن البريطانية، ولكنها لم تمنع الاشتباك بين القوى العربية بعضها بعضاً، فنشبت منازعات واشتباكات بين تلك القوى مما نجم عنه وقف أعمال الغوص على اللؤلؤ وتدهور الأحوال المعيشية في المنطقة. وانتهز الشيوخ هذه الاشتباكات فمارسوا تحت ستارها الكثير من أعمال القرصنة. وفي ٢١ مايو ١٨٣٥م وقع الشيوخ على معاهدة الهدنة البحرية التي نصت على ألا يشترك الشيوخ بأي حال من الأحوال في حروب بحرية فيما بينهم لمدة ستة شهور، بينما تعهد الحكومة البريطانية بعدم التدخل في حروب المشايخ إذا كانت برية. واستمرت هذه المعاهدة تجدد كل سنة حتى عام ١٨٤٣م حين مد أجلها لمدة عشر سنوات، فلما انتهت هذه المدة وقعت معاهدة أخرى ذات صيغة دائمة في ٤ مايو ١٨٥٣م وقد نصت المادة الثالثة من هذه المعاهدة على «أنه في حالة

---

(١) د. بدر الدين عباس، المرجع السابق نفسه.

قيام أي طرف من الأطراف المتعاقدة معنا بأي عمل عدواني بحري فإننا لن نقوم برد الاعتداء بمثله في الحال، بل إننا سنقوم بإخطار المقيم البريطاني أو القمندان الموجود في باسيدر، وسيقوم هذا بدوره باتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على التعويض المناسب عن الضرر الذي لحق بنا، على أن يثبت حدوث ذلك الاعتداء».

وأما فيما يتعلق بالوسيلة الثانية التي تغلغل بها النفوذ البريطاني في الخليج - وهي محاربة تجارة الرقيق- فلابد من الإشارة إلى أن بريطانيا قد انفردت دون بقية دول العالم المتحضر بمحاربة الرق والنخاسة خارج أراضيها متعللة بالدوافع الإنسانية، على حين أنها كانت ترمي في الحقيقة من وراء ذلك إلى تحقيق غرضين هما خلق المصاعب والعقبات أمام الدول الأوربية التي تعتمد على الرقيق كعمال زراعيين في مستعمراتها، وتبرير وتدخلها في شئون الدول المستقلة وإخضاعها للنفوذ البريطاني. وقد قامت الحكومة البريطانية بإلغاء الرق في الجزر البريطانية بقوانين صدرت بين عامي ١٧٧٢م، ١٧٧٤م، ثم إلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها عام ١٨٠٧م، وأخيراً إلغاء الرق في المستعمرات البريطانية عام ١٨٣٤م.

وكانت منطقة شرق أفريقية هي المصدر الرئيسي للرقيق في الخليج العربي، فمن هنا كان الرقيق يحمل بحراً إلى مراكز الخليج التي كانت مسقط من أهمها، وجاءت أول بادرة عن اهتمام بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في الخليج في معاهدة الصلح العامة الخاصة بالقرصنة عام ١٨٢٠م. فقد نصت المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أن «حمل الرقيق سواء كانوا رجالاً أم نساء أم أطفالاً من سواحل أفريقية أو غيرها، ونقلهم في السفن،

يعتبر نهباً وقرصنة، وأن العرب المتصالحين لن يقوموا بعمل من هذا القبيل، غير أن هذا النص من المعاهدة لم يُحترَم على الإطلاق[1].

والواقع أن السلطات البريطانية كانت تدرك أن محاربة تجارة الرقيق في الخليج يجب أن تؤخذ بحذر وأن تتم على مراحل، لأن حلفاءها في سلطنة عُمان كانوا يعيشون اقتصادياً على هذه التجارة، ولذا نجد حكومة موريشيس البريطانية تضغط عام ١٨٢٢م على السيد سعيد بن سلطان عاهل عُمان للتوقيع على معاهدة تحرم تجارة الرقيق خارج أملاكه الأفريقية[2] والآسيوية، أو بعبارة أخرى تمنع رعاياه من بيع الرقيق للبلاد المسيحية. وكان الغرض من هذه المعاهدة منع تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والهند، مع بقائها بين شرق أفريقية وممتلكات عُمان الآسيوية. كما نصت المعاهدة على تعيين موظف أو وكيل بريطاني في زنجبار والموانئ المجاورة لمراقبة هذه التجارة والإبلاغ عن أية مخالفة لتلك المعاهدة.

ولم تلبث أن صارت السلطات البريطانية تسعى لتعديل معاهد ١٨٢٢م بحيث يتم إلغاء تجارة الرقيق نهائياً في ممتلكات السيد سعد. ولكن الأخير لم يوافق عام ١٨٣٩م إلا على إبرام «اتفاق إضافي» لمعاهدة ١٨٢٢م نصت

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص١١٥-١٢٥.

(٢) كان ساحل أفريقية الشرقي قد خضع لعُمان في عهد اليعاربة، ولما سقطت دولة اليعاربة في عُمان خلفتها دولة آل بو سعيد عام ١٧٤١م، فانتقلت حقوق السيادة على هذا الساحل إلى الدولة الجديدة. وقد قامت منازعات طويلة بين البوسعيديين وبين المزروعيين في ميسة حتى تمكن السيد سعيد بن سلطان من القضاء نهائياً على المزروعيين عام ١٨٣٧م. ومع أن السيد سعيد قد نقل عاصمته من مسقط إلى زنجبار عام ١٨٣٢م إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٨٤٠م، لانشغاله في محاربة المزروعيين من جهة، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عُمان بين الحين والآخر لمدافعة الأخطار الخارجية عنها وإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها.

انظر: د/ دلال الحربي، علاقة بريطانيا بسلطنة لحج، الرياض١٩٩٧، ص٩٥-١١٥.

المادة الأولى منه على تضييق مساحة المنطقة التي تمارس فيها تجارة الرقيق «الداخلية»، وكان الخط المرسوم عام ١٨٢٢م الذي سمح للسفن البريطانية بتفتيش المراكب العُمانية إلى الشرق منه يمتد من رأس دلجادو إلى رأس ديو على حافة خليج كمبي، فتزحزحت الآن نهاية هذا الخط الشمالية إلى الغرب حوالي خمسمائة ميل، أي غربي بوسم Pussem على ساحل مكران. وخولت المادة الثانية للسفن البريطانية حق البحث والتفتيش ومصادرة المراكب العُمانية التي يشتبَه في أنها تحمل عبيداً خارج المنطقة الضيقة المحددة في المادة الأولى والتي سُمح بممارسة الرقيق فيها.

على أن بريطانيا سرعان ماعادت إلى الضغط على السيد سعيد، فأرسلت حكومتها عام ١٨٤٢م خطاباً تطلب فيه إلغاء تجارة الرقيق نهائياً في أملاكه، وانزعج السلطان لهذا الطلب انزعاجاً شديداً عبر عنه بقوله إلى القنصل البريطاني هامرتون: «لقد انتهى كل شيء الآن، إن هذا الخطاب وأوامر عزرائيل ملاك الموت شيء واحد بالنسبة للعرب، لا يجدي معه إلا الاستسلام، إن هذا الخطاب كاف للقضاء عليّ ولسوف أضع الآن نفسي وكل ما أملك تحت تصرف الإنجليز». وحاول السيد سعيد بشتى الطرق إقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن طلبها الذي يأتي لو نفذ على سلطنته تماماً، ولما وجد أن حكومة لندن متمسكة بطلبها اقترح السلطان حلاً وسطاً هو السماح باستمرار تدفق تجارة الرقيق بين موانئ أملاكه الأفريقية فقط. ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراحه بناء على توصيات هامرتون الذي أبلغها بأن القضاء على تجارة الرقيق نهائياً في سلطنة عُمان بشقيها الأفريقي والآسيوي سيؤدي لا محالة إلى خرابها لارتباط هذه التجارة بحياتها الاقتصادية والاجتماعية[1].

(١) د/ جمال زكريا قاسم الخليج العربي، ص ١٣٥-١٤٠.

وعلى ذلك ففي ٢ أكتوبر ١٨٤٥م وقَّعَ السيد سعيد على معاهد تقضي بالسماح بنقل الرقيق بحراً من ميناء إلى آخر من موانئ السيد سعيد الأفريقية، ولكنها تحرم تحريماً تاماً تصدير العبيد من أي جزء من أملاك السلطان الأفريقية إلى أملاكه الآسيوية. وأجازت المعاهدة للسفن البريطانية بمصادرة المراكب التي تخل بهذا الشرط، وتعهد السلطان بألا يستخدم نفوذه لدى شيوخ الجزيرة العربية لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقية إلى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي[1].

أما معاهدات بريطانيا مع شيوخ الساحل العُماني (الساحل المهادن أو المتصالح) بخصوص تجارة الرقيق فقد بدأت عام ١٨٣٨م واستمرت تجدد حتى عام ١٨٤٧م حيث أبرمت معاهدة عامة وقعها شيوخ الخليج ما عدا البحرين، وتعهدوا فيها بعدم جلب الرقيق إلى داخل أراضيهم أو تصديره من أي مكان على سفنهم أو سفن رعاياهم، كما ارتضوا أن تقوم البحرية البريطانية بتفتيش السفن ومصادرة ما تحمله من أرقاء. وفي عام ١٨٥٦م تأكدت هذه المعاهدة العامة بعدد من الاتفاقيات الانفرادية التي عقدت مع شيوخ الساحل العُماني كل على حدة، وتعهد بمقتضاها كل شيخ بأن يسلم للسلطات البريطانية في الخليج الأرقاء الذي يؤتى بهم إلى أراضيه أو يباعون فيها[2].

(١) إن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع عُمان كانت مع السيد سعيد بن سلطان باعتباره حاكماً على عُمان وزنجبار. ولكن بعد وفاته عام ١٨٥٦م، وبناء على تحكيم كانتج عام ١٨٦١م انفصلت سلطنة زنجبار عن سلطنة مسقط فظهرت الحاجة لعقد معاهدة جديدة مع كل من سلطان زنجبار وسلطان مسقط، ووقع كل من السلطانين على انفراد عام ١٨٧٣م على معاهدة تنص على تحريم تجارة الرقيق، وتعهد كل من السلطانين بإغلاق أسواق الرقيق العامة في ممتلكاتهما، وحمايتهما لكل العبيد المحررين.

(٢) في عام ١٨٧٣م تأكدت هذه الاتفاقيات باتفاقيات أخرى تدور حول هذا الموضوع.

وقد اشترك شيخ البحرين في هذه الاتفاقيات فعقد عام ١٨٦١م اتفاقية مع بريطانيا تعهد فيها بأن تتجنب بلاده الانغماس في الحرب أو القرصنة أو تجارة الرقيق في البحر، وتعهدت بريطانيا من جانبها بالدفاع عن البحرين ضد أي هجوم خارجي، وحصلت مقابل ذلك على حق إدخال قواتها في البحرين في أي وقت كان. وكان توقيع هذه الاتفاقيات يعني في الواقع فرض الحماية البريطانية على البحرين[١].

الاحتلال الفرنسي للجزائر:

كانت الجزائر قبل أن تخضع للاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠م مستقلة من الناحية العملية في إدارة شئونها، ليس للسلطنة العثمانية عليها أي حق للسيادة، وكانت سيادة اسمية أو شكلية لا يكاد يحس بها سكان البلاد. كذلك كانت الجزائر موفورة الخيرات والثروات، وتتمتع بموقع بحري ممتاز مما كان يثير مطامع الدول البحرية فيها. وقد تحرش بالجزائر أكثر من دولة وأكثر من مرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فلم تنل منها منالاً حيث كانت موانيها محصنة تحصيناً قوياً، وكان لها أسطول يُعد قوياً في حينه.

وبمقارنة العلاقات بين الجزائر وبين الدول الأجنبية نجد أن علاقات فرنسا بالجزائر كانت على العموم طيبة، فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع في الجزائر بامتيازات تجارية خاصة، فكان لها مؤسسات تجارية في عنابة والقالة ورأس بونة والقل، وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفقاً عليها إلى السلطات الجزائرية، وفي مقابل ذلك تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوربا. وقد تطورت هذه العلاقات فكانت

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص١٦٥-١٧٠.

أفضل ماتكون في عهد الثورة الفرنسية، فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت تألبت فيه الدول الأوربية على فرنسا وفرضت عليها حصاراً محكماً. وفي عام ١٧٩٥م اعتدت سفينة أسبانية على سفينة فرنسية وأسرتها على مقربة من الجزائر، فأرسل الداي بعض سفنه فخلصت السفينة الفرنسية من الأسر واستردت ما سلبه الأسبان منها. وفي عام ١٧٩٦م أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مليوناً من الفرنكات بدون فوائد على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء القمح من الجزائر[١].

كذلك سمحت حكومة الداي لرعاياها بمد يد العون والمساعدة لفرنسا، ومن ذلك ما قام به تاجران يهوديان جزائريان من أصل إيطالي، هما بكري وبوشناق[٢] من بيع القمح لفرنسا بمبالغ وصلت إلى ثمانية ملايين من الفرنكات عام ١٨٠٢م، وكان القمح الذي يبيعه اليهوديان لفرنسا ملكاً للجزائر، وساهم في الداي نفسه، مثله في ذلك مثل الخزانة العامة للولاية. وكان اليهوديان يبيعان لفرنسا بأسعار مرتفعة نظير قبولهما إعطاء تسهيلات كبيرة في الدفع. وبينما كانت فرنسا مدينة لليهوديين الجزائريين كانا هما مدينين للدولة الجزائرية.

---

(١) زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٧، ص٩.

(٢) كان ميشيل كوهين بكري يعرف باسم مستعرب هو ابن زاهوت، أما نافتالي بوشناق فكان اسمه المستعرب بوجناح. وكان ابن زاهوت (بكري) صاحب تجارة في أوربا قبل أن يفتح عام ١٧٧٠م مركزاً في مدينة الجزائر، وكان هذا المركز متواضعاً في البداية ولكنه ازدهر حين انضم إلى ابن زاهوت شركاء يهود آخرون. أما بوجناح (بوشناق) فكان أيضاً من أسرة لها تجارة في الخارج، وجاءت إلى مدينة الجزائر حوالي عام ١٧٢٣م وبدأت أيضاً بداية متواضعة، وتحت حماية بعض الباشوات أصبح اليهوديان صاحبي نفوذ قوي وتأثير عميق في كل المجالات الحيوية في الدول الجزائرية. وإذا كان ابن زاهوت قد قصر نشاطه على الميدان التجاري، فإن بوجناح قد تسرب إلى شئون الدولة، فكان يرفع أو يخفض الموظفين والبايات، وحتى الباشوات، مما جعل الناس يطلقون عليه اسم ملك الجزائر».

ورغم صلات الود التي ربطت الجزائر بفرنسا والمساعدات التي قدمتها لها إبان تألب الدول الأوربية عليها، والامتيازات التجارية الخاصة التي منحتها لها في سواحلها فإن فرنسا قد عاملت الجزائر كما يعامل الضيف اللئيم مضيفه، فكانت أول ضحية للتوسع الفرنسي في المغرب العربي، وفي نفس الوقت كان هذا التوسع أول غزو استعماري للأقطار العربية حدث في مرحلة التطور الرأسمالي التي سبقت ظهور الاحتكارات.

والواقع أن مشروعات الغزو الفرنسي كان قد نشجت منذ وقت طويل، إذ اعتبر الإمبراطور نابليون الأول الجزائر سوقاً خارجية ضرورية لتطور الصناعة الفرنسية. وفي حديث له مع قيصر روسيا اسكندر الأول في تلست (عام ١٨٠٧م) وارفورت (عام ١٨٠٨م)، كان نابليون الأول يضيف دوماً الجزائر إلى ممتلكاته المقبلة عندما تثار مسألة تجزئة الإمبراطورية العثمانية. واستعداداً للاستيلاء على هذه البلاد أوفد نابليون إلى الجزائر وتونس عام ١٨٠٨م المهندس الحربي بوتين لإجراء مسح طوبوغرافي فيهما ولإعداد مخطط الحملة عليهما. ورغم أن نابليون الأول لم يتمكن من تحقيق مآربه لانهزامه في أسبانيا وروسيا إلا أن المعلومات التي حصل عليها بوتين كانت ذات فائدة فيما بعد أثناء الاستعداد لحملة عام ١٨٣٠م[1].

وعندما كانت ملكية البوربون تعيش أيامها الأخيرة أحيا شارل العاشر مشروعات نابليون الأول، وكان التعطش لأسواق جديدة هو العامل الأساسي للاستيلاء على الجزائر. ولم تكن رغبة الملاك الفرنسيين في اقتناء ضياع جديدة أمراً يستهان به، إذ انهم فقدوا أراضيهم في وقت الثورة الفرنسية الكبرى. وأخيراً كانت أسرة البوربون تحلم بتوطيد عرشها المزعزع

---

(١) د/ جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٥-٣٥.

عن طريق فتح الجزائر، واعتقد شارل العاشر ورئيس وزرائه بولينياك أن المخاطرة الحربية ستساعد في تقوية الملكية وتكسبها عطف الرأي العام في فرنسا. وساندت روسيا القيصرية مشروعات الاستيلاء المرسومة من قبل ملكية البوربون. ورغم أن إنجلترا كانت قد احتجت على ذلك إلا أنها لم تبد أي مقاومة حازمة.

ولم تجد فرنسا صعوبة في البحث عن ذرائع لتبرير غزوها للجزائر، وكان الذريعة الأولى التي تذرعت بها هي مسألة القرصنة. ويجب التنويه بأن القرصنة المغربية كانت قد أصيبت بالوهن وخاصة بعد الحملات التنكيلية التي قامت بها الأساطيل الأوربية والأمريكية في مطلع القرن التاسع عشر، ولم تعد تدر بالأرباح على حكام الجزائر. ومع ذلك فإن عدم موافقة الجزائريين على قرارات مؤتمر إكس لا شابل (١٨١٨م) أتاح لفرنسا فرصة التأكيد بأن حكومة الداي كانت حامية للقرصنة. وعندما اندلع لهيب الثورة ضد الحكم التركي في بلاد المورة عام ١٨٢١م شاركت الجزائر في محاربة الثوار اليونانيين إلى جانب السلطان العثماني، فأرسلت بعض قطعها البحرية التي انضمت إلى الأسطول المصري ولكنها تحطت مع السفن المصرية والعثمانية في معركة نوارين (١٨٢٧م). وكانت مشاركة الجزائر في حرب المورة سبباً في أن تواصل دول الغرب اتهامها بالتعصب ضد المسيحيين، وفي أن تعمل على القضاء نهائياً على خطر بحريتها في البحر المتوسط، متذرعة بضرورة القضاء على القراصنة، وضرورة تأمين المواصلات والتجارة في ذلك البحر[١].

وكانت الذريعة الثانية التي تذرعت بها فرنسا هي مطالبة الجزائر لفرنسا

(١) د/ جلال يحيى، المرجع السابق، ص٥٤-٥٥.

بدفع الدين الذي عليها، والذي استخدمته في شراء القمح، وما تمخضت عنه هذه المسألة من الإهانة الشهيرة «بضربة المروحة» . وكان اليهود الجزائريون قد جروا الحكومة الجزائرية إلى قضية قروضهم لفرنسا، فصار دايات الجزائر يطالبون حكومة باريس بأن تدفع الدين الذي عليها إلى رعاياهم اليهود، والذي كان في حقيقته يعتبر ديناً دولياً نظراً لدخول حكومة الجزائر فيه من ناحية، ودخول حكومة فرنسا فيه من ناحية أخرى. وفي عام ١٨١٩ م عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية لدراسة الدين الذي على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود، وقدرته اللجنة باثنين وأربعين مليوناً من الفرنكات، ولكن هذا المبلغ انخفض شيئاً فشيئاً إلى أن صار سبعة ملايين فقط نتيجة مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على أسرة بكري - بوشناق. وفي ٢٤ يوليو ١٨٢٠م صدر قانون عن البرلمان الفرنسي بتخصيص سبعة ملايين فرنك لتسديد الدين إلى يعقوب بكري، وعندئذ واجهت الحكومة الفرنسية - على ما قيل - مطالب كثيرة يدعي أصحابها بأن يعقوب بكري مدين لهم، وإزاء ذلك أحالت الحكومة الفرنسية القضية إلى المحاكم، ولكن معنى ذلك كله هو أن باشا الجزائر لن يحصل من يعقوب بكري على الديون المتراكمة عليه .

وكتب داي الجزائر (حسين باشا) إلى الحكومة الفرنسية ، مطالباً بأن تدفع إليه شخصياً الدين الذي عليها ليعقوب بكري، ويتولى هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون التي على بكري للدائنين. ولكن رد الحكومة الفرنسية لم يصل إليه واتهم الباشا القنصل الفرنسي ديفال Deval بإخفاء رد فرنسا عليه. وفي يوم ٢٩ ابريل ١٨٢٧م وبمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى حضر كالعادة القناصل الأجانب ومن بينهم ديفال لتهنئة الباشا، وانتهز الأخير فرصة وجود القنصل الفرنسي لكي يسأله عن السبب الذي دفع بملك

فرنسا وبوزارتها إلى عدم الرد عليه، فكان رد القنصل غامضاً ولعله كان مهيناً للباشا. وقد تطور الحديث فاتهم الباشا القنصل بأنه كان السبب في عدم وصول الرد إليه مباشرة، وأمره بالخروج. وعندما لم يتحرك ضربه الباشا المتعض بالمروحة التي كان يهوي بها لنفسه ويطرد الذباب عنه. وقد ادعى ديفال في تقرير إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات، أما الباشا فقد قال بأنه ضربه لأنه أهانه. وتذهب رواية أخرى إلى أن الضرب لم يقع أصلاً ولكن وقع التهديد بالضرب[1].

وهكذا قدمت ضربة المروحة المبرر المنتظر منذ أمد طويل، إذ قطعت فرنسا فوراً جميع علاقاتها مع الجزائر وضربت حصاراً بحرياً على الجزائر لمدة ثلاث سنوات (من ١٦ يونيو ١٨٢٧م إلى ١٤ يونيو ١٨٣٠م). وكان مجلس الوزراء الفرنسي قد قرر في ٣٠ يناير ١٨٣٠م القيام بحملة ضد الجزائر، وأقر الملك شارل العاشر في ٧ فبراير مشروع الحملة وأصدر مرسوماً ملكياً بتعيين الكونت دي بورمون De Bourmon قائداً عاماً للحملة. وفي ١٤ يونيو ١٨٣٠ نزل جيش فرنسي تعداده ٣٧ ألف مقاتل على شاطئ خليج سيدي فروج الواقع على بعد ٢٥ كيلو متراً إلى غرب مدينة الجزائر، وحاول الداي حسين المقاومة بالجيش الذي لديه ولكنه فشل بسبب التفوق الذي كانت عليه قوات فرنسا. وحاول أن يتفاوض في الصلح فأبى قائد الحملة إلا بتوقيع الشروط التي يمليها، فلم يكن هدف حملته سوى الاستعمار. ولما شددت الحملة الحصار على العاصمة لم يجد الداي مناصاً من الاستسلام والتوقيع في ٥ يوليو ١٨٣٠م على معاهدة تشتمل على خمس مواد نصت على تسليم قلعة القصبة وكل قلاع مدينة الجزائر إلى الجيش الفرنسي، وتعهد من القائد

(١) د/ جلال يحيى، المرجع السابق، ص٦٤.

العام للجيش الفرنسي إلى الداي بضمان حريته وكل ممتلكاته الشخصية، وحرية الداي في مغادرة المدينة مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يقع عليه اختياره، وفي حالة بقائه في مدينة الجزائر فإن القائد العام الفرنسي يتعهد بحمايته وتعيين حرس له ولأسرته، وضمان من القائد العام للجنود النظامية وغير النظامية بنفس المميزات والحماية، كما تعهد القائد العام بشرفه بأن تظل حرية إقامة الشعائر الإسلامية مكفولة، وكذلك حرية جميع الطوائف في التعبد ومزاولة التجارة والصناعة واحترام السيدات[1].

وفي اليوم التالي لتوقيع المعاهدة دخل الفرنسيون مدينة الجزائر، ولم يلبث أن غادرها الداي إلى نابولي على متن السفينة الفرنسية «جان دارك»، كما غادر الإنكشارية الجزائر إلى تركيا، فنهب المنتصرون خزينة الجزائر وأعملوا النهب والسلب في المدينة، وخلعت أبواب المحلات العامة، ونهبت الأموال والأثاث والحلي من المنازل، وكثر الاعتداء على الأشخاص والأعراض، مما أرغم كثيراً من السكان على مغادرة المدينة إلى الداخل.

واندلعت بعد أسبوعين ثورة يوليو ١٨٣٠م في باريس، فانهارت ملكية البوربون وعلى رأسها شارل العاشر، ونودي بابن عمه الدوق اورليان ملكاً بدله، واتخذ لنفسه اسم لويس فيليب (١٨٣٠م-١٨٤٨م). وفي عام ١٨٣٤م أعلن لويس فيليب وفقاً لتوصيات «لجنة شئون أفريقية» ضم الجزائر رسمياً إلى فرنسا، ونظم الإدارة المدنية «للممتلكات الفرنسية في شمالي أفريقية» برئاسة الحاكم العام.

ومع أن فرنسا غزت الجزائر عام ١٨٣٠م إلا أنها لم تتمكن من إخضاعها والسيطرة عليها إلا في عام ١٨٤٧م بعد أن شنت حروباً دموية ضد الشعب

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة ١٩٦٣، ص٤٤.

الجزائري. ومع ذلك فقد دافع الجزائريون عن أنفسهم دفاعاً جيداً، فما كادت أنباء الاستيلاء على العاصمة تنتشر في البلاد حتى هبت القبائل مناضلة ضد الغزاة. واستخدم الجزائريون أسلوب الأرض المحروقة، فوجدت القوات الفرنسية نفسها مراراً في وضع حرج، إذ كانت تعتمد على تموينها محلياً . وأدت المصادرة وأعمال النهب التي قام بها الجيش الفرنسي إلى تكتل السكان أكثر من ذي قبل لصد المعتدين، وفي غرب الجزائر قاد الحركة الأمير عبد القادر، وفي شرقها الباي أحمد حاكم منطقة قسطنطينية .

وقد تمكن الأمير عبد القادر من جمع صفوف معظم المحاربين الجزائريين حوله، وأنشأ لنفسه إمارة مستقلة جعل قاعدتها مدينة معسكر، وتمكن من إحراز انتصارات عظيمة ضد الفرنسيين ومنعهم من التوغل في داخل الجزائر، حتى أن القائد الفرنسي دي ميشيل De Micheles اضطر إلى طلب هدنة لإنهاء الحرب. وفي ٢٦ فبراير ١٨٣٤م اجتمع الطرفان، وعقدت بينهما معاهدة تنص على أن يتبادل الفريقان الأسرى، وأن يتمتع الجزائريون بالحرية الدينية وحرية التجارة. والواقع أن الأمير عبد القادر لم يعتبر ذلك صلحاً سوى هدنة مسلحة يستعد فيها لمواصلة الكفاح. كذلك كان الفرنسيون يعتبرون هذا الصلح كسباً للوقت حتى يستعدوا للانقضاض على الأمير المكافح(١) .

وركز الأمير عبد القادر جل اهتمامه على الجيش، فبالإضافة إلى القوات غير النظامية من متطوعي القبائل الذين يبلغ عددهم حوالي ٧٠ ألف شخص، ألف عبد القادر جيشاً نظامياً قوامه ١٠ آلاف جندي. واستقدم المدربين من مراكش وتونس لتدريب وتنظيم وحدات الجيش النظامية،

---

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٤٤-٤٧ .

وحصل على مساعدة كبيرة من مراكش لتجهيز قواته، إذ قامت علاقات قوية بينه وبين سلطان مراكش الذي جهزه بالأسلحة والأموال. وللحصول على موارد للإنفاق على الجيش كان عبد القادر يجبي من الأراضي التابعة له العشر، والزكاة على كل رأس من رؤوس الماشية، علاوة على الضرائب الأميرية. كما كانت ترد إلى خزينته الغنائم من الغارات على القبائل المعادية له وغير المنضمة إلى حركته، وحتى المنحازة إلى الفرنسيين.

وما لبث القتال أن تجدد فهاجم الفرنسيون «معسكر» في أواخر عام ١٨٣٥م، إلا أن الأمير ردهم على أعقابهم، ثم أخذ يستقر رجال القبائل ليشدوا أزره، وعادت فرنسا تعرض معاهدة جديدة على الأمير، ومن ثم عقدت معاهدة تافنا Tafna في ٣٠ مايو ١٨٣٥م التي اعترفت فرنسا فيها بسلطة عبد القادر على بعض المقاطعات التي وقعت في يده في أواسط الجزائر. وفي شتاء عام ١٨٣٦م حاول الفرنسيون فتح قسطنطينية إلا أنهم مُنوا بهزائم منكرة أمام المدافعين عن المدينة حتى ارتدوا عنها، ثم عادوا إليها في العام التالي بعد أن وصلتهم الإمدادات الكثيرة من فرنسا. وفي أكتوبر ١٨٣٧ استطاعوا فتح هذه المدينة الواقعة على صخرة شاهقة، وقد أبدى سكان المدينة مقاومة عنيدة ودارت المعارك في الشوارع الضيقة وفي كل زاوية وتحت كل سقف. واضطر الباي أحمد في النهاية إلى التقهقر إلى قلب البلاد للتوجه إلى الجبال النائية حيث واصل المقاومة لمدة من الزمن. وبالسيطرة على قسطنطينية سيطر الاحتلال الفرنسي على القسم الشرقي من الجزائر، ولم يبق أمامهم سوى تحطيم عدوهم الأكبر الأمير عبد القادر.

وقد شرع الفرنسيون منذ عام ١٨٤٠م في مهاجمة عبد القادر، واستخدموا أشد الأساليب وحشية لإرهاب الشعب الجزائري، وأبادوا

القبائل الموالية لعبد القادر عن بكرة أبيها، وقاموا بقطع آذان الأسرى وسبي الزوجات العربيات والأطفال، والاستيلاء على قطعان الماشية، واستبدلوا النساء السبايا بالخيول أو عرضوهن في المزاد العلني كالدواب. وإزاء هذه الحرب الوحشية اضطر الأمير عبد القادر عام ١٨٤٤م إلى الالتجاء مع زملائه المخلصين إلى مراكش التي كانت تساعده مساعدة فعالة طيلة هذه السنوات. وأخذ يعد العدة لخوض معارك جديدة، غير أن ضغط الفرنسيين على سلطان المغرب اضطره إلى التعهد في معاهدة طنجة (١٠ سبتمبر ١٨٤٤م) بأن يسجن عبد القادر في إحدى المدن المغربية في حالة وقوعه في يده.

وبعد فترة قصيرة من عقد صلح طنجة عاد عبد القادر إلى الجزائر لمواصلة جهاده، ولاحقته القوات الفرنسية دون كلل في محاولة منها لمحاصرته، إلا أنه تراجع إلى الواحات الصحراوية حيث واصل الحرب. ولم يستطع الفرنسيون أسره وإرساله إلى فرنسا إلا في ديسمبر ١٨٤٧م بعد أن توقف سلطان المغرب عن حمايته وتخلى أنصاره عنه، وسمح له بعد خمس سنوات بالذهاب إلى الشرق، فعاش بضع سنوات في بروسة ثم أقام عام ١٨٥٥م في دمشق حيث قضى هناك مابقي من حياته، وأسر الفرنسيون إثر عبد القادر الباي أحمد عام ١٨٤٨م.

وأدى استسلام الأمير عبد القادر إلى وقوع جميع البلاد في قبضة الفرنسيين، ماعدا منطقتين هما واحات الجنوب النائية ومنطقة القبائل الجبلية، وقد استغرق غزوها بضع سنوات أخرى. وخلص بذلك حكم الجزائر للفرنسيين، وربض الاستعمار الفرنسي على صدر الجزائر واعتبرها الفرنسيون جزءاً لا يتجزأ من فرنسا[1].

---

(١) د/ شوقي الجمل، المرجع السابق، ص٤٧٥-٤٧٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – المراجع العربية :

١ – أحمد بن زنبل الرمال، تاريخ السلطان خان ابن السلطان بايزيد خان مع قنصوة الغوري سلطان مصر وأعمالها، القاهرة، ١٢٧٨هـ.

٢ – د/ أحمد عزت عبدالكريم وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، القاهرة،١٩٦٨ .

٣ – د/ أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث، القاهرة، ١٩٦٨ .

٤ – د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، في التاريخ العثماني، القاهرة، ١٩٨٤ .

٥ – د/ أحمد صبري الدجاني، تاريخ ليبيا، طرابلس، ١٩٦٥ .

٦ – ابن غليون، تاريخ طرابلس الغرب، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٧ – د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٠

٨ – د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة، ١٩٨٠ .

٩ – د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن ، القاهرة، ١٩٦٩ .

١٠ – د/ أميل توما، فلسطين في العصر العثماني، عمان، ١٩٨٤ .

١١ – د/ بدر الدين عباس الخصوصي، الخليج العربي، ط ١ ، الكويت، ١٩٧٨ .

١٢ – د/ جلال يحيى ، مصر الحديثة ، الإسكندرية ١٩٦٩ .

١٣ – د/ جميل صليبا ، الاتجاهات الفكرية في بلاد الشام وأثرها في الأدب الحديث ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١٤ – د/ حسين فوزي النجار ، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط ، القاهرة١٩٥٣ .

١٥ – د/ حسين مؤنس ، الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

١٦ – حيدر أحمد الشهابي ، الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان ، بيروت ، ١٩٣٣ .

١٧ – د/ حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

١٨ – د/ رأفت الشيخ ، في تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٩ – د/ زاهر الرياض ، استعمال أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٠ – ــــــــــــ ، شمال أفريقيا في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢١ – ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ، ١٩٦٠ .

٢٢ – د/ صلاح العقاد ، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر ، القاهرة١٩٥٩ .

٢٣ – ــــــــــــ ، المغرب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٤ – ــــــــــــ ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢٥- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ ٤، بغداد ١٩٤٩ .
٢٦- د/ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .
٢٧- د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق ١٩٨٠ .
٢٨- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، بولاق ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩-١٨٨٠م.
٢٩- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ط١، القاهرة ١٩٨٩ .
٣٠- د/ عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة، ١٩٦٨ .
٣١- د/ عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، دمشق، ١٩٦٠ .
٣٢- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى، القاهرة١٩٦٩ .
٣٣- ـــــــــ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٨٣ .
٣٤- د/ عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ط١، الرياض١٩٨٤ .
٣٥- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، بيروت ١٩٨٨ .
٣٦- فيليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، بيروت ١٩٥٩ .
٣٧- د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة ١٩٦٢ .
٣٨- د/ محمد أنيس والسيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦٧ .

٣٩- محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة ١٩٦٠.

٤٠- محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠.

٤١- محمد فؤاد كوريللي، قيام الدولة العثمانية، القاهرة ١٩٦٧.

٤٢- ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان من ١٧٨٢م إلى ١٨٤١م بيروت ١٩١٢.

٤٣- ميخائيل نقولا الصباغ، تاريخ الشيخ ظاهر العمر، بيروت ١٩٣٥.

٤٤- مصطفى بعيو، دراسات في التاريخ اللوبي، القاهرة ١٩٤٥.

٤٥- ـــــــــــ، المجمل في تاريخ لوبيا، القاهرة ١٩٤٧.

٤٦- محمود الشنطي، قضية ليبيا، القاهرة ١٩٥١.

٤٧- د/ محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة ١٩٤٨.

٤٨- ـــــــــــ، الحملة الفرنسية على مصر وخروج الفرنسيين، القاهرة ١٩٦٧.

٤٩- د/ مكي شبيكة، السودان عبر القرون، بيروت، ١٩٦٤.

٥٠- محمود الشناوي، مصر في القرن الثامن عشر، ٣ أجزاء القاهرة ١٩٥٧.

٥١- د/ نقولا زيادة، ليبيا من الاحتلال الإيطالي إلى الاستقلال، القاهرة ١٩٥٨.

٥٢- نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث وجغرافيته، القاهرة ١٩٠٣.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1- Dodwell, H.M., The Founder of Modern Egypt, London, 1930.
2- Holt, P.M., Egypt and the Fertile Crescent, London, 1960.
3- Lewis, B., The Arabs in History, London, 1960.
4- , The Emergence of Modem Turkey, London 1961.
5- Longriggs S.M., Four Centuries of Modern Iraq, London 1960.

	الاسم الرسمي للدولة	الاسم المتداول	العاصمة	المساحة	عدد السكان	نظام الحكم	اللغة	العملة	تاريخ الانضمام إلى الأمم المتحدة	تاريخ الانضمام إلى الجامعة العربية
١	المملكة الأردنية الهاشمية	الأردن	عمان	٩٧٧٤٠كم٢	٥ ملايين	ملكي	العربية	دينار أردني	١٩٥٥	١٩٤٥
٢	دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	أبوظبي	٨٣٦٠٠كم٢	٣ ملايين	اتحادي	العربية	درهم إماراتي	١٩٧١	١٩٧١
٣	دولة البحرين	البحرين	المنامة	٦٢٢كم٢	١ مليون	إمارة ملكي	العربية	دينار بحريني	١٩٧١	١٩٧١
٤	الجمهورية التونسية	تونس	تونس	١٦٣٦١٠كم٢	١٢ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار تونسي	١٩٥٦	١٩٥٦
٥	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	الجزائر	الجزائر	٢٣٨١٧٤٠كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار	١٩٦٢	١٩٦٢
٦	جمهورية جيبوتي	جيبوتي	جيبوتي	٢٢٠٠٠كم٢	٢ مليون	جمهوري	العربية والفرنسية	فرنسي جيبوتي	١٩٧٧	١٩٧٧
٧	المملكة العربية السعودية	السعودية	الرياض	٢٢٤٠٠٠٠كم٢	١٨ مليوناً	ملكي	العربية	ريال سعودي	١٩٤٥	١٩٤٥
٨	الجمهورية العربية السورية	سوريا	دمشق	١٨٥١٨٠كم٢	١٦ مليوناً	جمهوري	العربية	ليرة سورية	١٩٤٥	١٩٤٥
٩	جمهورية السودان	السودان	الخرطوم	٢٥٠٥٨١٣كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية	الجنيه السوداني	١٩٥٦	١٩٥٦
١٠	جمهورية الصومال	الصومال	مقديشو	٦٣٧٦٦٠كم٢	١٠ ملايين	جمهوري	الصومالية والعربية	شلن صومالي	١٩٦٠	١٩٦٣
١١	الجمهورية العراقية	العراق	بغداد	٤٣٨٤٤٦كم٢	٢٣ مليوناً	جمهوري	العربية	دينار عراقي	١٩٤٥	١٩٤٥
١٢	سلطنة عمان	عمان	مسقط	٣٠٠٠٠٠كم٢	٤ ملايين	ملكي سلطاني	العربية	الرياض العماني	١٩٧١	١٩٧١
١٣	دولة فلسطين	فلسطين	القدس	٢٧٠٠٠كم٢	٨ ملايين	جمهوري	العربية	الدينار الأردني	١٩٧٤	١٩٤٥
١٤	دولة قطر	قطر	الدوحة	١١٤٣٧كم٢	مليون	ملكي	العربية	ريال قطري	١٩٧١	١٩٧١
١٥	دولة الكويت	الكويت	الكويت	١٧٨١٨كم٢	٢ مليون	ملكي دستوري	العربية	دينار كويتي	١٩٦٣	١٩٦٣
١٦	الجمهورية اللبنانية	لبنان	بيروت	١٠٤٠٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	ليرة لبنانية	١٩٤٥	١٩٤٥
١٧	الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية	ليبيا	طرابلس	١٧٥٩٥٤٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	دينار ليبي	١٩٥٥	١٩٥٢
١٨	جمهورية مصر العربية	مصر	القاهرة	١٠٠١٤٥٠كم٢	٦٥ مليوناً	جمهوري	العربية	جنيه مصري	١٩٤٥	١٩٤٥
١٩	المملكة المغربية	المغرب	الرباط	٤٤٦٥٥٠كم٢	٣٠ مليوناً	ملكي	العربية	درهم مغربي	١٩٥٦	١٩٥٦
٢٠	جمهورية موريتانيا الإسلامية	موريتانيا	نواكشوط	١٠٣٠٧٠٠كم٢	٤ ملايين	جمهوري	العربية	الأوقية	١٩٦١	١٩٦١
٢١	الجمهورية اليمنية	اليمن	صنعاء	٥٢٧٩٧٠كم٢	١٥ مليوناً	جمهوري	العربية	الريال اليمني	١٩٤٥	١٩٤٥

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
جغرافية الوطن العربي	٧
الفصل الأول: التوسع العثماني في العالم العربي	١١
العالم العربي قبيل الفتح العثماني	١٣
اختلاف المؤرخين حول تفسير الاتجاه العثماني نحو العالم العربي	٢٨
فتح بلاد الشام	٣٢
خضوع الحجاز للسيادة العثمانية	٤٢
فتح اليمن	٤٤
ساحل البحر الأحمر الغربي	٥٠
فتح العراق	٥٤
الخليج العربي	٥٩
المغرب العربي	٦١
الفصل الثاني: نظام الحكم العثماني	٦٥
نظام الحكم	٦٧
الديوان	٧٠

الموضوع	الصفحة
الإدارة والتنظيمات الإدارية	٧٣
التنظيمات المالية	٧٥
التنظيمات الاجتماعية	٧٦
التنظيمات العسكرية	٨١
الإدارة العثمانية في الولايات العربية	٨٣
الفصل الثالث: الحركات الاستقلالية في المشرق العربي	٨٧
عوامل ضعف الدولة العثمانية ومظاهره	٨٩
حركة الأمير فخر الدين المعني	٩٤
أسرة آل العظم في سوريا	١٠٢
حركة ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين	١٠٧
المماليك والقوى المحلية في العراق	١١٥
حركة علي بك الكبير في مصر	١٢٤
الأسرة الحسينية في تونس	١٣٨
الأسرة القرمنلية في ليبيا	١٤٣
نشأة إمارات الخليج العربي	١٥٧
الدعوة السلفية وعلو شأن آل سعود	١٦٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: التنافس التجاري والصراع الاستعماري الأوربي حتى منتصف القرن التاسع عشر	١٧٧
الامتيازات أو قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية	١٧٩
المنافسة الإنجليزية الفرنسية حول إحياء طريق السويس البري	١٨٧
الحملة الفرنسية على مصر	٢٠٢
بداية المسألة المصرية وحملة فريزر	٢٢٠
التغلغل البريطاني في أطراف الجزيرة العربية	٢٣٣
الاحتلال الفرنسي للجزائر	٢٥٢
قائمة المصادر والمراجع	٢٦٣